



کتابخانه
جعفر سلطان القرا
تبریز ۱۳۰۵ قمری

جمع الفوائد الجيدة
العلم للامام
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى على خاتم محمد واله الطاهرين فائقين انبياء
الامام ربهم على وجههم بل يقتضيه الدجاء ام لا تحقيق الحق يتوقف على رسم
امور الاقوال ان مرجع وجهه في العنوان هو الامور ربهم والادب الدخول عليه
اسم الله اسما ربهم والمراد من الوجه قبله هو كونه بحسب الوصف والغاية
اشياء اخذت في العبادات من كونه لوجههم او لوجه وجوبه او ندره وصفه
غاية ولكن الحق ان المراد منه هو السرائر والاعاوذ في حقها وتوابع تغيير
القوم ذلك بعلم اسما ربهم على وجههم ما شرط فيه واحد عليه
وما ورنه علمت ان ما عتونه المناخرون من ان الله ما الشاغل
يقتضيه الدجاء ام لا معجز من التحقيق فان الدجاء امر على ان حصل
باعتقالي باجرته كونه من الفناوي الدائرة بينه فليس له دخل في ذلك

الكلام في الجمل

فالجمل العنوان المذكور لا يستعمل له عليه الثاني المراد من الدجاء هو
العلمية الثامنة اسما ربهم على وجههم ما شرط فيه واحد عليه فانه قد جاز
ام لا الثالث ان الامر على ثلثة اشياء احدها الامر الواقع وهو الذي نزل
به الروح الامين على قلب سيد المرسلين فانهما الامر الظاهري والامر
امر في الظاهر بعد ان سدد باب العلم الى الواقع كما لا يستصعب فانه علم الله
في الظاهر ان لم يعلم به الواقع فالثاني الامر الذي مضى اري وهو الذي علم الله
بعد تعلق حكم الظاهر كالتيمم بعد غزاة الغسل ولا ريب فيه ولا شك في
عدم كون كل واحد منهما في مرتبتها وفي حد نفسه بل العلم بالمرجع الذي
كلها بعد البيان بها بل في امر الامر الظاهر والامر الذي مضى
بها بل يقتضيان الدجاء من الواقع ان الرابع ان الدجاء في اللغة
الكفاية وفي الاصطلاح ما يكون التبعيد به مستقلا للقضاء كما من جماعة من
المصنفين ولا يخفى ان المراد منه هنا هو معنى الفنون كسقاطها للقضاء
او التبعيد بها فانها عنوان منتهى منتهى انبان الامور بالامر الواقع بعد ما كان

وبعد فانه فيه

الكلام في الأجزاء

يكون مستقلاً للتعبير بما يبا بالظاهر أو لا يظهر أو لا يظهر القضا
فالقول بأن الحكم هنا هو الأصل مطلق ضعيف لأنه من عدم التدقيق فمقدّم
ونأمل الخاسر أنه قد سبق إلى بعض الأولم عدم الفرق بين هذا العنوان
والعنوان بأن الأولم تلج القضا تابع للدرام لا وبقي عنوان المرة والذكر
فإن مقتضى الاختصاص هو العلة وعدمه هو التكرار وانهم إن مقتضاه هو عدم ثباته
القضا للدرام ومقتضى عدمه ذلك ولكنه من سببها فمقدّمه في أن النزاع في
العنوانين هو في دلالة اللفظ بسبب اللغز والوقت بخلافه في المقام فإن
اختلاف فيه في دلالة العقول والعلل لا يمتنع وبينه وبين الاختصاص لا يمتنع
سواءً في المسألة أن لا يمتنع أن يكون ما في حكمه المولى وعقله امره
والثاني لا يرب في حصوله بحدوثه على جميع سائر الظواهر أن لولاه ما ما في
به قصور سطرط أو سطرط المولى حريف فانقلح سطرط ما في سطرط بقا ميم
اختلاف في الأولم في سطرطها لم يجرز عند العقل قبل حصوله على سطرط
المتشال فإن المولى أن له عبده بآياتها الما والملى العبد بما حجب به بالتراب

وبه التماس أن المولى لو كان
المولى من القضا هو الذي كان
المولى من القضا هو الذي كان
وافتراضه في كونها علم من كونها
وقضاها من كونها علم من كونها
فإنها من كونها علم من كونها

فالمولى
فالمولى

الكلام في الأجزاء

فالمعبر بعد علمه من الما لعل البار وقد شئنا أن ياتيه لعدم حصوله من
المولى وأما بعد حصوله منه فلا مجال لأبنا ثانياً ولا محصل في
سند المطر في المثال ويؤيد ما في زمانه ما ورد في غير واحد من صلوات الخا
أما ما وما وما في بعضها أن الله لم يخلق ما يكون اجباله فإن غرضه ما
هو صابته العبد بالتوايب والفقير فلما كان العبد بالصلوات المنفردة
افضل منها بأكث الأوامر بالاول فكانه لم يحصل من المولى فلذلك قال أنه
يختار أيها كان اجباله وتلخص أن المناط في قبله لا يشال هو حصول
المولى وعدمه ولما كان في صلوات المعاد عرض الله نعم متعلقاً بصابته العبد
فلذلك يصح التبدل لعدم حصوله من غيره وإن حصل بقدر ما في بعض هذا الظاهر
بعض من أعيان العبد في صلوات المعاد معاً لا محال بل التحقيق مستحباً
والكلام محمد آخر السابج أن الما لعل الظاهر على نوعين أحدهما أن الظاهر
وثانيهما الظاهر السطر والاول ما لو حصل للعقل قطعاً بحكم وإني به لا يمتنع
ولا يبدل في حجباً بغيره كما حققنا في محله والحق في مرة فلما في ما

رستكم

لو كانت بطريق من ظاهر الدلائل ولو لم يطابق الواقع والأمر الواقع
 بغيره الأول وجبا كالصلوة والركوع بخلاف الظاهر فإنه لا يكون بعنوان
 الأول كذا ونزعت عدم الخلاف في ذلك كله وإنما الخلاف في جواز
 الأمر الظاهر في النظر بعد تعدد الوضوء في ذلك فإن المأخذ أن تعدد الوضوء
 قبل مجزئته عن الواقع في خارج الموقت ودخله أم لا والتحقق كما
 انظر لواقع بان الأمر مفاهيم يستخرجها أفراد تخييرية بحسب الكيفية
 كصلوة المتوضأ والمغتسل والتمتع ويجب الدلالة على مختلف التخيير فيها
 أتى سقط التكليف عن ركنه فان صلواته المتأخر بها في سعة الوقت
 بالتمتع من أفرادها فإن أتى فسقط لعدم بقائه بعد زوال العذر كقوله
 به نائيا وذلك لوصول القطع ببرائته الائمة حالي الاصل من التكليف فيقول
 تشكي في برائته رفق فاصالة البرائة وفراغ الائمة عنه حكم فيكون مجزيا
 فان قلت اننا نقسك بقاعدة الاستئصال واصول اللغة في الحكم بالصلوة
 العلمية ونسحب حكم العام للأفراد كما يلزم ما ذكرته فتدبر ان وجب

الوضوء مثلا

الوضوء انما هو بجا بقرينة قوله نعم فاعسوا ويحكم مثله فان أتى العذر في الوقت
 نشأت في بقا التكليف يستحب حكم العام فلا يكون مجزيا قلنا استلزامنا
 ذلك لأن المقام ليس مقام استحباب حكم العام بل المقام مقام استحباب
 حكم خاص انعم قوله فاعسوا مقيد بما يقع ان يتم الى الصلوة وإنما قالوا
 ما حوز عليه بالقياس فان أتى المقيّد في حوز رتبة القيد بل ان كان بعد
 اخرى ان وجد ما دلل على تخصيص العموم بقرينة الآية فلا يلزم المخدور
 فانقم اندفاع الدشكال فوضع ان العام ما لا يوجد الأفراد حيزه و
 يكون عند التحديد قضيتان مثل ان اتهم الى كل فرد من الصلوة في كل
 زمان فاعسوا ويحكم وما لا يقيّد بالادوم يعني ان يتم الى الصلوة دائما
 بحسب الوضوء فاذا وجد المخصص في رتبة الادومية فهو مستحب العام
 الاول يخرج في رتبة سعة الوقت واما الفرد المتأخر به بعد زوال العذر
 فمن أفراد العام المنبث عليه فيستحب فلا يجوز ما في رتبة ومن اننا
 لان الادوم نطق بوجود العذر فان شكنا بعد زواله في ان دخل الوقت

فاما انما استصحب كل المخصص وان المخصص ههنا كما بالنسبة الى
 داخل الوقت اما بالنسبة الى خارج الوقت فكلت ايضا على الدقوى
 لا استصحب واصالة البرائة وخراج التكليف فان قلت لا بد من القضا
 ممنوع لقوله عليه السلام اوقض فان كانت كافاة فان اعصية التامة للصلاة
 قد فانت فانه كما يطالب بالتقريب اختيارا كما يطلق بتقوية الصلاة
 فليخرج قضا فان ثبت ذلك ثبت عدم اجزائه بالنسبة الى الدعاء
 ايضا بالاجماع المركب لانه كما لا يخرج قضا له لا يجوز اذ لا ينعكس على ما
 ان دليل القضا ليس من غير ان يدرك كى يلزم المحذور بدنه ما قوله عليه السلام
 كقوليه فانك في الوقت فاقض كما كانت في غير الصلاة الماتى به قضا
 وجبنا في الوقت كى يكون فائدا بالواجب هو الصلاة مما تى بالدين
 به ولم يفت حتى يلزم ما ذكر فيكون مجزيا والدليل من احد امور سبق ذكره
 النامع ان الحكم انما هو العقل بل جرح عن الامر الواقع ام لا التحقيق
 ان ذلك على نوعين لانه قد يحاط بالاثبات باطراف مختلفة

بالكم

باستمر كما لو كانت يوم اجماع الواجب هذا الظاهر او اجماع وحكم العقول انما
 بالاثباتان بغير ما في قيد ذلك الواقع فلا بد للبحث من ان لا بد من وقته و
 قد يقطع بوجوب امره انك في مخالفة الواقع له وكون قطعه جهلا مركبا كما لو قطع
 في الغرض لغيره بوجوب اجماع واثباته ثم انكشف ان الواجب هو الظاهر وهذا
 هو محال البحث بين العلم والماخذ في كل بحث يتقدم التحقيق منه هو
 ان القضا بالامر من غير حصر امر في الواقع ام لا بعبارته اخرى ان القضا
 بالامر امر كى يجب التعبد به ام لا بد من كى يتخيل ولا بد من كى يتخيل لا
 يجب التعبد به ان انكشف الواقع كاشف عن كونه جهلا مركبا ووجود
 تخيلا وهو تصور ولا يجب التعبد بتخيلا امر وهو تصور بلا شبهة فتخلص منها
 الامر انما هو العقل هو انكشف الخطا لا بد من وسيلتي زياره تحقيق امره
 الواقع في علمه فانه انكشف الخطا فلا بد من نوع الزم منه فتنتظر التامع ان لا
 انما هو ان لا بد من كى يتخيل الاثبات به القضا اعني منه ان الامر من الدعا رقيق
 في الوقت وخارج امره لا بد من بيان الحق تعبد مقلات كى يتكشف ما في

كذا من غير است الأولى ان الظاهر تارة وطلوع ويرمته ما يتبادر للواقع
 الواقع معنى اما كان ما يتبادر لموضوع بعنوانها الأولى بما هو وان من حوزة
 جهل وينتفع منه ان الظاهر اعتبار ذلك كذا ما كان اجهل ما حوز في موضوع
 بعنوان اخر بعنوانها الأولى يكون ما يتبادر لموضوع ويطر واهل يكون انما
 آخر وتارة طلوع ويرمته اذع منه ومن الواقع كذا الاصول العقلية
 الاخبار والادمارت وهو ما كان يجعل الشئ مثل انه جرح في الحقيقة
 حجة فانه من حيث انه جعله ولو لا انه لم يكن حجة حكمه في هر من حيث انه
 للواقع وحكامه لم حكم وقتر وهو السمر في تقديم اصول العلمية على العقلية
 الثانية كما يتفكر في حيث شئ في جرح بالادمارت من انما عقلية
 كالقطع من شئ ثبوت شئ اخر وعقلية هو الاصول العلمية من البرائة
 والاعتقاد والادعاء ونحو ذلك ولا ريب ان ليس من ان
 يجعل الادمارت العقلية حجة في الادعاء حال الفتح وبسبب العلم لانه لو جعله لكان
 اما تقويت النفس انما هو انما ان الواقع به انما يتبادر بقدر الادعاء
 وانما

واما تقويت مصلحة العبد على القول بوجود مصلحة في الظاهر انما هي انما
 بقوت مصلحة الواقع وتوضيح ان كان العبد الغني انما هو في الخبر الواحد
 حال كماله فانه ما يكون فيه مصلحة وكان الواقع فيه حصة وفيه رخص مصلحة فانه
 امصلحة انما انما كانت بين واحد ما لا يد والآخر ناقص من الحكم
 ان حكم كل شئ هو التحجير فيكون خيرا في الدنيا فان اتى بالظلم بقوت
 المولى وبقوت رخصه وبقوت مصلحة العبد او يلزم التفاضل في استلزامه
 والنظر في العبد الغني من حيث وقوعه في خبر الواحد اقد ومن حيث الواقع
 لا تفعل هذا في نفسه ان الشئ ليس انما يجعل الادمارت العقلية حجة في
 حكم حال الفتح وبسبب العلم بل لا بد ان يجعل حجة حال الشئ واقع فاما ان لا يخط
 امصلحة في مورد او في الطريق وان كان الاول فينبغ الحكم كذا وانما انما
 فان العبد من حيث وقوعه في خبر الواحد حكمه لاجل مصلحة هو العقلية ومن
 حيث الواقع حكمه لاجل مصلحة حرمته والمفروض ان الشئ لا يخط مصلحة المولى
 فبالتسبب ان تلك المصلحة هو الواقع فعلى هذا لا يخط الادمارت بالحكم

الشرح عن الوقت اعانته وقضاها لان طس حكماء من الامارات الطينية في وقتها
 ان الشرح لاخط المصاحف في المودر فيلزم ان لا يحبوا الكشف ط لا يتبين ان
 الملاءمة فيه المصلحة ولو لم يكن في نفعه من تقويت المصلحة اما الفرض فلا
 غرض الموتى والذين بان يعود الامارات الطينية واما تقويت المصلحة فلا
 مصلحة الواجب في علمه ولا خطها في المودر فلا بد ان يكونوا اللذيقوت والحقيق
 في عمله لولا استلزامهم التقويت للزومه تعدد الواقع بتعدد طس المكان
 من الامارات الباطنة بقدر المذهب من ان لا خبا رمتوا في ان المذهب
 في كل وقعة حكم واحد وتكليف فارر سواء كان في العالم ملحقا او لا
 طس اوله لكنه اصابه من اصحاب وافط من اخطا وان كان الثاني
 ان ملاحة المصلحة في الطريق وجعلها كما هو بين الشيخ قد سئل له سمة معبارة
 اخرى ان الشرح لاخط في نفس هذه الطريق مصلحة مع انه قد يخالف الواقع
 لكنه لا يجد مصلحة في نفسها جعلها حجة لا مؤداة فان الطرح من الاصول
 كما لم طس طريق فان انكشف الخلاف خرج من طريقتهم بعبارة اخرى
 ان

ان الشرح جعله اما لاخط لا يجد مصلحة المصلحة في نفس الطريق وجعله
 طريقا الى الواقع عالم ينكشف الخلاف ولو كان مخالفا جدر انكشف انه فان
 انكشف ان كل خرج من طريقتهم فانقدح مما قرره عدم الاخر على
 الصورة الامانة ولا قضاها هو الاقوى مروة ان انكشف الخلاف الواجب
 خرج طريقتهم ذلك ان الذين هو بيان الواقع فلا سدر الباطل عليهم
 جعلت الامارات طريقا ليعلم عالم ينكشف في افته له فان انكشف فلا
 بد ان يوثق به ويدبر ان الواقع انما هو ربا الذين به هو على ما هو عليه في علمه
 وموه فلا يجد الامانة ولا قضاها في الباب ان المنطوق انما لو كان
 له دخل في الذين في اول الوقت من حيث الفضلية طس ان ان
 لا يجد طس الطريق حجة لا يجد ان المصلحة الا فضلية الفاتمة لا علم فتلحق
 التحقيق عدم احب حكم الظاهر السمر عن الوقت بعد انكشف الخلاف
 انه بقي منها شئ يسقى القبيح اليه وهو ان الحكم الظاهر له يستصحب
 على ما في قبل الواقع بان يكون بابان احدهما باب الحكم الظاهرية والثاني

باب احكام الوقفية كاولها من في قبيل الاخر بل كل ما احكام واقعية كاس
الشرع في بعضها اهل الوقف وفي بعضها حفظه توقع ذلك انه كان الشرح
في الفروع لا في مطلق التبرع وجب له المصلحة في الوقف وحفظها امرنا
الذي بانها ولو اخرج الى تالف البدن والاموال كما انها دسلة لان فيه مصلحة
وتركها من مفسدة عظيمة لنوع الاحكام وفي بعضها اهل التبرع كونه مصلحتها
يتسارع وكذا مفسدة تالف البدن امره التبرع عند ورم الاصل له لاجله
وكذا الامارات الظنية فان الوقف تارة لاجل التبرع في الدنيا
بها لكونه من مصلحة كثيرة وتركها من مفسدة كانت لهم اسرع فيها انما
كثيرا وامرنا بالاحتياط بالاثنيان بجميع مصلحتها كما في يد رث بها الوقف والى
يقوت مصلحته وتارة لاحظ ان في الدنيا به ليس مصلحة اهم كالمصلحة
اعز كونه وان كان غير خال عنها كغير تعلقها وعدم احتياجها لاحظ ان غلبت
واهل في مودم حفظ غير فدين كذا المورد الطي حجة فانه غالب المظالم
فان لم يوافق ولا يطابق اهل فيه ذلك وكذا في المثل كونه لا بد على اهل المصلحة

خبر

فيه لعدم مصلحته الاهمية وان كان لم يخلو عنها قال فامتنع من ذلك
ان كذلك كذا لدرار الوقف ولعدم اصابته العبد على التمسك وتكليفها
الارتباط في اتيانه جعل الشرح امانة مستحقة كما لا يلزم الحذور والاحتياط من
كون اعلمة طاق الوقف كثيرة او قليلة ففي الاول حفظها بالتشديد ولو كان
وفي الثاني حفظها ايضا لكنه ان اصابه بالامانة فهو والاهل وتلحق ان احكام
الظاهر ليس في قبيل الوقف حكما على عدم جبالها وباستقلالها بل كل احكام
حكم واحد وتكليفه فاد ونظرة حفظه وهو غير متبته فافتم العاشر قد تفرقت
ما حققناه ان الاصول عدم اجب احكام الظاهر الشرح عن الوقف ان تفسر
اختلاف وقيل بالاحتياط كما من بعض الممارين واستند لاهلهم بامور عدة كاهلية
البرائة وتقرير انا نشك بعد انكشاف خلاف في الدعاء والعقبات
برائة الزم من التكليف ثانيا ان الاستصحابات وتقرير ان احكام الظاهر
محال على ما لم ينكشف خلافه فثبت انك في اجزائه وعدم استصحابه
في حال عدم الاصل فكيف نكسب ونحكم باجزائه هنا ايضا ثانيا ان الاخبار الواردة في

الله يقي مثل فانه بعد انكف في ارف نقطه بعد انكف في نقطه
 كى يستصعب على ان يحجز ^{الاستصحاب} في كل واحد من الشك لا هو ووجهه فلو ان
 الشك في العقل لا يوقف تركه في السبيل ليس في بقائه وعلمه
 حتى يستصعب بل في كونه عقلا لم لا يقتضيه العقل هو ان يستدل
 له اصاله لعدم الاستصحاب وامان التبرع فيصير ذلك فانه ان رز
 عدم كونه الدعا ان النية محتمة فاما فرض ان دليل محتمل انه لم ينزل القطع
 فيكون محتمل خلافه فان ارداه محتمل ولكن السابق كل في ليس بل
 التقويب الذي يظن انهم من مقتضات الدليل وامان الخامس مع انها
 النظر عن كونه مستلزما للتقويب اليهم فبان دليل محتمل انه لم ينزل القطع
 فيه فقط لعدم كونه السابق محتمل في فليس محتمل كى يلزم المحذور وسبب
 الدوام في المقام ما صدر عن بعض المتأخرين الذين علموا كونه من اقسام
 العلم غير محتمل بل هو العلم حاشا بالحواس المنزوعة بالادراك
 فقال ان دليل العلم حاشا بالادراك مع ان دليله من حيث ادراكه

والله اعلم

والاجماع بعينه ان العلم من الشك والذين من الشك وامان جواب عن
 الشك انك ان اجمع اما شئني وامان في السبيل الى ان في بيان
 ذلك ان اجمع فانه يكون علمه لكم كما لو قلنا للوضوح في مورد وجوب العلم
 جبريت المكانه ويزومه كان علمه لذلك الحكم وهذا هو اجمع الشك وقاره
 يكون حكمه لكم لعدم وجوب الصدوم عنه متواليته لا يستلزمه العلم وجوب
 وهو كان حكمه لعدم ايجاب الصدوم المذكور وهذا هو اجمع الشك فانه ان
 الثاني في اقسامنا ان العلم ضروري ان اعتمد العقل في اجتهادها
 وجوب العلم في العلم ثم اعلم ان بعض الحكماء علمهم ان يكون
 الحكم الاول مؤقلا احتياطيا لئلا يكون بالاعكس مع مراعاتها
 كما لو اجتهد عدم وجوب الصدوم ومعه اني لم ير لها ولكن كان المدعي
 او كانت كثيرة فيقتضيها صور كثيرة فلا يخفى انه مع كون المدعي قليله
 كثيره مع مراعات الاحتياط فلا يخرجها من اعتبارها لو كان المدعي كثيره ولم يحاط
 في فان اسلمنا هذا العلم وجوبه فلا طاعه بان نقول ان العلم بالادراك حاشا

منها نص في بيان

الثاني

كلهم استلزم ذلك فنقول بتغييره فلا يقتضي له تلك الضرر انه كلهم
رفع مقامه وكذلك خبر بان الصور انما تكون بغيره اذ لو لم يكن مع مراعات
الاحتياط او كون حكم العقل هو قائله خارج عن مجرى البحث ان لا خلاف
والنسبة لا مدعى فيها حتى انما يتخرج القائلان بالعدم فتدبر كي تعلم الحق
الثاني عشر كذا قلنا انما هي في محبة الدال عن حكمه بالنسبة الى
حكم نفسه وكذا قلنا بعد في محبة المذكور بالنسبة الى غيره فلا يكون
اقتضاء القائل بوجوب السورة او مقتضاها عن الذي يقول بوجوبها وشبهه
ان ذلك من الفروع مقتضى التوقيفات السالبة بغير عدم احوال
لازمت الحق والمحقق كما عرفت عدم تغيير الواقع وعدم تعدد هذه الواقعات
على ما هو عليها فالواقع عند القائل بوجوب السورة ذلك ليس هو الذي هو القول
بعد له ليس بواقع عند غايته ما في الباب انه يعلم عند رتبة القائل بوجوبها
وهذه لا يقتضي المحذور شيئا بالنسبة الى غيره انما يقع على انه لو كان كذا من
جهته ان كذا حكم الله نعم وليس من هذا بغيره ويب وكل حكم الله نعم و

فانه

فانه لو استلزم القائل بوجوب المعطاة شيئا بها يحرم على القائل منها
اكلها واستعمالها بمقتضى التوقيفات السالبة بغيره وقد نكح حكم الحكم
فانه ما بقانون الشريعة ام لا بل كل ما في الثاني لكونه فاسقا غير حاكم وما
الدول فلو حكم حاكم حكم بليته عادلة غير عادلة عند غير منزهة فلهذا وجب
فليس للعالم بنفسها النقص فيه بمقتضى التوقيفات السالبة غايته
ما في الباب كونه معزورا عند الله تعالى وتعم وليس مقتضاها انما هو
نظروا بالعيان وشهادة الوجهين لا يقال انه لو كان الحكم هو عدم البر
فقد جزم ان هذا انما هو مع عدم رتبة احد في المحذور بل في الدارضا
مدعى مفاد الله تعالى السالبة قلنا انه ممنوع لانه قد عرفت ان مقتضى مقتضى
في تمامه اربع مرات وكذا عن الشهادة لا قول ولا يجتمع ومنه في
المنضرب الشيخ ابو جعفر الشيخ المصنف القصارى انما يكتب بموجب خبره
وليس من ذلك ان لا يوجب الاول من الزم السالبة بغيره وعدم احبث في حقه
الثالث عشر قد فصل في المستحكمة بعض اعيان اهل الأصول كالمصنف

الفصل ولفظ تحقيقه ان رجوع الجهد على ما افترض القطع الى القطع
 او من القطع الى الأصل او بالعكس او من الظن اليه فان كان الأصل قد
 كلف في اجتهاد السائل بقوله او ما يلزم فان كانت الواقعة مما يتبين في وقوعها
 شرعا اخذها بمقتضى الفتوى في الظن بقاها على مقتضى السائل بقية
 غيرها لوزنها بعد الرجوع واستعمل بذكر كثرة الوجوه السالبة بقية ان
 الواقعة الواضحة والحققة الغائبة لا يتحمل اجتهاد من ولما نهاها لما حكمه الشرع
 والاحتياط لعدم وثوقها بما رتبته وبما اكد صدقها في افعاله
 العسرة والرجوع وقد يترك في جوارحه ان السائل قد علم عدم كونه ما فاسد
 الصلوة فضلا فيهما ثم رجوع في الدلائل او بعد الفروع مطمئنا بما افاد الدلائل
 السالبة بقية محضية فيه لا يخرج من الدماء بمقتضى ما ادعى نظره وكذا في سائر
 ما الى ان قل ان ذلك كما ان السمع في ارتفاع الحكم لا يفتقر الى ان لا يفتقر
 الدلائل السالبة بالنسبة اليها فكذلك من فان كانت الواقعة مما لا
 يتبين اخذها بمقتضى الفتوى في الظن بتغيير الحكم بتغيير الاجتهاد كما لو بني

بقايله

المستوفات للتزكية فذلك او عدم التزيم بالعصران فمما شاع
 ثم بني على ان كان ذلك كله رجوع عن حكم الموضوع وهو لا يثبت للاجتهاد
 على ان لم يثبت برهان لم يبقا على اجتهاد ولا في الحال المعاصرة بالموضوع
 المتوقعة على اجتهاد استالساقم كما التزكية في المثال السابق فهو مستوفى
 للموضوع ومعنونه لم يكن محصيا كتحقيق رتبة العلم ولو لم يثبت بعقل الاجتهاد
 بعدم الفرق بين المماثل وطالب الفرق ونقول الفرق وان كان من غير
 رفق مقامه انه لو كان الواقعة مما لا يمكن الاحتياط بها لا بمقتضى الفتوى بعبارة
 اخرى هو الواقعة المماثلة ان لم يكن مقلدا كان او مقلدا لا بمقتضى بعبارة
 اخرى انه ان علم على ان النظر في السائل بقى ثم رجوع فلا نقول بالاجتهاد متعين
 لا يستدل السائل بقية ويكون الواقعة كما ننتهت ما يتبين فيها الاحتياط
 الفتوى هو خلاف ذلك بعبارة اخرى اجتهاد ولم يثبت لا يقال ان الرجوع
 التزكية في المثال استالساقم بعبارة اخرى اننا نقول ان ذلك ليس كذلك
 هو انظم برهان كماله انه ليس مستوفى للموضوع ومعنونه لم يثبت اخرى ان

ان تركته المستوعبة معين لموضوع مسوغ المذكي اما حكمه فهو يتوقف في
 مقام المبرر الى اضره بمقتضى الفتوى قلنا نعم ان مقتضى هذا القول
 انه ان عارضه بالادلة الشرعية والادلة لما ذكره من ان تركه رجوع
 حكم الموضوع وهو لا يشترط له الدخول بالادلة باقية عليه ولا يوجب
 عليه تركه لانه هو في مقام شخص مريض من الفصول والافعال
 بالتحقيق على السبيل ان ذلك القول فاسد ولذا لم ننقض له وانما
 احواله الى غير مقام ولكنه يرد عليه منها في ما سبق امور احدى ان
 من التفصيل في الواقعة الدنيا في ما علمت وان لم تكن العبارة
 على التفسير السبيل ان المعاملات في بدو وقوعهم ومردودها في
 الامر والواقع مع افعالهم بخلاف العبارة ان الفسالة من قبل
 ومن ان يؤخذ بمقتضى الفتوى اخرج الشرح بالصلوة في المذكي
 الى انما لم يخالف المعاملات فان لها اثار في الواقع لعدم اثارها
 في الواقع من غير ان يحتاج الى اذن الفتوى والحمد لله رب العالمين

العلم

العلم به بعد ذلك العلم بخلاف النفس له فان الصلوة في المذكي لها
 لا يمكن ان يؤخذ بالادلة مقتضى الفتوى فيصير لها فان فيه روع غيره
 الثالث ان قيل سببه رفع مقام المسئلة المتنازع فيها بالنسبة
 اضعاف الاطراف واستخفاف الاول لم يستلزمه التقييد بالعلم على المذكي
 مع قوله بدق طلبة المبرر ان لم يكن فانها في الواقع حكم واحد وتكليف فارضا
 وصاحبه المبرر باحدى طونه من السبيل والادنى فهو والادنى معزوز
 التمسح فان السبيل في حكم العلم والادنى انهم حكم العلم في غير
 السبيل بقية بل كذا في موضع وث مدعيه بخلاف ما نحن فيه الثالث ان
 الدليل على ما لا يستحق كتاب حجة بل كذا بالادلة المستند بالادلة
 منه اعجب التعجب ان الظن هناك سلطة في الدليات الحكم الموضوع
 فان كان الظن الثاني والادنى حجة الاول فلم يستلزم ان بانتهاء
 الدليات الحكم انتهى انهم في كونه ذلك الظن لا يكون باقيا دليل
 حجة بل كذا في نزل منزلة القطع فلا مجال للادلة مستند كتاب ان مورد

الاكتفاء بالانفاق من المذلولين هو كذا فليس هناك
 في البقاء وعدمه كذا يستوجب بل انظر فيها بمنزلة القطع بغيره فلا يقال
 لعدم بقا الموضع الرابع ان ما افاد من كونه من قبل الحاشية انما هو
 فضعفه ظاهرا على انه اعترف بعينه ان كذا بانه وجهه استقصائي وليس
 بل يدرك بعد هذا انما هو ان ما افاد من استقراءهم العسرة والرجوع
 عرفت ان الصور منها كثيرة تجريانها في الكه ممتنع بل لا يجوز في بعضها
 فسلمه ونقول به كما عرفت واما الشق الثاني مما افاده لولم يتناول
 لم يتبعه الاخذ بالفتوى فليذكر في موضعين هما موافق في احدى وان
 كان مبنا سخيلا عندنا بعد لا حاجة بما سبق فتدبر الثالث
 ربما قصد في المسئلة بعض الدعيان حتى تخيل بعضهم ان تفصيلا صلب
 الفصل متعلقا منه وهو ان الحكم على سخيلا احدى الحكم الذي
 وهو الحكم التي كانت قبل بعث النبي فامضنا بعده بعثنا ورؤيتنا
 كما انما ملأت فانها كانت هي الوق فامضنا النبي ان كان الدنيا ملأت

غاية ما

غاية ما في الباب راد في امضائه في راد آخر ورجع بعثها كما انما ملأت
 الثاني الحكم الغير الامضائية وهو الرضا على سخيلا افا جعلته ما يستحق
 كما الصلوة والتركه فلهذا كان قبل بعث النبي جعلها النبي صلى الله
 عليه وسلم سخيلا واما من الحكم التي هي راد بيان الواقع وانتم كشف
 الرضا منه كالتجاسسات فان كون البول حسا مثله هو بين الواقع
 الدرس وعليه لو كان من الواقع كذا كشف الحجاب عنه الش واراها
 اجنبية فان فيها عذرا فخصه كشف الشاع عنه الحجاب وبين وجه
 رفعه وجهه التفصيل انه لو كان الحكم الذي عدل عنه مجتهد وقام الرضا
 على خلفه لو كان من الحكم الامضائية اوجب لانه كما النسخ مثل الحكم
 فكما انه لو وكل احد وكيل او امضا وكالته ثم نزل ولم يعلم الوكيل بغير
 كلما علم حتى يعلم انما لم يعلمه لا يجوز فان ما نحن فيه الرضا ما دام على حكم
 الامضائية انكشف ان الرضا علم عدم الامضائية لا يجوز بل لو كان من الحكم
 فليذكر ان نظر الشارع فيها هو الواقع فتبين انكشف الحكم فلم ياتح

لما تقدم خبره في متنا عينا حيث قلنا بل هو انما هو حسب
 ما يقتضيه والواجب ان ذلك تطويع للكل في تفصيل بل فاحذر ان لا
 تدور فيها بين الداهيات وغيره بعد كون الله تعالى عظميا فيها
 لا سيما بعد عفت ان التفتيح عزم الغفوة واما ان كان هو امضا في
 منع بل اعتقده امضا فان الكشف خلافه الكسوف عدم امضائه فليترك
 وهذا جواب عن ذلك بعض الداهيات تركناه فحاشا التطوير بعد وضع
 بل هو المطلوب وبعد الداهية ما قرنا نعم فحاشا داهيا فحاشا حسب
 المناهج ايضا وغيره فالداهية مهمة للمكره وردة واحمد لم رب العالمين
 فائدة في المشترك والكلام فيسفي ثلث معاني الاول في خبره
 وموضوعه قبل المشترك هو وضع لفظ واحد باو ضاع مستند لمعاني
 والمركب بالوحدة الواحدة الصليبية فيجها العوضية بالكل وشبهه مثل
 مختار وطلعت المستعمل في الفاعل والمفعول وكذا ان كان المستعمل في
 المعلوم والمجهول لعدم الداهية فيها بل اصله مستند كما لا يخفى فغير اسطر
 عرفها

في المشترك

عرض عليها الواحد كما هو ظاهر من انما هو في الله تعالى فحاشا داهيا
 المحقق الذي داهي الحال المبقاة بعد توقيفها هو محض نظر والرب في ثبوت
 لا شتر ان مختار ودين اسلم الفاعل والمفعول واستشترى هيفه
 الواحدة بين المصدر والمفعول واسم الزمان والمكان في الثلاث المجرورين
 هذه واسم الداهية والمفعول اليهم في غير الثلاث المجرورين واستشترى مثل قن بين
 جمع الموصوف المجهول والمعلوم الماهيات وجمع الموصوف الداهية غير ذلك
 اسم كل اسم الحال المبقاة وكذا ما قرناه خبر بعد كم كونه شتر ما اذا
 في باب الاستشترى مذكور وقد ذكرنا هذا كالمعنى في الفاعل العارف
 بل في الطلب فان احد مختار المستعمل في الفاعل شتر بالاسم وفي
 المفعول بالفع الى هنا اقباس وخرج اليهم اسما الداهية لعدم الوقف
 الكذا في بد وضع لك مرة الداهية هي ثبات كما قرنا في محله وخرج اليهم
 ما لا ينفصل عن يخرج اعني وضعه في مثلث وضع واحد واطلاق فار
 على شتر من مستند بان تقول صليت هو لا زير في مشترك لفظ

في المشترك

معنا ومنه من لم يفرق بينهما لانهما في بعض ما يتحداه الى انه وضع كلمة
 واحدة معاني متعددة اما لو خطت بالاشتغال فلهذا في الخارج ولو جرد
 ملا خطت الاشتغال فيها ولا فائدة مهمة في ان المنقول مشترك ام لا
 بعد توقفه على المنسبة وعدمها هذا القدر كاف في الفرق بينهما فذكرنا
 الثاني في وجوده من حيث المكان والامتناع والوجوب واللازم
 ان المراد من الوجود هو العوضي لا الذاتي اعني كونه معتقدا كما الباري
 والذاتيون واجب الوجود والمراد من العوضي هو توقفه على تحققها وثبوته
 بالعلمة فيحققها مثبت وبدونها ينتفي غمناهم اختلاف في امكانه وامتناعه
 واحتماله بالاقول بوجه احدها انه قد يتصور ان الامتناع او الوجود كانهما
 يقتضيان له وجه من وجهه من حيث وقوعه فانه مشترك في وجوده فحينئذ
 بالاشتغال فيكون مشتركاً فهذا الذي عليه بان اوله هذا الاصل مما لا يصلح
 والذاتيين في بعض ما اذا لو كان ليس الا قوله لا يقتضيان الوجود في الخارج
 وهو محتمل في الحكم الذاتي الموصوفات وثانيا ان العلم بان الاصل مشترك
 وقرآن

و قد قرأنا في علم انه انما كان على ما كان هذا ليس كذلك لعدم وجود
 حاله سبحانه وانما كان في زواله كي يتفق بالاصل ثانيا بان المنسبة
 شئ ولكنه مشترك له نعم وانما كان مشترك له نعم وكل معروف ممكن فلهذا
 والواجب منه كونه الكبري في الاقول لانه قد ينسب اليه في الخارج بطريقة
 الى ذلك غير معقول والقديم فيه معكم يتطرق بعد النسبة الى
 الخارجية فالثاني بقاؤه الامكان المحكية عن شئ الرئيس من ان كل واحد
 من الجايب قد عرف في بقائه الامكان مالم يولد عنه قائم البرهان والواجب
 ان مراده ليس ان وجوده ممكن بل مراده انه عاين وجوده وعدمه فزودنا
 في ذلك عدمه الذي لا يلزم على ان يوجب استحالته لانه مراده انه موجود في الخارج
 واحتماله انهم نسبته اليه مراده من ان مراده من الامكان هو ما لا
 متناع وكما ان مراده من الامكان هو الامكان الذاتي كالبقاء في كل وقت
 كلامه ويعدله ما قلنا في العلم من صدق كل واحد من علمه فقد انسخ في فطره
 الذي انشأه واسمها انهم هو قرآنه في شئ خاص مراد قد مر في نظرهم

في بعض النسخ

والله اعلم بما وقع فانما نرى بوقوعه فله يكون ان كان الله كذا والى ذلك
 ش هلكم وكذا كذا غير ان كذا ما نرى واجاب س ن كذا بعض
 المعاصرين اطل الله بقائه في مقام الله بما حصل ان اعمتت له ليس بوقوع
 ما مشا من نوعه وجوز ان يكون موضوع لغيره وهو مفهوم فارد فلك
 المعاني افراد لم وجب ثبات بعبارة اخرى انه موضوع لغيره كذا كذا
 عنه تلك الوجوه ثباتها قال كل متقابلين في كذا بينهما من جملة
 بينهما بمتقابلين والى ذلك يتحقق التقابل ان المتقابلين عبارة عن طرفي
 امر واحد هو اجماع بينهما وخصته ان ما دعوى من القسمة المشتركة لها جاع
 افرادها من حيث هي ايدى التوهم فالقوله مشترك عبارة عن حالة التوهم حيث
 هي والظاهر اجماع الباء عن حال اللون من حيث السواد والبياض
 ويكون انما في جميع ما قلنا انه من الاعداد ومنه انما نشأ من عدم تصور الجماع
 بينهما انقائه والى ذلك متشابهة عما كان له تعالى والى ذلك كونه موارد
 النجاة في هذا العنوان اجماع ولا تطلق على كل موجود باعتبار برور من

الاول

برور من عدم الى ان قال وان فرض مورد من الموارد خفي عليه الجماع
 فيه نعم بوقوعه الى ان في سائر الموارد بكم المستقر ان حال ان كذا مورد
 ايضا كذا كذا ولا يفرق في هذا الدعوى عدم الرخاطة انما التفسيرية بكون
 اجماع كذا مورد هذا ملحق ما اطل الله ان الله لكنه من سبب ان الله لا يوافق
 الكلام واضعفات الادلل لم ضرورة انا ان رجعا الى وجهتنا لا نرى
 لذلك جهة مقبولة يكون محتضا ولا جهة مستسنة كي يجب ان اتقن
 كما في جهتي يكون ممكنا قال محقق في سائر اطل الله رقم اجماع وقوع
 الاشتراك لانه والبارر وعدم جهة السلب بالنسبة الى
 معنيين انهم في ان بعض الادللة بكثرها التي بها مشاوا للمشتراك
 بها اجماع ولكن التوهم من تلك الادللة التي لها اجماع والقول
 بنفي الاشتراك كما هو منشأ من هذا المعاصر من سبب ان الله لا يوافق
 ولا يتكلم الله تعالى ضرورة انه توهم صرف وغلط فاسس منشأ
 وجود اجماع في بعض الموارد وعللها فلهذا ان المشترك واقع ولا

في المشترك

فصل في ما يتعلق بوجود الخلق في الزمان وسنأخذ من ذلك ما يليق بالبحث
يتوهم من ذلك أن اتفاق المشترك كما سمعت من المعاصرين من غير
الروايات في المقام ما صدر عن محقق الدرر الباري حيث قال كما مر في
علماء السلفية والريب في ثبوت كونه اختار مشترك بين السلف
الفاعل والمفعول فقد عرفت ما فيه أولا أنه لم يرد في ما رآه
بالاشتراك وثانيه السليم انه جازي لم يرد استدلوا بالاشكال
الثالث في جلد استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد ولديه
من تقديم معانيه كي يظهر في كلامهم من انذار في الاولى ان
الجواز المأخوذ في المصنفات تارة يطلق ويراد منه بطلان الشك في اللفظ
حكم المأخوذة من خمسة افعاله في اللفظ وقد يطلق ويراد
منه ما يقابل اللفظ معناه افعاله وقد يطلق ويراد منه القيمة ولفظه
هذه القبول قولهم اقرار العقل على انفسهم جازي وهو المأخوذ
الجواز المأخوذة في العنوان يعني عندهم في نظر العرف بحسب مقتضى

الوضع

الوضع ام لا الثاني ان استعماله كذا كان يتصور على وجه واحد
ان يستعمل في مجموع المركب بحيث كونه من المعاني كما ان الاستعمال
عشرة عشر في معانيه ولا خلاف في صحة لتو قتها على وجود التوحيده
في وجودها ونحو ذلك فلما ثابته في معنى اعم استعمالها من المعاني
فغير عمن المشترك ولا بحيث فيكون كذا لفظ بعد كونه مجازا مقتضا
صحة الى اقرينه المجوزة ثابته ان يستعمل في كل من المعنيين بالاشتراك
وتوهم بعضهم ان محل النزاع في ذلك وهو يجوز من التحقيق للمكان
ان يستعمل في الافراد ويكون المراد بالمجموع وامكان ان يكون المستعمل
بالمجموع والمراد كواحد من المعاني را بها ان يستعمل في احد المعاني
الترديد بسبب البعض المحققين كما استدلوا ان حقيقة فيه حيث قال
على ما حكم عنه ان المشترك كالتوحيده مدلوله ان لا يتجاوز لفظه
المحيض غير مجموع بينهما التبادر ان كونه هو ملائمة حقيقة اسره وقوله
اللفظ اني بان مراده انه ان ومنه اللفظ بمعنى تارة وبمعنى اخرى بطلان

وتتبع منه وضع ثمان وهو التردد وعدم التيقن ولا يخفى انه مراد بالوجه
الضعيف لان ذلك من معنى التيقن ولا يتكفّر عن معنى التيقن
على انه لا يصح ان يكون عدم كون ذلك معنواً في اللفظ بل المعنوم
الذي هو التردد وعدم التيقن الحاصل من معنى التيقن وهو لا يتكفّر
عن معنى التيقن ويمكن ان يكون مراداً عنه عند الطلب لا التيقن
ويعبر عن كلام التيقن في عدم استعمال فيها وكيف كان لا يتحقق
حسبما يبادر النظر اليه ان معنى استعمال اللفظ في مقابلة
بالرأى متعددة ومراداً منه بعبارة اخرى ان يريد كل معنى منها
مستقلة ومراداً كذلك قال محقق الزمان ان اطلاق اللفظ في مقابلة
في بيان امتناع استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد على سبيل المثال
والانفراد في الدلالة بان يراد بهذا المعنى بوضوح تارة والاخرى في
كما هو التحقيق في محل النزاع انه موضع الحاجة الى التيقن والتحقق
يتوقف على بيان مقدمه وهو ان استعمال اللفظ في المعنى عبارة عن جملة

وجهه اليه ومراداً منه كان هو وليس رادته الى اللفظ في سبيل
استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد لا يستعمله رادته في مقابلة
في ان واحد وزمان فارد قال محقق الزمان ان اطلاق اللفظ في مقابلة
فوائد ذلك يمكن في استعمال واحد ان يراد من اللفظ اكثر من معنى واحد
لا يستلزم ان يكون معنى اللفظ المستعمل في حال كونه وجهاً للمعنى
بوجه عينه وجهاً لآخر كما لا يخفى ووجه الشك وعنوانه في حال
لي ظهر كونه وجهاً وعنواناً له لا يكاد ان يلزم وجهاً وعنواناً لغيره
ضرورة مستقلة عنه غيره وذلك لما عرفت من ان الشئ هو
بوجهه ولا يخفى انه يتألف في الحاطة وجهاً للحاطة بنفسه بل والحاطة الوجه
فصله عن الحاطة وجهاً لآخر فافهم اسم كل مراد في مقامه واصله في
الوضع والاستعمال عبارة عن التوضيح والمواجهة الى المعنى كما كانت
يستعمل في المواجهة بمراته واحداً الى شئ من مقادير اللفظ وجهه
واحدة ونظرة فاردة فكذلك لا يعبر التوجه بالدلالة الوجه في ان واحد

الى امراديه متفاديه واما ما صدر عن محقق الدارباد من
جواز ذلك حيث قال يمكن القصد الى معنيين في ان يقع في
وليست الدارباد متحدة مع الخلاف اللفظي بالزمان ففساد الدار
منه ان يتركز فزوجة انه استبعد النزاع فقد ظهر ذلك ان كان
الغرض ليس محله النزاع كما زعم المحقق المذكور ثم انه قال لا يبعد ذلك
ان محل النزاع قد راعى المراد بالدلالة فقد علمت انهم انه ليس محله
لنزع فزوجة انه لا يمكن لذلك استعمال المشتقة في معانيها من ان يكون
محل الكلام بين الدار والدار وصرح بعيد ذلك بان اللفظ لا يبين
الارادة بل يلزم استعمال الدار في ارادة اكثر من معنى واحد
يكون بارادة واحد كما رادوا لهم مع الدار ومع العام لا يصح ان
وانت جدير بان ذلك القول نوع فاحش وغلط صرف في
عدم التدبر قال محقق خراساني واما استعماله في الجمع نحو استعمال
او في غنوم الكوك استعمال العام في مثله فليس محله الكلام بل هو

فأما في حقيقة الامر وبيان موطنه هل هو حقيقة في الوجوب ام لا
التحقيق انه لا يربط في كونه حقيقة في الطلب وكنها ظاهر في الطلب
الحتم الذي لا يربط بالاعتناء بالاعتناء والوجوب ان الطالب
لا يرضى لترك مطلبه وعدم معتمده الاعتناء على العبد بعدم وقوفه
الطالب من التذنب والوجوب وصحة عقاب المولى ومنشأ ذلك
هو الظهور والتباعد المتباعدان بل خلاف لأغلبه الاستعمال
عن كثير من المحققين فان غلبته الاستعمال في التذنب اكثر من ذلك كما
ترى فان الخلاف اللفظي بمقتضى الحكمة ظاهرة في الوجوب فانما
يحتاج الى قرينة حاله او مقابله او غيرهما لم توجد فظاهرة فيه ولا
في ذلك كلمة وانما السببه والخلاف في ان اجابته لا يجابته
الواردة في مقام الطلب في ثمرتها لا يجابته بل يفسد الوجوب ام لا
والكلام في مقامه الاول وصرح حقيقة او كان قال صاحب الاستدلال
على ما كان عنه بالتام في لفظها ظاهرة في الاجابة فاستعماله فيه يكون

يجاز فيستوف في شخصي المراد من الوجوب والندب التي فيه لكونه مراداً
بغيرها وهذا كسبويه في الفقه انهم يحصلوا بالتحقيق والادول ونفهم متقدماً في
بيان الأولي انه قد قررنا في حيث استقامت من فقهنا بالوصول ونفهم قد قررنا
مستقصاً انه كون الزمان ما خول في معنى الافعال من استغنايف الادوال
فم لو كانت الغاية من الزمان ما يات فيصرف اليه فانيا وبالعرض ولكن يمكن
نقول ان لما فيه والافعال خصوصية لذلك ويؤيده قولهم ان المقصود مشترك
بين الحال والادول استقبال كما هو الحق ولا ريب ان مقصودهم هو المعنوي ولو كان
الزمان ما خول لما كان ذلك والتفصيل في بعض فوائدها فارجع الثانية ان الطلب
لا يختص بلفظ مخصوص بل ان علم الطلب من غير يجب ان لا يقتضيه من انما يقتضيه
من شأن من لفظ اوله او كناية هو قول او غير ذلك فالحال في الوجوب
ولا يختص بلفظ مخصوص ومن هنا تعلم ان المدلول في كتب القوم كالقوانين والمسلم
والفصول وغيره من عتوان العصب بصدقته الامر بموجب الحق في الحقيقة
نعم يعلم ان ينعون انه ما خول في موضوعه وله خصوصية فيه ام لا اننا نشكرهم

لنا خمسة عشر من كانه محقق انما ندرك في تعليقه على العالم ولكن من الاول
الاستغناء بل لا يلزم يستعمل الا في معنى واحد وهو مفهوم فارد ان الطلب في
دواعي الطلب مختلف فانه يكون للطلب بالتهديد وانه بالتمسك وانه بالتعجب
وانه بالارادة الى غير ذلك من الدواعي فاختلاف الدواعي يلزم بوجوب
اختلاف المعنى ومن هنا تعلم ان ما افادهم للطلب في الطلب استقام والحق معاني
عديدة وتلك فوائدها في انها حقيقة وقيل في ان استقامات الوارث في القرآن
انهم قد استقامت تلك المقدمات فنقول انه لا ريب ان سرادج ليس في
تلك الاخبار انما هي رغب عن الخبيات وليس استقامات الالهيات بل هي
الذات بمصنوعات رارة الطلب استقامت في كنهه من هذه اللفظ بل انما يستقام
كما انه يكون بل علمه بحيث ان من شأنه عدم الرضا بالترك كانه لن ترك
ابداً وانما ذلك المبرقوله فليعلم فليعلم مثلاً فتعلم انه حقيقة في الوجوب بل في
انه خبا زاهر في الطلب بل لا يلزم وهو ظاهر في الوجوب من انما يستقامت
من شأن انما استقامت في المقدمات ويؤيده صحة مقاب المعنى الامر لعلنا

انذار لما امر به وعدم صفة اعتدوا بانهم يكن بلفظ في اثباتها الثاني ان الحكم
مطلق قد يكون ظاهرا في الدرب بقية النسخة ويعين طورا وان كانا فاعلمت النسخة
ان الاول والوارد في النسخة والدرب من الحكم وشرب وغير ذلك منهم
لم يرد الحقية الدارسية بغير نفي العرف تلك لا الدرب حتى لو رزق في نسخها
فيها لم الوجوب لا بد من قريته نصيرها اليه كور والامر نفي في سياق
الامر بالاعتقال للجنة والزكاة كما هو رواية مشهورة فانه دليل اخر صرح به الى الله
ون غير هذا من ماضي المطلب في هذا الحديث ومنه ان ذلك تعلم موارد في ذلك
القوم فالتكامل في كون زكاة الزكاة الى واجب للفقمة ام لا ولم يثبت في
بها كما ياتي في اخر مرحلة الظهور الاول للحد في دفعها اليه في سائر
ويزال ولا يجمع بذلك مستفيض نقلا في الحديث في سيرة الدار في غيره
ذلك من كتب الفقهاء ووجه قبله الرضا المستفيض اعلم بانهم على كون
له اوله يجبر على فقته واما الاخبار الواردة في زكاة الدار في تجارة بحار مثل رواية
الكوفي في الكافي من نسخة عن محمد بن جابر قال سئل الصادق عليه السلام

انفع عشرة مالي الى ولد ابني فقال نعم لك سكر وسكر في الكافي في نعم كماله
ابن عمر بن الخطاب قال كتبت الى جاسم الثالث ان لي ولدا رجلا الذي
نساء فيمير ان اعطيه من الزكاة شيئا فكتب ان ذلك جائز قال
في هذا في قوله الشيخ في باب مع اختصاصه بالاستياد ومنه حاله كانه في
كالم لا في بفقته عياله وهو جدير ان يكون له واما الرواية الدار في فقته اقول
منها عدم كون العشر من الزكاة كما هو الحق للظهور فيه بان يكون مراد دفعه اليه
وتحطاه من جاني وشبه ومنها عدم كون العشر من الزكاة الواجب لكونه انما
وكونه ومنه ان ذلك كما ترى حقيق ان لا فرق في مصرفها بين وجهي
عنه انه خلاف ظاهر الحكم وانما الظاهر في الاول ومنها ان يحمل على حال الضرورة
ايه حقيق وغير المنزلة كما لا يستحقه ولكن احسنها الاول واعلم
هذا في رتبة الادب في الفقهاء في سيرة الدار بعد الدار
بالاجابة المستقيمة الا ان يجمع الدفع اليهم بقوله وبارئها ما هو في ذلك
واستدل بعض الروايات كصاحب المسالك والمعتبر والمنتهى حكما

بحصول الغنى لهم بالانفاق وهو ما هم على ايسار تقال ومنه يجب نفقته
غنى مع بذل المنفق انهم كلهم واورده عليه شيخنا الانصار عن حصول الغنى
فان الغنى من عند مؤنة السكنة لم يلحق له الواجب النفقة فلو فرضنا ^{ان} ^{الغنى}
الذي يجب الانفاق عليه هو الذي يجب نفقته عليهم فلا يرب في صدق
الفقر عليهم المستلزم لجواز اخذ من المنفق هذا الكلام ولكنه عيب من التفتيق
والدقيق فان حاله لا يخفى من حصوله انه لا يفي بالانفاق في الاول
اما ما ينتمى للانفاق عليهم او لا يمكنه وفي الثاني اما ما ينتمى له ام لا ولا يخفى على الفطن
العارف انه ليس بنفقة نوعا كما يدعى فانه لو فرض في صورة فقره كما فرضه قدس سره
فانه لا يجوز ان يفرض له اخذه وعليه دفعه اليه بل دفعه اليه لم يلزم له اورد عليه
ان نقول في مورد شخص سنا بمانه فانه قد يتصور له فائدة مهمة لنفقة كلهم و
ان لا يقال عليهم بعد كونهم مستحقين لطلبها كما سبق في الثاني ظاهر كلمات
جامعته انه لا يجب ان يعفى الانصار جواز اخذ من كل من وجب نفقته
على غيره من غير المنفق للثبوت سكتة ان كان من يقوم به الزكوة سكتة عليه لعدم

سكنته ومعها وظهر الخبر هو ان لا يفتقر في مورد الزكوة سكتة وظهر في الغزوة
كما ينادى به المتقدمون في الانصار فيجب الوقوف عليه واخذ بالاعتدال واما
القول بجواز منعه من دفعه فان مقامه انما يكون بنفقة بما لم يفرض له من الزكوة
وجوز ما يكون مؤنة السكنة بوجوبه ان يفرض له دفعه في حرم عليه اخذها
في الاول فلو قالوا ان يقول انهم يكون لهم الواجب النفقة وان المنفق يكون
عليهم ان ذلك فانهم لا يخلون تحت النفقة الموجب لقيام اخذ الزكوة انهم لا
فيما اجمله فالأقوى فينا مع هذا الخبر المذكور جواز اخذها للثبوت سكتة الغزوة
ان لم يعم منه يجب عليهم بل ذلك يظهر بالخبر فيه كما ترى اجماعا بل ليس به و
الثالث قال بعض الاعيان كصاحب الاول شيخنا الانصار ان
ان يجوز للمالك صرف زكوة الخا واجبي النفقة عليهم للثبوت سكتة عليهم
منه كان عاجزا عن ذلك قال في شرح الدرر والمطار جواز اخذها
للمنفعة من المنفق فضلا عن غيره ان كان في عيشته فتور بدونه
الاخذ للاخذ في سكتة الخا وصدق الفقير على واجبي المنفقة واما

هـ دل على منع لجمهور قيام المنفق بالانفاق اللدوات ما يبرهن
 رجبنا راسه كل من دفعه مقامه والتحقق حسب ما يابى راسه انظر الدقيق ان
 مورد الرواية هو جواز دفعها للفقير المؤنة الوجبة عليه لا لتوسعة الرزق
 مع ثبوتها لانه عن محل لم يركب لم يركب كما هو صريح الرواية وبعبارة اخرى ان
 ما في الرواية انه ما بقي الزكوة عن محل لم يركب فادفع الزكوة عنه
 بحسب نفقته عليه في توسعته ومرارتها هو النفقة منها لا لتوسعة
 منها قد يبرهن فيظهر لك الحق واما ما صدر عن صاحب الامم من حمل
 الانصار بركوة التي رقت في اصفاء الادلالم فمروءة عدم النفاق
 مصرفها وجبا او مندوبا اجاعلكا انما في شرح الدرر والجمع
 قال شيخنا الميرزا القمي الانصار في شرح الدرر وسببه
 الخلف المظلم ولما توسعة الزكاة على النفقة اللدوات التي لو فرض ثبوتها
 لها ولتتمها كان الزكاة عليه حرمته فالظن عدم جواز اخذ مسكها
 لم يطل في حصول النفقة على ما عرفت انما الكلام في دفعه ومقامه وقال بعض الحكماء

بحوار

من سكرهم بسبيل الله كما يلوح من شيخنا الشهيد الثاني في الترويقة وعما
 ولكنه من سكرهم فيف الدوام بل التحقيق اما انما شيخنا المرتضى عليه السلام
 من عدم الجواز لم يصرق الفقه عليه بل خالف وقد قرنا في محله ان سبيل
 مقيد بما لا يكون فيه معونة لغيره لا يضر في الانفاق مع ان النص
 يدل بانه لا يصدق على الفقه وهو عام في سكرهم كما ان له ان لم يقيد به
 نزل دفعها على الفقه لم يصرق بسبيل الله احد الاضمار التي يجوز فيها
 فلو كان الفقه بسبيل الله لم يصرق الزكوة اليه من غير اضمار الى
 الى المتقيد بكونه عاملة او مؤلفة او غيرها فلهذا انما افاد بعض الحكماء
 من جواز دفعها من هذا السهم من اصفاء الادلالم وعما ان الله
 ولهم سكرهم في دفع كثيرة نقر انهم انهم مستحق في بركات الفقه
 في شرحه تبصرة المتعلمين واما قرنا لك هذا لاجل الله ما يرضى
 باحوال في القسم الأخير وقد عرفت انه فاسم جبر او محرم الله تعالى
 فائدة في ان العيار والادخال في سبيل الصوم ان يقع الى الحق ام لا

والدقوال في المسئلة ثلثة احدها ان يبطل ويجب القضاء والكفارة
 الشيخ وصاحب الوكيل في قوله بعض متاخرى المتأخرين ثانياً يجب
 القضاء فقط ^{في بطلان} اختيار المفيد والحق والاصل في ما كان من غير استظهار
 في هذا انما انتم تفتننا عدم البطلان وعدم وجوب شيء آخر
 احرق استدل بقول الاول بما روي في سبب عن سليمان بن ابي بصير لم يرو
 قال سمعته يقول ان تمضمض في الصيام او استنشاق في شهر رمضان مثلاً
 او شتم لرحمة خليفة او كنس بيتاً فخر في النفس وحلقه غير فليعلم
 سراً مستجاباً فان ذلك مفسد مثل الاكل والشرب واللقا
 او رد بذكر الرواية بوجوب احدها لانه السائل في سؤال فليست
 غير انما وجوبها له المسئلة كافي في هذا روي انما يستلزم بها معرفة
 والوقوف به من كونه في القيمة في رديته واحكامها على غير الروايات كما مر
 به بعض اصحابنا رض في بيان المصداق او سكتت اما ان كان محمولاً
 بالامور كهلن الراوي فلا ينفرد بذكره مع ما وجب من ذلك في بعض
 بابها

بابها

باب ما خصه انه فلا دفع الجميع في ما ضربات والفنية على الروايات
 الروضة ايضا تحقق الدجاج بالروايات بالغيار مع عدم اختلاف في مسئلة
 الى ان زمان بعض المتأخرين الى ان قال ولما كان من غير سند ورواية
 محقة سليمان بن ابي بصير والمروزي ثم نقل الرواية ولكن خبر ابن ابي
 الدجاج في المسئلة انما من عدم التدبر بل قد عرفت ان هذا قد عرفت
 عن اخبار سند الرواية او دلالة ما من غير ما يجب الدوام في اقسامها
 حذر روي الشيخ ابن ابي حنيفة قال الظاهر عدم صحة سلب الكل عنه
 نعم الا انه اكل غير معتاد فان هذه سلب الكل عن الغبار عما يشهد به
 الغبار والكبار في لف ما ادعى للحرف واللغة كما ينادي بالنظر الذي
 فتلخص ان ما افاده رد صاحب الحديث في غير علمه ان الدجاج لم يحقق
 كي يلزم ما ذكره مع صحة سلب الكل لو عرفت بوجوبه وسبب شعور ما اراد
 منه الكل وجعل من اوافه بعد انتم الوضع الثاني كما اورد بالرواية مع
 بوثقة عرو ابن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن القضاء

يرضى بعبود او بغير ذلك فيدخل الاخذة في خلقه قال جابر بن عبد الله
 وسئل النبي عن الصائم يدخل الغبار في خلقه قال لا بأس به واحب
 يعني الانبياء عن هذا الاشكال يحمل الاول على غبار العليق والثاني على
 ليس كذلك ويرد عليهم اما اوله فليس بهذا الجرح بل في غير ذلك من اجزاء
 كما هو مضطرب ومزاد والثاني بان الغبار على ما يظهر من كلمات السطوة
 نوع من المتناوذة فان مفسد المصوم فلهذا فربما يكون قليلا وكثيره
 فان قالوا بعدم كونه من المتناوذة فلهذا فربما يكون قليلا وكثيره
 تعلم فساد ما افاد يعني المحققين بحمل الاول على الاخذة والثاني على
 الاختيار فان مع عدم ورود دليل في غير تلك التروية كما يكون الجرح
 قد عرفت عدم كونه المصفرة محل اعتماد في حمل ذلك به وذلك بها التناوذة
 مما اورده صاحب الاثر ان اجزاء المذكور قد دل على وجوب المصفرة
 بمجرد المصطفية والاختلاف ولذا قال به والاختلاف سرور ثم نقل فيها
 واورده عليه بحمل المحققين بحمل المصطفية والاختلاف بما ان كان على

وم

مع وجه عدم التحفظ فدخل ولو بسبب في الخلق كالحق في غير واحد
 ومقصود انه دخل متصلا ولكنك حينئذ ان استظهر من قوله تعالى
 حال من فاء ثم يفيض لا من فاء دخل كما ترى ثم افاد بعضهم ان سقوط
 حيز من التروية من اجية لا يوجب السقوط الكلي وقد عرفت ان الحكم
 عن اجية فظهر ان مسئلة محسنة واشكال بل القول بعدم السطوة
 به لا يخلو من قوة مع ورود اخبار مستفيضة عن انه لا يضر نقصان
 ما منع ان اجتناب ربح فضائل الطعام والشراب والنساء
 والدرع والسك ولعلم بان كثرناه وقرناه قال محقق الزماني في طوابعه
 على نية العبادة الحكم بالانقطاع مع انه في غاية الاستحسان والنجاسة
 وان كان احوط وقريب منه ذلك كما افاد محقق المازندراني احوال التناوذة
 وحديث عرفت بطلان استدلالك تعلم انهم فسار كما افاد صاحب
 سير الازوال واما مسئلة الاخلاق فان الحق به الغبار ولكن لم
 اعرف له وجه كما يعمد عليه قال شيخنا المصنف قدس سره الله تعالى

في اجتناب الغبار

الدلائل لو علمت الباري غير الغليظ لتتبعه انما هو الاول وان قدما
 بالغليظ فاللافتى عدم اللزوم للزج في التبرائيه تلحق بالحق و
 تنزل مع الربوب بخلاف اللزج في اللطيفه التبرائيه في الدخان فانها لا تزل في
 الجوف مصابها للدخان انما تزل ولا تلحق بالحق والربوب منها حسن و
 الدخان ليس مما يؤكل والدخان ليس مما يؤكل واللزج في التبرائيه
 ليس منفرد عن الدخان حتى يصدق له كل نيزولها من كل لزم رفع مقامه
 وانت حينئذ ان تلك الحكماء من التبرائيات العقلية الحكمية
 لا يبعد عنها في الحكماء العالمية العقلية مع عدم اعتقاد اللزج في
 الفرق في الباري من الصفات اللزج في الحكماء الحاق الدخان عليه
 مع ما عرفت في خبر السابق انما هي في حق الله تعالى عنده فاستلكت
 على شكل بد القول بعدم الغليظ مع اقوى لكزج في اللزج في العلم
 لا يبرح لزم ما ذكرناه حجة على السيرة العظيمة والحمد لله رب العالمين
 فائدة في ان دلالة اللفظ في الآية ام تحتاج الى الوضع اسمها في
 والصواب

والصواب معه لنا انه لما كان التبرائيات والفتن بدون الوضع امره بغير
 يمكن بدون اللزج من جليات الدلائل على انه لو كان بالذات
 لزم احد امور احدها عدم حمل احد بالفتن واللزج بالظن بالفتن
 فاما عدم النقل والهج واللزج انهم بالظن للفتن خلف ما بالذات
 وهذا القدر يكفي في الاستدلال عليه بعد كونه كذا كما اننا قد علمنا
 في رتبة النهار وانما استدلان ابن عبد الصيرى والشيخ في
 وتبعهما الفاضل المعاصري وبعض المتأخرين حيث قلنا ان دلالة
 بالذات وفي كلامهم يظهر ما قرناه ولعلهم نظر والى الفظة
 فسوء وظلم وتوهوا ان دلالة اللفظ في الآية دلالة على
 لا يخفى فبايجل في ما بهن القول اكثر من جهة ومنشأ توهم ما ذكرناه
 ولذلك لا نطيد التخصيص في ذلك المعنى وان اطلاق اللفظ
 نعم قد يكون الوضع غير كسبة كاشفة في انما كذا كوضع اليك في العلم
 الوجه للحدث في العلم والحمد لله الذي هدانا لهذا ان كنا لمكن من قبل

فانك في استقالات توقيق اتي وتقيم الحث يتوقف على كالم امور احدها
ان استق ما هو من استق بمعنى القطع يقال استق استا فلان في امر انقطع
واختلف كما ترى فخذ به قال شيخنا الهادي زبدة وبقعه جماعة من المتأخرين
انه فرع وفتح اللام في اصول حروفه وعالم كان ذلك خاليا عن الاستحالة
صاحب الفضول بانه اللفظ الموقوف من اللفظ وهذا التوقيق اوجب الى الصواب
منه الاول والافادته مهمة للبحث فحينئذ كذا بالنقض ولا يلزم ثانيا لها انه
قد استلزم بين متقدمين الى اصولي من غيرهم ريفه لرسائلهم اهل اللغة بان
الاصول في المشتقات هو المصدر المعبر بالقراب وقالوا انه مفاد موجب
نوعين لكل الصيغ المختلفة المستمدة ولكن لا يخفى في استا بئذ ان كذا انه قد ران
في علمه كما هو المقرر ان الالف هيته والكلي لا يوجد اللام في ضمن الفوق فانه قد ران
خارج الكلي عن كونه كليا بل هو خلاف فيه ولذا استلزم تفرقه فالمصدر اللفظي في علمه
ويرويه ادرش لا يشترط من كونه في زمان او مكان او فاعله او مفعوله
او غير ذلك المعبر عنه بالقراب فانما يتصور في اللزوم منع حروفه عن شرط

ولا يمكن التعبير عنه ولا كما فعلوا في الحديث المتصور في اللزوم كما ان الالف هيته
لا يمكن التعبير عنه ولا كما فعلوا في الالف هيته فان دخلت الالف هيته خرجت
مصدرها ويخرج مشتقاتها كذا يراه في حروفه ان المتصور في ضمن العينة هو تلك
المفعول المتصور في اللزوم في التعبير عنه كما في وروب من قول الالف هيته
التي خرجت عنها كونه مشتقا فان تلك الالف المتصور ان نسب الى الفعل
يعبر بهيئة صارب الى المفعول هيته معزوب الى غير ذلك لو كان
الاصول هو القول فقد قرئ في علم ان مفادها ما كان اخره لا دونها وانما
وعدم كون تلك الالف في سائر المشتقات كما ترى وكذا حروفه في
ما ران صارب بالهيته هيته يمكن تحريف الضرب فلفظ ان الضرب
مشتق كذا في المشتقات لانهما متفق منه بل كلها من ماضى صارب
انما في كلها باصول حروفه بل كذا فالنفا ان النزاع في تلك المشتقة
مختصا بالكلية الفاعلين والصفات امثليات اعتمادا الى تمثيل معظم
الاصحاب بها في المقام بل يجب في كل ما كان له لفظا بل في مفعول ما جرى فيها

منها على الذات وينطبق معها معنوها وينقطع عنها مع ثباتها قال الحق في الاستدلال
 احوال العلم بقائه ان المراد من المستحق ليس ملحقا بمتغيرات بل حقيقة لا يتغير
 منها على الذات وينطبق عليها وما يكون معنوها ومعناه مشتركاً في الذات
 على حكمة اتحادها مع المبدء والقياس فيها كما استلزم انفعالها في المعنويات والصفات
 المتغيرات بروحانية الجاهل والكمالية والكمالية والكمالية والكمالية
 كما هو ظاهر العنوانات ويخرج بعض المحققين اسرار كماله طال بقائه ثم يتحقق
 ضروب كماله الزمان منه على البحث في البحث فذلكت فيما انقطع عنه
 المبدء وبقي الذات وهو ليس كماله لعدم تصور بقا الذات وانقطاع المبدء
 لكونه منقطعاً ومتغيراً غير قائم بعبارة اخرى ان الذات التي انقطع
 المبدء من نفس الزمان المنقطع والمستمرة بنفسه ومنه اعلم ان العوض قال
 لا يجوز ان الزمان هو المبدء حيث قال ان الزمان استمررا وبقا
 في العرف والبقا في الاتحاد بين الوجود في اليوم زمان واحد كبرت وبقا
 وكذا الوجود في الزمان او سكتة والوقت الفلسفية للزمنية واللام شئ في الوجود

لغيرهم

انهم لانه موافق من احد غير متناهية ما هو في زمان واحد ولكن اريد وكون
 البسبب مكانا واحدا انما هو في الاعتبار الزماني والوقتية المتغيرة في الزمان
 وكذا يكون اليوم زمان واحد من بين الباب فان تحقق الوحدة جبراً في
 المفروض الزماني المفروض ضرورة ان للقول زواله وانقطاعه بل في الزمان
 هو المفروض ان احد الذات باق وسكتة مكانه امر واحد انقطاعه
 وبقا اخر فان بقي في اوله حدث وانقطع كذا مع ان تقول ان هذا
 الامر الواحد في تلبس بعنوان الظرفية للحدث ثم انقطع فينبغي ان يتبين
 فيكون احد المبدء المفصل على سبيل ذلك المبدء قال الحق في على
 ما انقطع عنه المبدء فيكون داخل في محل الخلف اسرار موضعها كما هي كماله
 طال ظلم ولكنهم يستغاف الاولام والاضاات الدخلاء ولعل منشأ
 قهرهم يستطاع ان يهاب اليوم فحين لم يعلم بدخول الذات في نظر الوجود
 استمر طبعاً في الموضوع في الوجود استمرها بواكأنهم قد وادعوا اليوم شيئاً
 واحداً ونظروا بنظر الوحدةانية وكف في الشك في تمامه يستطاع

غير متناهية

حتى يتبين والد فالأخيه للوجود له حيث انها انما فانا يوجد وينبغي على انه بعد
 تسليم ما فاذ لا شك في علمه لانه ان راد من انما ارجى اعتبارا لوجوده
 اعتبارا من اليوم بنهاية فالانفكاك غير معقول لانه على ارجى اعتبارا
 فلا يعقل الانفكاك والانفكاك في كي يندرج في العصب فان ارجى
 اليوم الذي بعد ارجى اليوم المتبقي كما هو على يوم السبت مثلا
 مع وقوع التبين في يوم ارجى فبطنة اظهر الشمس وارجى من الشمس
 فان الاثر في هذا متغير ليس الاثر هو على الذات المتبقي فيكون
 كالحال في الضارب على زيد مع صدوره من العمر ان كان ما نسبته
 الى العرف من البقاء لليوم مجرد انا ومكافاة لاجبة لهم عن ذلك ما
 اجله ان ما قلنا من كانهم ككلام من يكلم ولم يعلم ما يقول فلذلك نطق
 الكلام في نفسه ورؤ بعد كونه مردودا بحال وباستقلالها بوجها
 ان هذا النزاع كما هو في المستقل كذا في ارجى في ارجى ارجى
 من راد من اعم مطلقا ما كان جارا على الذات وكان معناه انما
 عليها

منتهى عنها على خطه ارجى ارجى او عرضي كالزواج ونحوه والرق الى
 غير ذلك من شفا كان ما حققا او طاملا كما يشهد بذلك ما من في الحقيقة
 من الانفكاك حيث قال من كانت له زوجتان كبيرتان واربعين زوجة صغيرة
 يحرم المراجعة الاولى والصغيرة مع الاخول باحدى الكبيرتين واما المراجعة
 الاخرى ففي تحريمها خلاف فاختارنا في المصنف والحق الترخيم لانها تعدل في
 ام الزوج وانه لا يشترط في المستحق بقا امتق منهم امر كل امرئ في مقامه وما
 مع الشهيد الثاني في امساك في المسئلة المذكورة حيث ينبغي ان
 عن قول في المستحق من حيث كونه حقيقة في الدم او الاخص فانه في
 بحر في المشتقات كذا في ارجى من خاصها انهم قد غنونا في
 امتق انهم هو حقيقة في اعتبارا في الحال او الدم او الحال
 امخوذ في ذلك العنوان هو حال النسب لا ما يقابل احد من الامنية
 ام حال الذي يلقى عليه لفظ مستواهم ما منيا بالنسبة الى حال النسب
 كما تقول زيد كان قاتلا او مستقبلا كما تقول زيد سيصير قاتلا مستقبلا

عن الذات بالنظر الى الصانع بالحدوث وان كان في الحرف لم يستقبل
قوله اعيان العصور قال بما زيتها حيث قال كما حصل ان النسبة في
المعنى هو النسبة في جسيم ولكنه كخفيف بل الحرف من النسبة هو
النسبة الكلاسيكية وان لم يتحقق في الخارج وبعيد ان يكون زيد
كان ضارباً بالسر او يكون ضارباً بعد حقيقة بل سميته ان يكون التبعي
بالضرب في الحد والسر فالنسبة بالحد وان انقضت في حد
ولم يتحقق بعد في الحد ان جرى المستوي مع الذات وتوضيحها
به انما هو على ما كان التبعي لا انطلق كي لا يكون الذات في حد
نفسه او قبله لا يقال ان الاصوليين قد انفقوا على بيان ما هو حركته
لذا نقول انه لا منافاة بين ما حققناه وبين ما افادهم من ان النسبة هي النسبة
اما متعلق بالنسبة التامة او غير نسبة التامة الى زيد وهو غير متصور
لما افادهم من ان اتقاء الصانع التزم بالضارب في الحال
التبعي بالحد في الاستقبال او بعد الانقضاء او يتعلق بالحد ^{المعنى}

المعنى من الضارب وان يكون قيداً وهو انهم حقيقة لا ان النسبة هي
بالفعلية لا يكون حجباً لهذا انهم ان الفاعل في نظريتهم انما هو بيان زمان
التبعي بالنسبة او متعلق بالنسبة انما مقصده وكونه قيداً لا يمكن
ضارب بالفعلي مستتر والمراد منه التبعي بالحد في هذا الحد وفي
ما زفرادهم ذلك ولا انفقوا على بيانهم معاً سها ان الضارب مط
خارج من حد العتبات لا يخرج العتبات هو الذات التامة مع انقضاء المبدء
عنه ولا تعين لك فيها وبعيد ان يكون ان حد العتبات في الخارج على
الذات وهو التبعي كما في غيره العتبات وان كان قد يخرج في قيامها
هو قبيل وارادوا وكذا الافعال لا لانها في قيام الحد بالذات فان
فقد انما تدل على العتبات التامة او لطيف بالزمان او تركه كالخلف والحد
والنظر والحقائق العتبات قال محقق اخر است في اطلاق العتبات في
منه الواقع خروج الافعال والمضامين فيها عزيم النزاع لعدم حدتها
وحجب تلك الذات التامة بالنسبة بالحد اصلها اما المضامين في الميزان

فلهذا ورد أنها يكون موضوعا لما قام بالآلآت كما انحصار في الحركة فليكن
 عليه ايدى كى يقع النزاع في ان ذلك على وجه الحقيقة هو كونه بل على طحال البشري
 او لا كذا كذا في واما الافعال فلهذا موضوع التحقيق انما يكون في موضوعها
 اختلاف انما التحقيق من القيام بها او كمال فيها او الوضع عليها كما في الالف
 والمضارع معلوما ومجهول او يطلب كما في الامر والنهي او كماله طال بقائه
 ولذا ليس بالالف الى موضوع الافعال فنقول في استنباط معنى النفي في ذلك
 النفي في الزمان حتى احد الزمان باحد الزمنة في قوله كذا في الزمان
 ونحو ذلك وحدهم الذي هو معنى انما كذا ونحوها ايتها وطاعة واستعمال
 المعاصر الحال المعبر دلالة على الزمان واستدل بالليلي صدد ذلك
 الكلمات من قبله فضلا عن جبايه وقد قلنا في بعض قولنا في بعض
 منها ولا يقال ذلك كذا هذا وانما اهم هذا بيان التحقيق فقد عرفت ان
 تلك على النسبة اعمدة قه بالبدن والاعمال التي نسبت اليه واما انما
 في موضوع من عجائب الوجود ثم نعم كما في والمضارع خصوص في انما
 منها

منه والى هنا ينظر قول ابن الحاجب في تعريف النفي كمال على مضى مقترن باحد
 الزمنة الثانية فان قولهم مقترن حنفية على المعنى دلالة على كونه جزء
 مفهومه وبعبارة اخرى لما كان الافعال السلبية من الضرب والنفي القوي
 لا بد من ان يكون في طرف زمان وانفكاكه عنه على اجتماع فالافعال السلبية
 يدل على ذلك المعاني المقترنة به فظهر ما قرناه في سابقا قال بعض الحكماء
 ان هذه العبارات صحيحة في اخذ الزمان حيا من مفهوم النفي فانه استنباه
 محض وغلط طرف باسم من زعم كون مقترنا حنفية للذات لا للمعنى فقد عرفت
 ان الصواب هو العكس ولما صدر ان مفاد النفي ان كان من الزمان
 فانصرف اليه سلم لنا فيما ادعينا وجوه احدها ان الالف الشرقي وكان
 عليها حكما حسب الترتيب في زمانه في باد النظر الزمان ولا يقال كذا
 بانه منسوخ منه كما هو اصطلاح في السكتة بمعنى الطلب واما الاستدلال
 الرواية النفي كذا في معنى حركة المستعمل كذا في المعاني من فقيه اما اوله
 فهو متعيق اسند وثانيا ان الخبر ليس حجة في هذا الموضوعات بل في

ان الكلام على ان لو فرض صحة ذلك فمقدم دليله على الزمان على ما نال في الكلام
 ثانياً ان الزمان طرف لتعلق الفعل بالفاعل وليس سببه ان الطرف
 لا يكون جزءاً من طرفه بل يعلل به اخرى ان الفعل لا يستحال انفسه كمن
 الزمان فلهذا يدل عليه بالتحقق ان الزمان كالمكان المولى لما امر به تعالى
 من غير ان يامر طرفه فلا محال ان ياتي العبد في طرف حقه ولو كان لا يرون
 كان مطلوباً له انهم فان الفعل لو كان انهم بدونه فهو مدلوله كافي الدلالة
 لا يمكن فدلالتهم من قبله دلالة انما بالطرف فعليه ينزى ان ياتي الطرف
 جزءاً من مدلوله انما والوجود والفرق بخلافه ثالثاً ما استدل المحقق
 الخراساني في فوائد وكفايته انه لو اخذ الزمان جزءاً من مدلول الفعل
 القول مجازاً زيتها وتجزئها عنده الاستدلال المحمود عنه فهو ان كان
 معلوماً فيصير كانه المفروض عدم العلاقة في الموراد الجارية في غير كونه معلوماً
 والكل خلافه وليس ذلك الا لكونه حقيقة في الدلالة من خلافه
 في بعض فوائد المفرد ذلك ان العلم ومزاجه استقصاها فليس في العلم

والله اعلم

والله اعلم بعرف غنان الكلام الى بيان معنى الحروف والله اعلم في المقام فنقول
 اختلف كلامهم في بيان معناه فظم الحق الخراساني احوال العلم بقاءهم
 الفرق من حيث انهم من من ولفظ الاستدلال انما الفرق من حيث انهم
 فان اراد ان يرد الربط بين الشئ وبين النسبة بالافق كالمخرج المنع من
 فيقول عن فان اراد استعملها فيقول بالافق وقال بعض المعاصرين
 بانه لا وضع في الحروف لمعنى ولما وضع يدركه منع من حيث بين الشئ
 كاحداث الظرفية والظرفية بين السبب واصلت واستند
 لا الرواية المروية في فنون المهمة بحكماء العلوم عز الله عن سببهم من ان
 الدلالة الحروف ما اوجد معنى في غير فرق ما رتبنا اليه من تعلق وروى
 ما هو معنى ذلك بطريق اخر حسن من سند كافي الاثبات
 باستناد عن ابي الحسن في ورقته كتب عليه السلام السلام ما انما
 المعنى والفعل انما عن حركة المعنى والحروف ما انما عن معنى المعنى
 والحروف والترجم بذلك الحديث بجزئية بالاسم فليطرح الاول

وإما ما فات المحقق من حيث أن الاستعمال تام للوضع فالأصح
 لدى جهة كان فلا بد أن يكون الاستعمال فيها لا يقيد بالاستعمال
 بعد الإطلاق الوضع فان كان لا يستعمل فلا بد أن يستعمل فيه فان
 كان لا يجزى الربط فلا بد أن يستعمل فيه لأن الوضع بالاطلاق في الوجود
 يستعمل كغيره في الجار الربط كغيره فان هذا تقييده فهو غير قابل للبعد
 الإطلاق والتعقبات أنها موضوعات لغوية ولكن من شأنها من المعاني التي
 بيان ذلك أنه كما في خبره شيئا قائم بنفسه ومدركا ليا لم يقو
 بالاستقلال وهو موقوف بغيره كالجواهر وشيئا قائم بغيره مقصور بتبعيته
 وبالحيثية فلا بد لك من مفاهيم قاعته بنفسها ملحوظ بجملتها واستقلالها
 ومفاهيم قاعته بغيرها معقول بتبعيتها فالأول هو الحق الذي يسمى بالشيء
 هو الحق الذي قد يكون الأول جلاله وشرافته في نفسه لا يمكن التبعيته
 لجلالها ووجوده انقضى فيه من جهة الأول كان كواجب الوجود جل ذكره
 واستعماله وجود لفظ يستعملها وقد يكون الثاني نقصان ونحو ذلك
 التبعيته

في لفظ عبر فهو انقضى منه فهذا هو المعاني التي فيه فان التعبير عنه معنونه
 غير ممكن لأن لفظ شيئا به وقريب منه فلا بد أن يكون استعماله
 من هذه الجاهل التي اعتبرت المقدمات التي بقية فنقول ان استعماله
 الأول كانت ذات قوليه انه كونه حقيقة في التمسك بالمبدأ في الحال أو
 منه ثم زبدت به من متاخر الوصولين أقوالا سقيمة حتى أنها لا يعظم
 ثمانية ناسئة ناسئة من خروج عن عهد اسم كالنقصان بين كونها كالمبدأ
 استعماله حقيقة في عدم كالتكلم والنطق وبين غير كالتفكير وبين كونها
 المطلقات في الدعوى أو لفظي الحال وبين ما لو عن لم صد وجود في الحال
 أو لفظي عدم الغير ذلك من أقوال السقيمة بل الحقيقة ان ذلك
 أي التمسك والى المبادئ فالمبدأ ما يكون من قبيل المطلقات والى
 الغير ذلك والنقصان بين ذلك ناسئة من عدم التدبر والتعقل أو
 الأقوال وأما كونها حقيقة في التمسك بالمبدأ في الحال بالنقصان
 وفاق السقيمة من حيث أن الحق أن في وجماعه من أن هو ليس لها

الاول التبادر فان التبادر من الضارب والقائم هو المتبلسس
 في الحال الثاني مع سبب من لم يتبلسس او يتبلسس وانقضى اما عدم
 مع سبب فلا يمكن التمسك لقول الله عز وجل فيهم وربا ليعتبه سبب
 بان اليوم مثلا في قولنا زيد ليس ببنار في اليوم لا يجوز عن نحو هذا
 قبله سبب هذه النار او قبله سبب عن ليس فان كان
 الثاني فالسبب اما باق في الحقيقة او مقيد بالادجال فالاول
 لا ينفع لغيره انهم به ايقم والثاني غير مثبت كما قرر في قوله تعالى
 انما نخاف من الاول مع القول ببقائه في اطلاقه لكن مع ذلك لا
 فيه بالاثنية استدلال لا من ايقم بوجوه منها التبادر في قوله تعالى
 ان الاعتبار من المتبلسس بالاحوال ومنها قوله عليه السلام لا ينال العلم
 النظامين حيث استدلال بها الامام عليه السلام بعدم بقاء قلنا
 للخالق من النبي لكونهم في صفة الكفر قبيح بعين النبي وكانوا عبادة
 الله منام فانه لو لم حقيقة في عدم لزوم بطلان قوله لعدم كونه من عبادة
 ربنا

استدل له ٣

والى سبب عن ذلك يحتاج الى رسم مقدمة وهو ان العنوانات اربعة
 اما خوز في الموضوعات على ان ثلثة احدها انه لم يرد ان الموضوع
 كقولك اكرم عبادي في ذلك سبب وارادت زيدا من دون مدخلية القرية
 وقوله من ينقض الموضوع كما في من طرفيت ومراد هو البول والفاظ
 ولكنه غير به من غير مدخلية القيد في الحكم ثانيا انها ان يكون غاية لبسوك
 بموضوع مجرد من دون مدخلية القيد فان لم يرد ان القيد هو مجرد القيد
 به في ذلك الحكم وان انقضى عنه بقاء ثانيا انها ان يكون ايقم عليه لم يرد
 حكم لم يكن مع دوراته مع وجود ما كقولك الماء المتغير ينزل فان حكم
 النجاسة يدور مع التغيير وجودا وعدما ان عرفت ذلك فنقول ان
 تلك الاثنية من قبيل الدوكلات فاذ وقاله علم ان الذين طمروا واصل
 البعث حكمهم لبقاء متبلسس فذلك لهم ولو لم يبق الاضمار في الظاهر
 ابدأ ويؤيد استدلنا عدم التمسك به في حكم مناخ مقيع عند العدم
 واما استدلال بعض المعاصرين احوال الله تعالى بذلك حيث في السج

وقال الصواب والحق الذي ينبغي لنا فيه ترتيب هو حقيقة في العلم
 من الحال والمنطق والاعتقال الى ان قال والحاصل ان مفهوم
 المشتق امر متفرع من نسبة الحدث الى الذات والنسبة تلك
 تارة قبل الوجود اي مع قطع النظر عنه كقولك ان ناطق والعدم
 واما انك فان انتساب النطق الى الذات او السبق الى
 عدم لا يربط له عالم الوجود تارة تلك خط باعتبار الوجود من جهة
 مورد وجود حدث اما في الحال كزبد نائم او ريت نائما وقد ريت
 مع وجود النوم وتحقق في حال النسبة او اصل او الظاهر واما في
 اعراض بالنسبة الى هذه الحال كزبد يغارب او ريت غاربا
 فاعرف ان المفروض سبق تحقق الفرضية او الاعتدال زمان اهل
 او الرؤية والنجف ومنه هذا الباب السبق رقبه والسبق رقبه فاعرف
 والرؤية والرؤية فاعرف واما في اعتدال النسبة الى الحال المذكور
 كقول الصواب فبذلك وقع الخلاف هذا قال الحسين مشير به الى ان
 النسبة

فلهذا انك معروف عندهم على في التواريخ وقول امير المؤمنين عليه السلام
 هو قال من يدبره ابن علم لعنه الله وقوله نعم انك ميت وانهم ميتون وقوله
 انك ميت وانهم ميتون وقوله ان الله جامع الناس ليوم وكقولنا يا
 انظروا يا باسط العدل هذه كلمة الى بقائه وبقائه من انفسهم
 ولكنه كواد المستكر ومنه انفاش الكلام فضلا عن القول انهم
 ويصحب النطق ولا ينفص كما يقول منشأ ثم عدم بدبره وتعلقه في
 النزاع وانك بعد ما قرنا جبر ان ذلك لا ينفص بالنسبة وبالنظر الى
 حال التمسك وهو حقيقة بل خلافه ورشكال وقد عرفت ان في جواب
 عن قوله ثم لا يزال هذا الظاهر في انك استدل هذا انما هو بقوله ثم لا
 والسبق رقبه فاعرف انهم والرؤية والرؤية فاعرف فاعرف ان
 حقيقة في العلم فاعرف وانك استدل بالاسناد الى حال التمسك
 من انهم ميتون والوصفية الكائنة فاية لثبوتها في
 مجرد انفسهم باق في الكلام في رسم امور بها كيات البعث ثم حلت

والله الاول ان يثبت على حقيقة الحق الشريف عنوانا بغير كسب من غير
 التصانيف الذات بالمبدأ كالحج والسج وغيره بغير علمها او
 استقل بذلك الحق الشريف في حاشيته على شئ اعطاه بانه لو دل على
 الذات فيلزم كونه الوصف العام لاختلاف الفصل لعدم اعتبار مفهوم الشئ
 في مفهوم الناطق فيكون الفصل ضيقا للنوع ومن لم يعلم ان الفصل في الشئ
 ولد بيقينه ان مفهوم الشئ واللات عرض للذات والمركب منها لا يكون
 بالضرورة وان اراد المصنف فيلزم كون الوصف اني من متعدي الى الضرورة
 لا يربط الشئ على الشئ فربما الضرورة وهذا خلف هذا منقضى كما قد استدل
 احوال العرفانية في اننا انما احببنا حاشيته واجاب عن ذلك صاحب الفصل
 باحتياط الاول وعدم ورود الشك ان كان كونه الناطق مثلا فصلا
 هو في عرف المتكلمين وهو لا يثبت النعمة وفيه انما نرى انهم يجعلونه محمولا على
 من غير تعريف فيه وتفسيره وضعه اهل اللغة قال بعضهم نحن اطلاق اللفظ
 والتحقق ان يقابل الناطق مثلا ليس في حاشيته حقيقة كى يلزم المحذور
 بل لا

والكيفية التي هي خارجة
 خارجة فلا يخرج فصلها

بل لا يراه والله قد رتب ما به التميز وفصل في الواقع فان حقايق الالهي لا يعلمها
 الا بالعدم كما ثبت بذكرها كما حكى عن شيخنا الميرزا في الشفا فان قوله لم يزل
 حتى استقرت له بالضرورة فانه لو كان فصله لزم ان يتعدى النسخ انفسه
 انما ليس غير شبيه العلم في ردها حاشيته المكتوبة بانها للذات فالحق الفصل
 عليه مستل في التفسير واقر بانه فان قلت فبعد هذا يلزم انتفاء الكليات
 احسن في الفصل قلنا لا يتبع بالفرد بينها فان الحقيقة ما لا
 باستقلاله وكن ذلك كونه مرة مثلا فخطه حال الفصل الحقيقة فصار
 او رد صاحب الفصول بانه يمكن ان يكون الشئ الثاني فانه يلزم المحذور
 لانا استدلنا ان بئوت الذات على نفسه ضرورة كمن محل الذات
 المقيد بالناطق او الكتابة فاما فلا يتعبد الى الضرورة هذا منقضى فافور
 على خطه بعض من يحنوا ولا نعلم الاوالم استخيفه فانه عدم كون بئوت
 القيد ضروريا لا يضر بدعوى انقلاب الممكنة الى الضرورة لا يضر ان كان
 ذات المقيد انما الذات ان كان القيد خارجا لو كان القيد داخله

١٠٢

فاعلم في علمه ضرورة ثبوت ان الانسان الذي هو مصدق الشيء المعيد و
 للانسان وهو ضروري بلهليان وان كان المقيد بما هو مقيد به كونه القيد
 لا يخلو في فعل القضية التي هي في اي احد هاتين (انسان) ان الانسان والافضل
 الانسان ان الانسان له النطق وهم ممكنة ويوجد بذلك قولهم الاوصاف بل
 العلم بها اجبار والادجبار بعد العلم بها اوصاف ولكل اكل ان كان ثبوت
 ذات المحمول بذات الموضوع في عقد الوصف والافضل في كيفية حقيقة
 ثمانية امور في علمه فلو كانت ثبوت الوصف المحمول بذات الموضوع
 خالف في عند الشيخ والفارابي فالفارابي بانها ممكنة والشيخ بانها ممكنة
 ويوجد ما افانهم فلو كانت ثبوت وصف المحمول بذات الموضوع محال بالكلية
 بل ينافي بكون ثبوت ذات المحمول بذات الموضوع ضرورة غير متناهية
 المقبول فيما افاد بان ثبوت الوصف للمحل ان كان مطابقا لما في القضية
 اعني نفس الامر فثبوت ضرورة او لا فعدم ضرورة بل في ان الانسان
 المعيد بالكتابة اما مطابق لها فكل ما به ضرورة او لا فعدم ضرورة بل في ان الانسان
 ولكنه قسري

ولكنه ضعيف ضعيف لا يستلزم ان تنفصل تمام اقسام الثمانية وانما هي
 في الضرورية ان تمام القضايا واسمها كذا واللازم بالكلية واللازم في
 وقد يستدل به من طه المستحق بان انما ان قال زيد كذا تب فانما ان
 رغبنا الى وجود انما لا نفهم منه الا معنى واحد وهو من غير تركيب فلو كان
 مركبا ليلزم تركيب الموضوع اليه ويكون معنى زيد زيدا في الكتابه ولكن انما
 فقد لم يكن تمام وزنه في انما استدل بغيره من ان معنى ضارب ان ثبوت
 لمراتب وركم الفاعل كان له حدث وفاعله وبما ان كراهه فيضطر ما فانه
 المحقق الاول على ما حكى بعض المتأخرين من انه انكر ذلك الوصف في ذات
 ثبت له المبدأ قال بان موضوع للفعل مثل البيض فانه موضوع على غير
 بالفارسيه بل فقط استفيد لذات ثبت له اليان واسمها انما
 وعدمه ومن عجائب الدوام في المقام ما صدر عن بعض المتأخرين العلم
 حيث قال ان معنى استحق الوصف المنسوب الى الذات لذات
 ثبت له الوصف فقد عرفت انه في غاية الضعف والسقوط وجوز

تغيير المعاني الثاني ان ائمة النزاع في المسئلة لو قلنا بان حقيقته
تدل على بقاء الحكم ولو انتفى المبدأ كان قلنا انه حقيقة في المبدأ بل انما يتحقق
بانقضاء كالبول تحت الشجرة الممتدة في الاول بمرور مطم وبع الثاني حال
اعمار فقط فلم يكن ان يقال ان الحكم دائم في المثال قد استفيد من خبر آخر
كأنه في محله ولذا تارة تهم في تفويضها وانما كانت عليها فتدبر
الثاني من السبيل هو وحدانية تصور واراد كما يجب ان يتصور عند
تصور الاشياء واحد ومفهومه ما رد كما هو السبيل وانظر الاشياء
عند التدقيق العقم حتى في الاشياء الواقعة بسببها لكنه لا ينظم سببها
الغنى الدراكا وتصورا ولم يستلهم فروعات افتركتها في قته لتطول
بعد كونها مقولا في كتب الطب العظام وسببها في الكلام احوالهم
بقائهم فالتدبر في انه ليس بغيره بل هو في الغور والتراخي او الله
بينها والتوقف احوالهم بل هي متقدم الاصوليين وتحقيقه انتهى وتتم
البحث يتوقف على رسم مقدمات لها كي ينكشف ما في كلامهم من الخلل

الاولى ان انظار ان النزاع في دلائلها من حيث الموضوع لا يتصور بل يتصور
ادله الطرف في ادلة المبدأ كما انظر من بعض الاصوليين وادراكه
يتصور من نوعه ما تارة باخذ الغور والتراخي واخذ في مدلول الحجة
بان يكون موضوعه للمركب واخرى باخذ في مدلولها خارجا
منها فيكون دلالته عليه بالترام ولذا في دلائلها من حيث الظاهر والباطن
الثاني ان المراد من الغور في العنوان اما الزمان الدبر ما عليه الخطاب
او اول الزمنة او المكان وقد وقع التفسيران في هذا عطف كلام
ولكن في الجمع القول بالغور فظهوره في الاول هو الذي جدد في
وان كان الثاني اوفقا عقلا واعتبارا وبين التفسيرين ترجيح
عموم مطم كما تدفني على العظمى العارف ويوفى الكلام في التراخي بالحق
الثالث قد عرفت في بعض فوائدنا ان دلائل القدر تتبناها مع الزمان
في سبب نعم دلائلها بالترام لكون القدر غير متغير غير زمان لذلك
ينكر البعض ان النزاع في وضعها عند تدبرها عن القواني الى اتم المقام

فانصرها بسببها الى احدهما بالذات فذكر ان عقود تلك العقود
فاعلم ان التحقيق انه قد دللنا بها على الفور والحق الترافي مع سبق
نعم فغنية الحكمة ما هو التجديد اتيانها بالفور وانترفي وكيف اتي
ليكون مستلذا ان لا يكون في اتحاد الاستدلال الدائم في الوحدة
اما الاول فهو يدل على ان الامور حادثة وما هيتهم وانما في ذلك
عنه السبب الى مفاد الماتة والتوحيك اليه فواجب والذات لم يغير
لطبيب الجاد الماتة الماتية فواجب والفور والترافي بغير حادثة
عنه فان كيف يكون لها دلالة عليها بغير قصته الحكمة ما هو الترافي
نعم كونه الدتيان بالفور مستلذا العقد فذكره الوجهان بحيث يمكن
ان بدت ان لها ظاهرا فيه لاحتال حدوث الى ان من اتيانها لاحتال
من عرض او مرض وان في الدتيان بالترافي مستلذا ان لا يستلذا
الى المولى كما ورتفي بعض فقرات اعليه سطور فقلت فقلت باا
الاستوفيق والذات على فان الاستوفيق عبارة عن تحول الرجل
سوف انتم

سوف فعل سوف ح في قوله ما ورتبه حيث يتفرع المعهوم صلوات
الله عليه عن ذلك فالظن ان فيه الدالة بالنسبة الى المولى والى ذلك
احسن العقل والفور والدالة في الترافي ارشاد رجل عز و ذكر يقول
ورسل رعو الى مغفرة من ربكم ورسلنا بقوا الى اخيرات فظهر في رسلنا
استدلال بعض الدتيان فذكر الدتيان بوجوب الفور على انه
لازم ان يكون شخص يصح له الترافي انما الوجبات بدليله ليس فورا
كما لا يخفى ودخول الترافي مستلذا بانه ان لم يكن اخيرات فاستوفيقها
ان الترافي سبب لها بدليلها على عظم في ذلك من الوجبات كمرارة
الحسين وتقرين صلوات الله عليه شللا من كلمة مع فرفح السليم في
استدلال الفور من دليل اخر مسلم عند الحكم وانما كل من في ذلك
الصنعة مجردا وباستقلاله لا يعقوبة فكل اخر كما مر في المقدمات
وبما قرره فظهر في رسلنا استدلالا بالاقوال المستوفية الضيقة
لذلك مهم في فعلها ورتها والوجوب عليها بقى هذا امر في الدنيا

الاول قال محقق القوم في القولين ان الامر بطلب العلم لا يمتنع غير ذلك
 على الفور ووجهه ورسدك تبعا للسلطان في بان الاول وسائر المستفاد
 ما فوقه من المعيار انما لا يمتنع في التوبين وهو حقيقة في طلب الصيغة
 لا بشرط شي انفاقا بهذا معنى كلامه في مقامه ولكن لا يمتنع في غير ذلك
 كذا في انفاقه السابعة بانها ليست ما خوزة منها بل هو انهم قد
 منهلها في قبالتها في ذلك يعني عدم دلالة على ذلك مع دلالة لا يمكن
 تعيينها بها في ذلك قد عرفت بل انما المصدر وسائر المستفاد
 في المعنى في ذلك كيف يكون اصله وفاقا لها في ذلك يعني مع دلالة بها
 القول باعتبارها في الثاني في القول بالاقول فلذلك لا يجوز انما يكون
 من جهة التبادر فيكون من قبيل المطلوب المقيد بحديث لواني
 متراخيا لم يكن انما يشي ولم يكن متفككا واما من جهة التراتب
 فيكون من قبيل تعدد المطلوب فعلى هذا لواني متراخيا تعدد متفككا
 اذ لا بد من احد الامرين فالأول في علمه فلا بد من الثاني به وانما
 ما هنا

عما سببه من احد الامرين فالثاني بعد ما قرنا في بعض القولين انما
 ان الامر حقيقة في الطلب وهو ظاهر في الوجوب ان الواجب في علم
 الى تعيينات نارة وتخييري اخرى والى العيني ثالثا والى المكاني رابعا
 والى العبدى خامسة والى التوصل سادسة والى النفس سابعة
 والى المعين ثامنة فاما من اجل الاول في الامر بين التبيين والتخيير
 فالتحقيق وفاقا للمحقق انما سائر في ظهوره في الاول ان التبيين عند
 كالتيقيد فزوجه ان قول المولى اعتق لاهم في تعيينه فان قال بغيره
 ممن سهره كانه صرف عن ظهوره فان شككنا في ذلك فممكن بالوجه
 وظهور لفظه واصلنا عدم التيقيد فممكن باوجه تعييننا الثانية ان لولاه
 بين العيني والكفائي فالتحقيق ظهوره في القول في علمه ما من التام
 ان در الامر بين العبدى والتوصل في كل تقدم الاول والثاني قبل
 بيان التحقيق لاهم من بيان مقدمه وهران الواجب العبدى ما يفتي
 به لاهم مع وكونه عرفا للامر وقصد التقرب بين لولاه لم يكن متفككا

ولم يبرهنه على استغنائه عن غيرها فانما عيان غير طبيعي
منه غير مقدر انما لا يلزم الاضطرار بل لو اني لم اجد على وجهه كفاية في اتيانه
كاللوق لهيت مثله والحقيق انه لا يقع التمسك بها بالظهور والاحتياط
كي يلزم القول بكونه توصليا لا بالضرورة والتقدير بما يتصوران ويعتبر بان
على مورد قابل لها فالاعتقاد يعتبر على مورد قابل للظهور وبالعكس
فان يقع انه كلما يقع تقديره لا يقع الحادثة وكما نيت وينبعث من ناحيته الله
لا يقع تقديره فان تقديره لا ما هو به باثباته لوق الله مثل ما نيت من ناحيته
تقديره به بعد الامر غير معقول في حاله لوقه كذا في المقام فلهذا انه لا يقع التمسك
بالاثر لوقه هنا في اثبات التوصلية ولا بالاعتقاد في اثبات التقديرية
فان قلت ان التمسك بالبراهين في التمسك بكونه تقديره او توصليا وثبتت
اثنان قلنا ان اريد بها البراهين العقلية اعني قبح التكليف بل بيان غير مقدر
مزورة عدم انشائه ووجهه من ناحيته الامر كذا في المقام فلهذا عدم البيان
بالاعتقاد بل الحكم بالاحتياط فانما علم قطعا بوجه التكليف ونشأ في طريقه

بانه

بانه محض الاحتياط برونه ام لا فالاعتقاد كذا بالاحتياط وتخصيل البراهين
بعد العلم بالاشتغال فان اراد البراهين المستمرة فغير مستمرة اعني ان
الوارث في رفع التكليف مما لا يعم وان كان في سعة ما لا يعمون الخ غير ان
فغير مستمرة ان قدرت ان سببا منها لا يثبت من حصوله شرع كالتمسك بها
منه ناحيته العقلية كونه المولى في الامر غالبا يكون لها ثبوت لوقه
فقد عرفت ان الحكم بالاحتياط لا بالبراهين العقلية انك قلت ان ثبوتها نيت
منه ناحيته الامر فضا فانما هذا مناف له لاننا نقول انه بناء على مرحلة التقدير
او بناء على لوطم والحقيق في المقام بمعنى التمسك بالامر كونه كذا في التوصلية
بيان انك يتوقف على بيان مقدره وهو ان كلما لا يتوقف الامر لا وحده من
وليفعل عنه غالبهم منه في بيان التكليف لست حصلت اليه ببيانته وكذا
للمصداق المذموم وبيانته اخرى انه ان كان عرضي لست حصلت اليه في
اثنان الامر امره ولفظه ولا يتوقف الامر لا وحده من فوجب ببيانته فان
يدعى في مورد وسلكنا في بيانته ام لا هي مستسكة بالحدوث ببيانته وكل

وكل ما يكون توصيلاً فانه ان اثنى في المقام كونه توصيلاً وانفكك هو المطلق
البيان والمقام للمخالف المقال والكل لم يكن يلزم التخرام وما يقع بين
هو اعتبار الوصف في النية فان تفحصنا الدلالة ولم نجد ما يوجب وشكنا في
عدم اعتبارنا اخذ باطلا في البيان واما ان نمرانه لم يرفد كلام الشيخ
حيث قال في رسالته في باب محيية النظم جازي باعتراف استدلال القائلين به
وجوب العمل بالاعتقالات حيث قال لو ان العمل بالاعتقالات كان حقيقياً
لزم من ذهب جماعة من العلماء الى انه ليس هو بليدهم اعتبار موقفة الوجه بغير
الوجوب من المسبب جازي اذ او يقتل في الاعتقالات اخذت عن موقفة الوجه
ان افعي جماعة بوجوبها ان موقفة الوجه مما يمكن له التام في الدلالة وفي الحقيقة
العبارة انه مختلف فان راد المخالف الكلام فقد عرفت انه مستحيل
الدوام وان راد اطلاق البيان فقد علمت انه مستحيل كما ان
ظاهر كلامه هو الاول والاعتبار ان در الامر بين النفس والغير في التحقيق
انهم هو الاول لانه ما عرف المراد من قدر كذا في نظر الحق وسنقفه

الواجب

النفس والغير مستحقاً في بعض قولنا انتم الله نعم فالتام في ان
هل الصيغة انتم الله على المرة والشكر ارام له التحقيق انه لا يدل على
منها بل يدل على طلب الماهية فقط وليس في المقام ان الماهية والهيئة
فا الاول يدل عليها واما الثانية عليه فان جعلها يكون طلب الماهية اذ غيرها
خارجان من ذلك بل بخلافه وشكنا واما قرنا في بعض القولين
ظهور ما استدل من صاحب القوانين والفضول بانها انما استدل
منه ان المصدر العجز عن اللزم والتوبي يدل على طلب الماهية فقط وهكذا
لانه ما في المشتقات فان ذلك غفلة ونهول عما قرنا سابقاً
على الحقيقة هنا ايضاً وان كان مدعاهم حقاً وموافقاً للتحقيق وما قرنا
نظم اختلاف البصريين والكوفيين في ان اصل المشتقات هو المصدر
او الفعل وغفلة ان لا بد في رائة الكهني من مرارة هل هو المصدر او الفعل
في منها بينهما لا يابى بالادس ان ايها الاول ان المراد من المرة والفرقة
فيها انما انكر ان يكون المشتقات او الفرض ويقابل انكر ان ينعى الاول

والقول يتصور على سبيلين احدهما كونه في فرد كما تقول عبيدي احرار والآخر
كونه في فرد واحد مستقلا بقوله عبيد حتى يحصل كونهم في الفرد باحتمالها لا بشرط
شيء حتى لو اتى بعد الاول بشيء يبطل الاول ولكن التحقيق كما سيظهر
ان المراد من اللفظة الطبيعية في غير قولنا في فرد او افراد كقولنا
بعد الامر بالمتق زير او تقول زير وعمر ويكره ان يكون في فرد
اقال يدركي الحصول كما التخيير بين التلخيص والدرعي في مقدار راس التبر
فهل يعقل ذلك ام لا قولنا ان احدهما لا يعقل في التلخيصات يعلم
مدخلية القدر في حصوله من قوله ان حصول التلخيص بالالتلخيص قد
يتبع على العبد بالتلخيص فكل التخيير في التلخيصات الاربعة باللفظ
والتلخيص فانه بعد التلخيص بالواحد حصل التمثال فلم يبق على التلخيص
كأن يوتي بها ثم يمكن في مرحلة التقدير ثم الاربعة للتلخيصات في رتبة
التيها وحصول التمثال ولكن يمكن بذلك مرحلة وجوه الثاني
انه يعقل التلخيص في التلخيصات التي هي في الحقيقة عن حقيقة الحق في رتبة

الطال

الطال الله تعالى في دركهم والعهد على الحكي بان جعلهم من افراد الواجب
فان التي بالناقص فالواجب هو وان اتى بالامر يدف الواجب
تطهير الامر بما لا يخط فانه عتق بالامر بخود زرع وبما لا يذاته لخصول الطبيعة
في كل ما فيها بها التي فهو الواجب ومنه هذا القليل الكبير استلزامه
في الصلوة فان الامر به هو طبيعة التكبير والظهور الاخبار هو التلخيص
اتي بالامر فيكون الواجب هو او بالامر انه هو لكنه يكون الامر في رتبة
افضل فرد واجب التلخيص كالصلوة في المنزل والمسجد والتحقيق هو
ما افاد من التحقيق والقول الاول هو من التحقيق ذلك في رتبة
التلخيص على نوعين عقاوة شرعا فالاول هو حكم العقد عليهم الفرق بين
تمثال بين افراد فان اتوا الواجب بالامر فالعقد الفرق بين التلخيص
هو الكون والهاكس مثله وان كان شرا لهما فرق والتلخيص فالتلخيص
منه جانب الشرح وناحيتهما يقول اعتق رقبته او هم سهران مستغابا
التلخيص ربا سبعا الى بعض الاولام ان هذا الصبغ معنى ما غنونا

منه ان متعلق الامر هو الفرد والطبيعة او الطبيعيات على قولين وزعمنا
 كل فريق ان الفرق بين البعدين كما ترى واجيب عن ذلك ان مقتضى
 باطل النزاع في الاول من جهة الوضع للقول دون مقتضى هذا الجواب
 نعم سلك في استدلالهم بدلالة القوة فلو كان عقيد لا يتسكون
 بل التحقيق حسب ما ينادى به النظر الدقيق ان الوبت هناك انه هل في
 المولى هو الطبيعة مجرد من كل معنى مفرد ومشتقات معنوية
 بعبارة اخرى انه لو فرض الثبوت في نفس الطبيعة من غير اشتراط
 والمعينات كما ان مختلف عن القابل ان متعلق الطبيعة ان غرضها وانها
 وكونها في هي الافراد كونه انما في الكون اخراص خارجي لا مدخل لها
 بعالم الاوتنثال وان لها لزوم غير متعلق بالاستقامة وجود شئ
 في شخصه وتعيينه كما قررنا في محله فكونه محض موقوف فيه وليكن
 البعث هنا ان انظر المولى هل الطبيعة مع معنياتها مفردة ومشتقات
 المعينهم له الطبيعيات بتعبير انكر ان لو فرض الثبوت في مدونه لم يكن
 شئ الا

عند المولى فكل من الطرفين النزاع في الاخر فلفظ بالهرة وانكار ان يندفع
 بل هو الطبيعة من شخصياتها او بدونها او الطبيعيات كذلك فندفع
 فائدة في خط المولى الامر الوارد عقيب المحط وتقيم البعث يتوقف على
 امورها كما ياتي انما بمحطة الظهور الاول ان الامر من انظر في العنوان
 كما حكم عن العنصر هو النهر النفس في محله على ما يتبين ان النهر هو النفس
 بعيد لدرجتها الاول نعم لا يبعد انهما لهما نفسا الثاني وفي حكم شخص
 انما من مظهر له او سبق في علم الطبيعيات او وجهه به كما نص في ذلك في العنوان
 والعنوانين وبعض من يخالف في درجته الثاني انه لا بد في كل من
 اعتبار كونه مستقاف الامر لبيان في النهر او التاكيد ما دل عليه كونه
 مستقاف ومنه ذلك ولو لم يور بالافه ور ويغني مثل كما انما قاله اول
 مستقاف الامر لبيان ما يمكن حكمه فلهذا يدرج الامر بعقيدتها الثالث
 ان النزاع هنا ليس في تعيين ما وضع له الامر كما صدر عن بعض الفلاس
 عن كلمات القوم بل النزاع في انه قد سبق ان الامر بعد كونه حقيقة في

معين

المبدأ ظاهر في الجواب هل يكون وقوعه عقبة في النظرية لكونه في الجواب
 او الذنب او الدابة او التقصير او المقتضى او المقتضى فاعلم ان
 تحصيل التحقيق ان وقوعه عقبة بحيث لو وقع في بعض مظهر النظر
 عن الموانع والقوانين يدل على مجرد رفع الخطر السابق اما كونه واجبا او ذنبيا
 او غير ذلك يحتاج الى قنينة اخرى من حال او مقال او غير ذلك من
 القوانين وخصوصية المقام والوقوف بالادعيات هو الحكم الذي يتبع الى
 استدلال نعم معونة القوانين وخصوصية المقام يجمع بانه نعم من الكلام
 ولا جمل فافهم في المقدمة الاولى استحالة كل بعضهم بانه على هذا فلا بد ان
 يدل كل الامر او جهاد الله بذلك ان ما من امر الله انه وارده عقبة
 محقق او متوقع او مظنة له فلا بد ان يكون محال بل ان تقوم حصة البرية
 والشيء بعينه في سبب كل الامر موجب والوجه يستلزمه الجواب
 ان هذا الاستحالة ناس من الخطيئة المعاني ان العتبة المقام هو في
 وحدة الموضوع بحيث يكون ذلك ما مر رتبة اية ومنه عن اخرى الكلام نعم
 عليكم

عليكم صديا لبر وقوله ان حلتكم فاصطادو فان موضوع الصديق قد نزع
 بعنوان ولا مبرور ان آخر بخلاف ما ذكرت فان الموضوع فيتمتع
 عن ان الموضوع فيما ذكرت ليس باقيا بل يزم المحذور بخلاف ما نحن فيه
 فان الموضوع فيه باق وبما قرنا تعلم ان ما كان يجب اليه صاحب
 والعضول الى ان يلحقه الوجوب لو كان الحكم قبل الخطيئة او الدابة
 بل كان فان غفلة وزهول عن محل البحث فكونه كذلك بالقنينة فذكرت
 انه مسلم لا يبادىكم وبل ذلك العتبة تعلم التحقيق في عكس ما اعتدنا
 انهم العرف عقيب الامر فلا مجال للدعاء الكلام لكونه انعام كذا
 بحرف فائدة في خاتمة مفاد حديث الرضا فقد روى في هذا السند
 صحيح عن النبي صلوات الله عليهم روي عن ابي سعيد انما والنسكيا وما
 استنكر بعلمه وما لا يعلمون وما لا يطيقون وما انظر واليه انخير التحقيق
 ان المراد من الرضا في هذا الحديث هو الحكم من قبيل العجز العقص في كل ما ورنه
 فقارى ما يقال وحديثه ان ذلك يستلزم التهرب فروقه ان لا يزم

وممكن ان يرتبطوا بغيره من غير ان يكون له سلطان عليه ويتصرف فيه كيف يشاء
 وانما لما في بعض الدعايات من ان الحكم بين السلطنة في كل شيء لا يرد في
 بيعه الثاني ان الحكم بين السلطنة اما في الشيء واما في الامور
 اربعة وقال الشيخ الجليل في كتابه في رسالة العرف في فائده من ان
 ان الحكم بين الشيء السلطنة عليه فلهذا فلا يشمل ملك الصغير بل له
 لعدم السلطنة الفعلية اذ هو موضع الحاجة ولكنه من الاول ان السلطنة في
 بل الحق وفاقا لبعض الدعايات على ما حقق في كتابي في فوائد ان السلطنة
 من آثار الملك واما كلفه ضرورة فبوجه ان السلطنة لم فلهذا
 لا شرا ولا عقلا غير المميز كما قلنا في كتابي في فوائد ان السلطنة
 الفعلية لو لم تكن كانت فائدها لبيان الفاعل السلطنة لها فلهذا وجوزنا
 انهم لم يروا انما يظهر من شيخنا ان الفرق بين في اول كتاب البيع من ان
 من جهة ان السلطنة فعلية حيث قال في مقام بيان سكر عدم جيل
 ما لا يقبل من حقوق الله تعالى في البيع ما هو نظم السكر ان السلطنة
 فعلية

حقيقة



السلطنة فعلية لا تقبل تمام لرفقها بشخص واحد بخلاف الملك فانها لا
 بيع الملك واصلها لا يخرج الى من يملك البيع اذ هو موضع الحاجة ولو وضع
 في ربه بغيره لكانت باقورا وانه من ان الحق ليس بنفسه سلطنة وانما
 السلطنة من آثاره كما ان الحكم وانما انما كاستغنى في فائده مستقلة اعتبار
 خاص لم آثاره خصوص منها السلطنة على الفسخ كما في حق يملكها ومنها ملكها با
 العوض كما في حق الشفعة الى غير ذلك من آثارها ومنها ان يكون السلطنة من
 آثاره لا يخرج اليه الى من يملكه عليه والى كانت من آثار الملك التي فروق انه
 انه قد سكره بملكه وانما كلفها على ان السلطنة الفعلية وليس في
 ما لا يرد لانه الى الفوق ومنها انه لو وضع ما افاد لا يقتضي عدم صحة النقل في نقله
 لدا بالبيع ولا بغيره من آثاره من حقوق ما يقبل النقل وتقابل ان ايمان بغيره كما في
 الصلح مع الدخيل ان يجوز وضعه عوضا في البيع بغيره انما انما اعتبارا لانه في
 عوض البيع لغيره فاستلما افاد قد سكر في هذا المقام وعليه ان الدخيل
 في المقام فانه من مزايا الدخيل وعلى الكلام بين الدخيل وبين الدخيل

فائدة في تحقيق الكدم في خيار الشرط وتتميم البحث بنوقف على سلم
 امور الاقل ان الشرط في الوفاء بعبارة عن جعل الشيء بقيد الكدم
 عليه كذا نكث واما ما يطعن على ما لا يري من وجود الوجوه لغيره من عدم
 الكدم فهو من رتبة مقدم لا الشرط الوفاء فانه يعين ان اخر على ترتيب
 في التزامه بغيره ومن هنا في الشرط عند رتبة الشرط قدم في مقام
 فان تمام الكدم في غير مقام الثاني ان المراد بخيار الشرط هنا هو شرط
 سمي في معنى العقد ومطم ولا خلاف مع كونه موافقا للكتاب والسنة
 موزونة في كل شرط خالف كتاب الله او سنة نبية كما قررنا في محله
 ولا خلاف في صحة هذا الشرط عند العلم كافي في محاسب السبع فذكر كسره
 ولا خلاف في عدم تقديمه عندنا والصدق في ذلك قبل ارجاعه
 المستفيض العام وفيه في موارد رتبة هذا الخبر المستفيض في كل
 المسهور في السنة السابعة انه لا يجوز عند شرطه ولم ولا فالكلام
 لتفصيل القول في الشرط فانه نفوذ فائدة مستقلة انه لم يمتنع فيها
 وانما

مطم

والمعقول

وانما اهمه هنا بيان خيار الشرط فقط الثالث ان الظاهر من كلمات المتقدمين
 ذكر املته في هذا الخيار بغير قيد دعوى الرجوع من كدمهم فلو لم يذكر
 او ذكر بوجهه بطل العقد سببا اقتضا تحقيقه قال شيخنا المرحوم في
 الفرق في بطلان العقد بين ذكر املته المجهولة كعدم الرجوع وبين
 عدم ذكر املته اصلا كان يقول بعبث على ان يكون الخيار وبين
 املته المطلقة كان يقول بعبث على ان يكون في خيار مدة لا يستواء
 الكدم في الغرض اسهل كدمه من مقامه ووجه كدمه متمسكه في بطلانه بالنزاع
 اعني عند العلم ان الدعاية واما ما افاد المحقق من ان سمي من ان كان
 عليه حيث قول بعد نقل قوله وبين عدم ذكر املته اصلا كان يقول بعبث
 الى هذا مع اربعة معنيته واقعا او غير معنيته واقعا ان كان المراد بوجه
 اختيار في العقد بل دعائه ومطم بان يكون العقد بالشرط وقد اجابوا
 مطم الى ان يستقط اختيارا بحد امسقه طافله من كونه في ذلك غير
 جال وسع موزونة انه لا حظ فيما ادعاه عليهم من العقد خيار كذا نكث

اصله كما ينبغي هذا كلامه طال بقائه فمقول من الترتيب لا دور احد ان المقصد
 وعين مدة معيتمه للثبات ولم يبرز ما الصور من كثيره لا غرض في نوعه كالم
 في هذا الوقت بدني مرور شخصه وسلم فيه لا مطلق كما افاد الثاني ان ما
 افادته كونه العقد بالجلد الشرطه قد جاز ما مطلق الى ان يقطع بينا ربه
 فان كان مطلقا في ذلك حال فموت ان العقول متساوية في وجودها
 كذا لا يخلو في ذلك باجرام وان اراد كونه مطلقا بنفسه حبيب الوجود
 في الغرض الذي افاد في سببنا قد نكس كره الثالث ان ما افادته في
 فيا اذ ما عليه فهو مستلزم لورضي مطلقا لو فرض انما لا يجرى في سببنا
 في السمع فذلك محذور انما لا يجرى في سببنا في سببنا
 ما افادته في وان كان ما افادته اذ في منه فذلك في الدقاي وفاقا
 المرفعي بطرانه في الصور المذكورة لاجل النور المنفرد في السمع في العقل
 واما ما افادته في اعيان المتقدمين من جعله في اختيار في الصورة الغريبة
 لكنه ايام وكذا المطلق في الاولام الجيبم اما اوله فمقدم وروى في

منه اجابا

من ان اجابا ليعتبر بها كما ورت في بعض وصايا الله بهم وما نيا عليه من
 الفصل المذكور في الموجب الزاكن والجماعات الحكيمه من مع عدم انفسا
 في بعض من ان اجابا مع القول بالاختلاف كما ترى الذي ان كان كل ما كان
 من محرم عدم الوقت بين كون زمان اجابا ومقتضا بالعقد ونقصه
 في سببنا في عدم رد له الشرط قال في حكم التذكرة لو شرط حيا لغيره
 عندنا والله سكت لذلك بالاعتق بصيرورة العقد بعد لزوم مردود لغيره
 مع مع اختصاصه بغيره بالتأخير وخيار الرؤية قال شيخنا
 نعم بشرط تعيين المدة فلو تراخيا على مدة محبولة كقدم الحاج والمطل
 خلاف ذلك على ما عليه من الصيرورة المعاملة بذلك في غيرته انتهى
 كلامه ووجهه كما افاد بعض المحققين كونها مقيدة بشرط فيجب جهته
 الغرض فيها نعم لو لم يجز بكن مقيدة به بل كان الشرط في غرضها من دون ان
 يكون مقيدا لها لا يكون جهته له ولعل ذلك كذلك من اجابا في الشرط
 المدة الجاهلية في ان الكتاب والسنة لا يفرقنا الى انها ومنه يعلم

كونه مانعا يخفى انما في جبرها وانما من ان لا عبرة في ايجادها
غير انما من الوفاء في بعض المقامات والاولى العقلية احيانا فان
المستغنى من تتبع احكام المعاملات عدم رضاء الشئ به انما
ما يتفق الشئ في مثل الشئ والساعة في زمانها فاضل
اليوم واليوم في نفس ان النور لا يبقى مستانما الكس في غير زمان
انما في المدركة واللبس من كثرة المعاملات المتغيرة في اجزائها
وما قدر تسليم والشمس الغافل للشمس والشمس في الكس
فما اجله ان لا تترك في الشرع اتيقن من رضاء في الوفاء لو كان
اجله انما رضاء من اجله ان رضاء التي قد كاد ان يمتنع في
في الكس والموازي لا قدر لا للسيرة في المسلمين العالمين بالشرع
السيرة ان من هذا انما عندنا طلاق من جميع العقد للبقاء
فلو كان منفصلا ومقيد به كان مبدئه اول حجة من ذلك الزمان
في المكاتب فلو شرط حيا للعقد كان مبدئه من طبع في النور انما كان

ادعا

ادعا انما في ذلك الساب من قبيل حيا في الشرط بيع فيه رضاء
كلمات المكاتب كونها منقذات الدائمة والدائمة كما في المكاتب
وعلى التقدير وقد نقل الجمع بذلك وهو ان يبيع شيئا ويستطرها
نفسه مع بان يرد الثمن ويبيع البيع وقد ارجى بذلك سيرة المكاتب
في زمانها القائلين بشرعهم الغش والافضل فبذلك مضى الى كون
الشرط المضمون استيفاء منها ما رضاء في النور انما كان في
مقابلة من استحق ان يمارى ثقة قال سمعت من يسأل ابا عبد الله
عليه السلام يقول وقد سئل عن رجل سلم احبا ابيع رضاء في
اخيه فقال لم ابيعك في هذه ويكون لك احب الي من ان يكون
ليفرق على ان يستطرها في ان اجنت فبذلك الى سيرة تروا
على قال لا بأس بهذا ان جانتها رضاء عليه قلت ارايت لو كان
على ان يكون قال المشتري الذي انما لو احترق كانت من الم
وقرب من ذلك رواية معوية بن عيسى عن ابي ابي رضاء في

فإنما هو واحد ان الظاهر من كلمات الدعا بوجوب بعض الأجزاء
اعتبار رد الشئ في هذا الخيار وهو يتصور على وجه الأول ان يؤخذ
قيد الخيار على وجه التعليل او التوقيت فلا خيار قبله ويكون
الخيار مفصلا عنه غير العقول ولو بقيد الخيار قبل رد الشئ والمرد
الشئ قبل ان يدخل في البعض من طرفه وان الاستدراك كان كذا
ومع ذلك فربما يرد الخيار بالرد ولكنه يشك في ان ذلك موجب
مؤاخذة روي ان يجب بان الخيار في مدة الخيار لا يضر فيه الدين
جهة الغرر ولا يضر اصله فيما اراد كان مثله الخيار في المدة المعتبرة
بغير بحيث يكون له في حيزه منها شئ واحد وان كان له في حيزه
الثاني ان يكون قيد الفسخ بغير ان له خيار في كل حيز من المدة المرددة
والاستطاعة على الفسخ على وجه مقارنته لرد الشئ او ما قرع عنه
الشكال ظاهري ذلك ان الفسخ للعدم الثالث ان يكون رد الشئ مستغنا
فعليا بان يراد منه تعليق الشئ لتمامه منه البيع من دون اشتراطه
وعليه علق

وعليه علق في الترافض ظاهر الخيار رحمت قال وظاهر الفسخ من الوجه
انفس في المعاملات بغير رد الشئ خاصة من جهة انما الى اشتراطه فثبت
انه كل امر رفعه مقامه ولكن ظاهر الخيار هو اشتراطه فثبت ان
الراجح ان يؤخذ رد الشئ قبل رد الفسخ في العقد فخرج بغير خيار له
الى كونه مستطاعا على سبب انفس في مدعى مباشرة الفسخ في شكل
ذلك الوجه شيئا من العقل في متناه من جهة ان انفس في البيع
انما فعله وقوله يشبه العقد بنفسه في مخالفة الشروع منه توقف
امسكيات على سببها المعتبرة قال علق انما انما انما انما
الوجه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
واصل ان يكون انفس في مقاديرهم سبب خاص كالزوجة من نوع
بعدهم دليله وقام انه لا مجال للرجوع اليه في جميعهم بما خالف سبب
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
المصدر اقيمة من فوات ذلك فيما لو لم يكن في يد من استحق على علم

عدم كون هذا شرطاً لم يرد على أحد فيها السنة فان احراز هذا
استصحاب كفي فانه مما يتحقق تحت العلم انه كل امر طالع فانه
ان يكون رد الشيء شرطاً لوجوب الاقامة على امتناعه بان يثبت
على نفسه ان يقبل ان اجاب الفناء واستفاد واستفاد ان ذلك هو
الوسيلة والحقيق منه ان شرطه كماله الوجوه انما هي لغو
وعدم كماله فانه كل من ذلك الكتاب والسنة وعدم جملتها كما هو
وطائري المعبث كثير العبث افردنا الحقيقة في الشروط انما هي
وفقنا الله نعم لتمامها ونحقق ذلك فيها فانظر فانك في
حكم البطل المستبته انما يرجع بعد البطل والشيء اما الاول فان استبته خرج
رطوبة فعمل انه بول فله حكمه فان علم ان ليس ببول فله حكمه
فطاهر وانما هو من كماله ب عدم خلاف في ذلك ويدل على
ذلك من الاجزاء ما رواه في الوسايل عن احمد بن الحسن بن اسحاق
عن احمد بن محمد بن يعقوب بن يزيد بن عمار بن ابي عمير عن محمد بن ابي
عن

عن عبد الملك بن ابي عمير عن ابي عبد الله في الرجل يقول ثم يستنجي
يحد يده ثم يمسح به قال ان يبال فخرط يابدين المقعدة والاشقيين فله
مرة وغزاة بينهما ثم استنجي فان سأل حتى يبلغ اسكوف فليدب
وفي الوسايل عن المفيد عن احمد بن محمد بن ابي عمير عن عبد الله بن
احمد بن محمد بن الحسين بن اسعيد وحماد بن خالد البرقي عن محمد بن ابي
عمر عن حفص بن الغزالي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول
قال نية فلان ثم ان سأل حتى يبلغ اسكوف فليدب الى واما ما رواه
عن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن اسحاق بن عبد الله بن
الرحمن قال كتب في الوسايل عن الصادق بن محمد بن عيسى قال كتب
رجل الى رجل في الوسايل من الذكر بعد الاستبراء فكتب نعم فيشكل
انه مضرة لا يقدح عليه مع وفاءه فذهب العامة كما يشهد ذلك علم
الشيء على التقيية واما ما رواه عبد الله بن ابي جعفر الحميري في قرب
الاسناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن اسحاق بن ابي عبد الله

قال سئلت ابا عبد الله قلت الرجل يقول ويتوضأ ثم يجلس للصلوة
بعد ذلك قال ليس كذلك شيئا انما ذلك من الجهال وما رواه
محمد بن يعقوب عن حماد بن ابي ثعلبة عن ابي عبد الله محمد بن ابي رواد
جميعا عن الحسن بن الحسن بن عبد الله عن صفوان بن يحيى عن ابي عبد الله
يعقوب قال سئلت ابا عبد الله عن رجل قال ثم توضأ ثم قام الى الصلاة
ثم وجد بلسانك قال لا يتوضأ انما ذلك من الجهال فطم تلك الرواية
بل هي باعدهم بطهران ما يخرج ولو كان قبل الاستسبة ولعل هذا هو الخبر
بعض المعاصرين انما قالوا بطهران ربه مطم ولكن نقصد تلك الرواية
بالسابق والعجب في هذا ان الفاعل في قوله في ان ظهور اللفظ
حتم لم ارها في هذا الخلاف وتيقن الحق وتبين البحث يتوقف على
امورها كما ياتي في البحث بمحلة اخرى والظهور الاول ان من شأنه
ثمة يكون لفظ واحد وكلام فاردي قول المولى صل بعد طلوع الفجر ولعل هذا
مراد فاضل الدين ديارى حيث قال ظهور اللفظ حتم في الثاني ان

من شأنه ان يكون الضمام الكلمات بعضها الى بعض اما الاول فله خلاف
ولذلك سئلت ابا عبد الله عن رجل قال سئلت ابا عبد الله عن رجل قال
بعونه الترتيب اوله والملازمة اللفظية المستفاد من سيطرة
منه خاورت الوفاء واهل الصلوات وجرى رديهم بحيث يلزم
بان معنى اللفظ ومرة المولى ان يكون ليس الله وعند عدم الترتيب للميراث
هذا قال بعض المعاصرين انما قال الله تعالى وباعتبار هذه المرتبة يحصل عدم
الترتيب فغالب بعد عدم امكان البيان الله بهذا النحو واليك العقل الذي
ولذلك سئلت الفاضل الدين انتم موضع الحاجة ثم غمنا ان التفتيق ووجب
اتباع الظهور ولو خالف للمعنى الحقيقي بمعنى ان اللفظ في اللفظ كان
هو المتبع وان كان المطاوع في حركته انما هو المتشاكل هو المعنى الحقيقي
العبد لوانى بما كان اللفظ هو رافعه للرفع للمولى عقابه ويصل الى التمسك
والوفاء بذلك سئلت عن رجل قال سئلت ابا عبد الله عن رجل قال
المعنيين بكلامهم وما قرره تعلم فساد ما افاد بعض المتأخرين

عند عدم القربة بعد على المعنى الحقيقي وليس في صورة العلم بما قال بعضهم
 في ذلك من ذلك ان السامع لا اراد التكليف وتوقف على
 البيان في مستلزم الطلب وقع العقاب بدونه ونقص الترخيص
 لكن عزم التكليف والذهال انقص ولم يكن العلم في المستلزم
 قابلية الناس للذهام والعلل شفاة الغيبة والارباب والارباب
 واقتضا الحكمة البيان للفظ لكونه اوفى من الدلالة وقوله
 الكتاب مع انها غير معنى عن اللفظ واقتضا الحكمة البيان المتعارف
 عند الناس واهل السمعان وعدم الامكان للذم ودار الازهرين
 جمال التكليف في بيان هذا الطريق المتعارف عند اهل السمعان
 ولذا ريب ان الثاني هو المتعين ووقع الخطا في فهم المعنى لا في فهم
 امكان اعدام غالب التكليف واولونه حفظ الغالب من اهل الكل
 وليس لمعقود وعد بالنسبة الى كل مكلف كقوله لا مصلحة في غير ذلك
 امكان اعدامه بل عن اعم فوط بالنسبة الى بعض معقود بالنسبة الى
 اخر

اخرى ولا بد من عليه تحريم اطلاق وتجهيل الحكم للمستلزم هو سداد
 باب العلم بالبحر طرقي يعلم به غالب الاحكام الشرعية منصوصا وتنفق
 ان الظهور حجة لحفظ غالب الاحكام بذلك ومن هنا تعلم ان ما افاد
 فاضل الدرة بادي حيث قال ان الظاهر ان خصرا يقال لما اقتضت حكمة
 الهيئة بيان المراتب تسع من لخاصة الناس بالطريق المتعارف
 ولا يستقيم ذلك بالنسبة الى الينا الله بالادسك قال وجبة
 احالة التحقيق وعدم وثمة الحان او خلاف لفظ وعدم ارادة عند
 خفا التواضع فلا تكليف الله بالبيان انفسهم بدونه منهم من
 السخيفة فزود ان ماضى ذلك ان في مرادك في شفاة
 مع العلم بغير الحقيقة احالة الحقيقة هو المتبع ولكن قد عرفت ان السامع
 ظهور اللفظ مطلقا والآخر الثاني انما مالوكا من الظهور هو فهم
 الكلمات بعضها البعض ولم تعلق في حجة وهو ان السامع
 الحق الحواس في قوله حيث قال انظم وجوب اتباع الظاهر

تفكر في الامور
 والاشكال عليها

الثالث من انقسام الكلمات اعتققات من متكلم واحد او كما
 الواحد بان يكون الجمع لو صدر جملة كان له هذا الظهور في كلامه
 الواحد منها اشعارا على وفقه بكونه له او لكلامه على خلافه
 اما هذا ان بناء هذا المعنى على انهما مع اللفظ لانهما معاملة اللفظ
 في مقام التفسير واللفظ لهما كانا صادرا جملة في كلامه وظهر صدق
 من اللفظ في ذلك الذي اللفظ في مقام انما هو واللفظ وعلم
 صريح اللفظ لانهما بعد دلالة واحد منها واللفظ لهما مع طالع
 بقية الثالث ان حقيقة الظهور في الحقيقة ليس من اهل الظن
 نوعا كان او شخصيا بل ليس الله جل جلاله في علمه بان ظهر له
 في كل واحد من الظن هو بغير مدارج حجة الظن اعظم فان قلنا انه لا يستخرج
 من الظن فليس يحتمل وان قلنا انه يحتمل فيكون حجة ومن ثم ظهر
 ان كانا في الشيخ في محبت الغضوب بعد تفحص اجابته
 من انه هذا غاية ما يمكن ان يحتمل الى قوله غنى وكلامه معقول من الحقيقة في
 عدم كونها

فردية عدم كونها ظاهرا فيما افاد به مقيد الظاهر وقد عرفت حاله وقد عرفت
 من كان اللفظ في التعليل اعتمد على المراتب في كلمة انما سبب راجع
 الرابع ان الذي يظهر من تتبع محاورات الوف ويوف من بنائهم
 وسببهم انما هو البناء على اتباع اللفظ لم يسموا كما كان من
 الشك في رادته احوال الاختلاف بما يوجب صرف اللفظ الى
 معناه الحقيقي او لم يسموا بالرجال عليهم او احوال الفد الى اللفظ لانهما
 الى ذلك وان كان فاقعا لعدم احوال الاختلاف بما يوجب صرف اللفظ
 غيره كما هو الحال في كثير من العوالم والمطلقات في صدر اللفظ
 هو الذي مر به الحق في رادته في رادته او كان كذا واللفظ
 ولا يتفاوت الوف في الصور الفدات للبناء من جهة بناءه على
 عدم الاختلاف بالقرينة وتخص ان اللفظ من البناء على كل اللفظ
 على معناه الظاهر فيه حقيقة كان او محال انما مسوقا لمحقق
 الى اللفظ في رادته ان البناء على اعتبار اتباع الظهور

ومانع ما افادنا من ارجاعه الى الوجود الى الوجودية الحقيقية
 ان المخرج الى الوجودية السابعة ان الحقيقة في الوجودية
 في غير واحد من حقائقه اعتبارية اصله ان الظهور على ذلك وان كان
 انظر الغير المعبر على خلافه كما يظهر ان ذلك من جهة طريقة العقل في مقام
 والجميع والاحتياج الى الوجودية والجميع حيث انه يوجب ظهور الظاهر والعام
 لا ينفصل عن الوجودية بل انه ما افادنا على ذلك او كان على خلافه في المقام
 الثامن ان الفرق في اتباع الظاهر عدم الفرق بين من تصدق
 والظاهر لا انما يوجب وغيره قال محقق خراساني في درر الغرر
 ان الظاهر عدم اختصاص حقيقة من قصد اخراجه الى الوجود
 من جهة الاحتياج والخصصة المؤثرة به بالنسبة الى من لم يقصد
 ايضا وعدم قبول الاستدلال بذلك بحيث لا يكون تفاوت عند
 العقل بينهما في اتمام حكمه عليها بتمام عام تعيها حكمه وان قصد
 باصحابها انما هو ولا يوجب احتمال ان يكون من جهة المقصود
 او من

قونية موقوفة على اربعة حضور ذلك منها ان المقام تفاوتاً
 ان ذلك من غير ما يوجب احتمالها ما يختلف فيه اكثر من هذا
 من كذا السرفي واصحابنا عليه انه ان لم يكن في وجه الغير لم يمان
 ثم اني بعد هذه الفرضية لم عقابه وزمه العقل والحواس بالانوار
 اني نهيته فكل من عن ذلك فمن هنا انقضى في تفصيل الحق
 في القوانين حيث اوجب الدين في سورة فقد انقضى والظاهر انما
 انما يوجب دون ذلك في الامكان وجود قونية بين المتكلم والحق طبعاً
 ظهور كماله وعدم الاحتياج للغير بها وانت خبير ان الامر لو كان كذلك
 ان ذلك اتباع الظهور بل من الحقيقة تتبع القونية التاسع ان اتباع
 الظهور هو المتعين ما لم ير جمعة اخرى يستلزمه او يكونه اخرى ففصل
 قطع بسببه فيكم ما افادنا القطع فلو صدر ان ذلك بقونية فهو من متصلة
 اعني منها ما ليس له قوام بدونه وجب لها ما يستقلها او منفصلة اعني
 ما له ان ذلك كذا في ذلك فكل من شك في ذلك سببه في العلم بمتعلقه

هذا سمة من الكلام في المقام فائدة ان اللفظ موضوع بارز فيها
 به من على ان يتركب ومن حيث هو حرام من حيث كونها موهبة
 فظهر التحقيق هو الاول ضرورة ان قصد المعنى على ان لا يمتنع
 الاستعمال فلا يكون كما يجوز استعمال فيه هذا معناه في الضرورة
 هذه المحل والذكر في الجمل بل لا يعرف في اللفظ الاطراف مع انه لو كانت
 موضوعا لهما بما هو مخرج عما به وانه بداهة ان القول على زيد في زينة
 وامسند اليه في قرب زيد مثله هو نفس اللفظ والقرب كونهما
 مرادان ومنه بجانب اللفظ في المقام فاصدر عن بعض المعاصرين
 قالوا ولذا ليس بنوع كلامه بالتمام ولو يطول به زمان الكلام قالوا
 بقائه هل انما سماء موضوعه للمعاني مع او من حيث كونها مراد
 يقال ان وضع اللفظ لغو رمت المنة من الموضوع للعالم بالوضع
 تحصيل للمعنى فليست كمر اللفظ لتصور الخاطبة في المعنى لعدم
 العالم والجاهل بالوضع عيب لعدم اكمالها وتبقر آخر اللفظ
 الهدية

نقل كلام بعض المعاصرين
 انهم الحق في اللفظ
 والاشياء عليه

الدلالة الهدية الى شئ لم يكن معلوما للسلطان فاعلم بالهدية ومثلا
 نفس المعنى الواقع بالنسبة الى الجاهل غير محسوس وبالنسبة الى
 العلم لا يحصل لكونه عالم سواء اللفظ منفرد او مهيئة اللفظ المركبة
 وتدريب ان مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة باقية باعتبار مدلوله
 ولو كان المدلول ذات المفهوم لكانت تقسم الى المطابق وغيره لان
 اريد بثبوت واقعا فلو كان اللفظ من اقتران الصدوق والكذب وتبين
 من تصور المعنى عند احسن الناس باللفظ فهو من باب تذكر ان
 سببه عند تذكر الآخر فلو تذكرت عند ذوقه عمر ولعلته بينهما الله
 ان عمر وادل على زيد فلا يدان ان سمعنا اللفظ نفهم منه المعنى الذي
 الذي فظلم له ولو تكلم به انما او اللفظ في انه تذكر وضع الدلالة والوقوف
 ان الدلالة هي الهدية الى الجاهل وتذكر الوضع الدلالات الى مكان
 مخزونها في اخره والى كمن ان يكون له دالة وهديته هو اشارة المعنى للفظ
 في الحواشي بالنسبة الى العالم بالوضع الجاهل بالمراد في المركبة

وليست في المفردات الا التكرار المذكور وهو الوقوف على الموضوعات
 والمفردات واستدللت قد تقصد اشارة هذا فيفيد الجاهل
 يكون لفظا بالنسبة الى العالم الذي ان يقصد لا يتم فائدة وهو
 قد يكون معلوما لطلب في هذا المدلولات من ثمة وقد قصد
 التخصيص وغيره وتذكر الوضع يحصل للعالم بالوضع ولا يحصل الطريق
 هذه الجهة هذا كذا له طال بقائه ولكنه في غاية الضعف لا يحق
 ومفهوم كون اللفظ موضوعا لذكر كونه مارة وانت بعد الرضا
 بما قرره في علم موضع فساد والربا في التذكر فنهى قوله في قوله
 هذا التكرار موضوعا الى فان الحب مندرج في كذا وضع وليس في ذلك
 مختصا بالاشياء والعنوان بذكر ذلك على ما من السخطة وعدم
 التدبر فنهى قوله ان وضع اللفظ لفهم ذلك المعنى الى قوله لا يحصل له
 فانه غلط من حيث انه عدم التدبر والتفكير في محل الحب فان
 الوضع قد ذكرنا في محله حصول الاختصاص والارتباط به في اللفظ
 لغيره

ليس ذلك بل من غير وجه حيث لو وجد اللفظ او وجد المعنى كان
 هو وليس ذلك بانفاق في المعنى والاصول والبيان الذي لا يجرى
 ولا تارة من غير ان ينظر الى العالم او الجاهل او غير ذلك حيث وضع التكرار
 لفظا في الحب ليجاد الضرب واعلم ان ذلك لعبد ثم قال لعبد اضرب
 هذا من تخصيصه الى محله ولما به افرى ان فائدة الوضع هو الجاهل في المعنى لا يحصل
 بمجرد الجاهل في اللفظ من غير ان يعلم معناه او يجهل او يجهل ولا يحصل الى محله
 فذلك الذي يجرى فان افادته والدليل على حصول فائدة الوضع انهم قالوا ولم
 يستفهم في ذلك احد فاعلم وضعها قوله الدلالة الدلالة الى الشئ
 لم يكن معلوما لست مع ان ذلك جدير ان ذلك خلط بحيث ان الحب
 عرفت من العنوان هو الوضع والموضع لا الدلالة فان الدلالة غير الوضع
 في محله وهو المقور انهم وضعها قوله ان ما بقيته ان خبر وعدم مطابقة انما هو
 باعتبار مدلوله وبدونه الدلالة المستند الصدق والكذب والبر
 هذا الكلام مما يشكك به الكمال في ضرورة عدم الوضع في الهمة التبرك

التي فيها كماله من الجبر فيمنع الدلالة على ان مع ذلك يوجد
 معناه الوضعي مجرد اللفظ اعني انه يربط است اقيام للزبر وكونه
 موجودا في الخارج او غير موجود غير مضمرة ذلك كما لا يخفى على المتدبر من ان
 من ادعى ان ربط له بعالم اياك اللفظ فانه طال بقائه سببه وزعم ان
 المراد من المعنى والوضع عليه هو معناه انما يرجع الموجود فيه ولم يعلم ان المراد
 هو اياك واللفظ وياي في اللفظ لم يكو اياك ووجد في الخارج لم يدع انه غير مضمرة
 مع ان اللفظ هو اياك مع اللفظ فرب وادري بانه يوجد بوجوده في شيء
 ومن ان انفسا نورد وفيها قوله وما يتبرهن من ان اللفظ هو اياك
 باللفظ فهو من باب تنزيه احد المتناسكبين ولم يمسك سوى اللفظ
 دعاه برسم تلك العبارة مع اننا لنزير في المعجب الدلالة ان اللفظ
 عبارة عن المتناسكبين واما ما افاد في ذلك فلو تكرر زيدا
 عند رؤيته عرو لعلقه بينها للدلالة ان عروا على زيد ففقد
 اوقع من ان يكرر ضرورة ان ذلك من باب الدلالة وانت خبير بان
 عالم الدلالة

بان عالم الدلالة لا يربط له بعالم الوضع فان ادعى ان على لوصفهم
 وضع عليه وباطنه معصا في هذا القول كالدلالة على ان اللفظ
 انما هو بلفظ التحقيق كما حققنا ذلك وفاقا لله في ان اللفظ في النهاية
 ومع بعض من يخاف في درسه اطل اللفظ بقى الكلام فيما كان
 الشيخ الرئيس الذي هو من استبان هذا المعنى على ما سيجي في الكلام
 ولذا ليس ينقل عبارة الوصل اليها فنقول كما حقق المذكر والخطوب
 ان دلالته اللفظ لما كانت وضعيته كانت تابعة للدلالة من اللفظ
 اذ جارية على قانون الوضع هذا موضع ايجاز من كلامه وتوهم بعض الد
 فاضل ان هذا المحقق قال بان وضع بلفظ احيائية ومثلها فاضل
 اطل اللفظ بقائه ولكنه من سكتا في الدوام بمراد ان دلالته اللفظ
 على معانيها بالدلالة التصديقية اذ دلالتها على كونها مرادة لللفظ
 رادتها منها قال محقق انما استبان في ذلك بركاته بعد تأويل كلامه في
 باقر زاه ويتفحص عليها بتبعيته الدلالات للشبوت وتبعيته اليها

على الواقع المكشوف فانه لو ولد الشئ في الواقع لما كان للثبات او كشف
والدليل له بحال ولذا لا بد من احراز كون المتكلم بعدد الدفاعة في ثبات
الواقع ما هو في كلامه ودلالتهم على ايراد الدلائل كانت لكلامه هذه
الدلائل وان كانت له الدلائل التصورية اي كون ستمائة موجبا لخطا منها
الموضوع له ولو كان من ورائه اوز من لفظه لشعور واختلافه قلنا
هنا يلزم ان لا يكون هناك دليل عند الخط والقطع بالسياس بمرادوا
الاعتقاد بباراه شئ ولم يكن من اللفظ مراد قلت نعم لا يكون خشيته
دلائل بل يكون هناك جهالة وفصل لا يجسها الجاهل لانه اظهر كلامه بحال
فانك في مفاد الجمع ولديك فيه تحقيق احوالهم كتم ثلث مقال بها
كي نكشف في كلامهم من الاشكال الاول ان المراد من الجمع العنونا
ليس لفظه معناه المصدر ان هو بهذا اللفظ رعبان من فم شئ
لما اخرون ياد شئ الى شئ بل المراد هنا في حين الجمع من نحو سوزم
وشبه ذلك الثاني انه لاف في هذا الجمع بين النزاع بين السلام

الجمع

سالم الجمع وكسره وموضه ومذكروا كسم وصمير وما يد على مفاد
الموصول والسم المذكر في المراد من الجمع في العنوان ما لم يكن هذا اولى على
كواله حقيقة على التحقيق فله وجه لما افاد في العنونا حيث في ان فيمكن ان
يكون المراد في الجمع في العنوان هذه البعث ما لم يكن هذا اولى على
باب عموم الجمع فان في حقيقة غفلة ووجه من اطلاق اللفظ
الجمع الثالث لانه في اطلاق الجمع على الواحد والثلاثين بسمكة العدة
كي يكون مجازا كما هو المتداول في اللفظ عند التعظيم او عند التوقير
فنقول التحقيق وفاقا لصاحب الفصول كونه الجمع معناه المذكور
حقيقة في الشئ فافهم ما وبعث ان اخرا ان اقول ما بعد في عليه الجمع هو
الثلاثة ووجه الواحد والثلاثين فلهذا لفظ على ما ذكر في الشئ فهو حقيقة فلهذا
بنحو المجاز كما سمعت ان التبادر فان المتبادر هو الثلاثة وعدم تبادر
ما دونها فيكون ذلك علة حقيقة وادببت لانه ثبت سماعا وفاقا
لهذا عدم النقض والاعجاز اطلاقه على الواحد والثلاثين مع قوله العنونا

فما يشهد به الوجهان بالعبارة ويفضد آيات القرآن قال الله تعالى
لمن أخطأ منكم فخطأه وانما لم يخطأ من هو الله تعالى وعنه تعظيما فقد حجت عار الخطأ
ان يكلموا عنهم وعن آباءهم بصيغة التكلم والجمع ثم استغيت منه
لفظة وجردت عن معنى الحقيقة قال صاحب الفصول وكان ان يكون
هو الله تعالى مع الله تلك اللفظة بامر الله ومنه على ان يكون في الكلام
بعض المعاني التي علمت غفلة عن تحقيق الكلام قال فائدة وضاع
الشيء الذي ينبغي ووضع الجمع لما فوق الواحد وان أقام الصديق بالله
ثبني حقيقة والدليل على ذلك اقصية نفسه كما وثق في التاكيد
عن نفس كما وثق في الحق وقوله فقد صفت قلبكما وقوله وأنا
معكم ستقوى واراها في قوله معكم وقوله خصمان اختصما
وقوله لا تخفوهما وقوله ان تسووا الحرب وفي المعية في حصول
العارة للمؤمنين قال الله ما عليه السلام وانما جعل الوقت
يعني العارة ان توالى عليها حقيقتنا او نلت لقول رسول الله صلى
الله عليه

لله حرف ايامها على الصلوة ايام اوقات ولما كان من الواجب
سنة لها فيقول في الصلوة ايام وتكون فعلمنا انه لم يجعل القوة الواجبة
سنة لها فيقول في الصلوة ايام وتكون ولكن سكت لها الدقراء
وانما هي من ان فضلا عدا رواه في الكافي والتهذيب معناه
يؤتى عن غيره وعنه ابو عبد الله عليه السلام ولرواية الفقيه سكت
المؤمنين بابي عم خير خلق علي من التسليم في الصلوة قال للمسلمين الكافي
فيل في هذا الحديث ان علي بن ابي طالب قال بريح صاحب اليماني قيل فكم على
صنيعه اجمع قال لا نعلم انما اثنى انما هو صاحب هذا الكلام طال بقائه وامت
بركاته ولكن من الصفات التي علمت من عدم التدبير في خلقه
فقد عرفت ان لفظ اجمع خارج عن محل البحث لكونه وضوحا لفظيا فم
سكت الى سكت فانه سكت الى سكت من لفظ اجمع وزعم ان صيغة حكم
واما ما ورد من الروايات فهو سكت السكت ان غاية ما يحصل منها
هو ثبت استعمال اجمع في الحديثين ولما كان الاستعمال اعم من الحقيقة

يقال قد استبرأ من النجاسة ان اقل من العلم تلتزم الى العشرة واول
 من العشرة ما فوقها الى ما دونها به بدو صلنا حكماتهم المتفق منهم
 على ذلك بدو كنهم من استغاف الله ولام بل الحقيقة عدم الفوق
 بها اجمعين بدو من الفوق قافي بعدم الفوق بدو نظير من الوصول الى
 هفت ر كما افادهم ثم ان ما استبرأ من النجاسة بدو من الفوق اجمع على فوق
 الواحد فاعلمه منقول في غرضهم الى ذلك وهو المهور بدو الى العلم بدو
 الكلام في المقام فائدة في الحقيقة والنجاسة اما الحقيقة فهو الكلمة المستقلة
 فيما وضع له واما النجاسة هو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له وقد جعلوا
 علمهم اما علمهم الحقيقة الى ما يعرف اعجاز النظم قدور زمان مستقيمة
 في مقتضى الوصول ولكن المصهور هنا رسم امور الاول ان
 معتمدا استعمال اللفظ في النجاسة قبل هو الوضع ان تخصي
 اللفظ باللفظ يحصل الخصومة بين اللفظ ولوازم المنهية وان
 كان الاول صلياً والثاني تبعياً وهذا لا يحتاج الى حقيقة في
 نفها

في اللفظها الى الحقيقة بخلاف النجاسة ولديهم النجاسة وقيل ان
 الذين من اهل النجاسة استغفوا الى هذا ينظر كلام من ذكره
 نجاسة ثمانية لمرارة الاستغفام ثم قال ودكر ولهم في الاستغفام معان
 غير ما ذكره لمرارة لها كصاحب الغنى وقيل المصالح الذين من الوضع كما
 نوعيا كان يقول بعد وضع اللفظ طمس وضعها للوازم معانيها ايضا
 اوجبه ثانياً بان يقول بعد وضع اللفظ طمس ذلك عند وضع كل لفظ
 بالترخيص النجاسة كما ذكره او استغفام كان يقول رخصت في
 استعماله في النجاسة وقد ذكره بعد الملة من الاستغفام انهم
 ايضا ولا يصح استعمال الرقبة في العبد كما يجيب وقيل ان مرجع
 لاوه برانه علم ان ليس في النجاسة في الاستغفام ويمكن هنا
 امر مرجع الى تبعية الوضع ابدال كما ان الوضع توسعة وتزويل
 اللفظ منزلة المعنى كذا ارادة المعنى اعجاز الرقبة ارادة الغير المعنى اللفظ
 الموضوع للمعنى فالوضع توسعة في الدلالة وهذا توسعة في الدلالة

واورر عليه بعض اعيان العصر لكان الله تعالى بان الوضع عند هذا
 ليس الله المتعذر بارادة اللفظ فلهذا في التوسعة
 ولا في الحاجة الى التوسعة في حضور الجاز او يقول بان الوضع
 احداثا لا يترتب عليه اللفظ والمفعول للوضع الجاز نوعا او
 شخصا ولا الترخيص بل من الوضع ولا من اهل السان ولا نقل
 الخصوصيات لوجود الجازات في كل سان ولم يصل اليه التوسعة
 شي ونعم ما افاد صاحب الفصول من انه يلزمهم ان يكون الجازات
 التي احداثها فصولا متخفا وغيرهم مما ليس احداهم غلطا و
 هو غلط لا يلزم به ذو مسكة انه والتحقق في المقام والتدقيق في
 الكلام ان مصحح استعمال الجاز هو استحسان الوف فان كان
 اللفظ الجازي مبررة لونه اليه بنظر مفعول التحقيق لصح ذلك ميسرة
 فيصح استعماله فيه فان قولهم انبت البرع البقدان البرع
 في نظر الوف ان ينظر اليه بنظر التثبت كانه هو وكلم عليه بذلك غير
 صحيح

فتح في نظره هذا مدار متهم الاستعمال في غير الجازين وعدمها واما ان
 بعض الاعمالي من المعاملات تبعا لثبوتها في الوجود ليس كصاحب القواني
 وصيه السيد القزويني من جهة معنى القول بالاستعمال ووجه القول
 انهم والمشرى في ذلك لم يستخف من ان عدم التدبير والتعقل
 في ما حققناه قال محقق الدرر بادي احوال الله تعالى وانما شرطه
 استحسان الوفي ويحيى ما يحسن ان يرا منه ومطابقه من العباد
 وان كان الجاز حادثا ومرارا والعلل في كل الوان عرفا في الظاهر ولو
 بواسطه القرائن لا يلزم في الجاز اسرار وانما جدير هذا الحالة
 بما قرناه ان ما افاد كالتبانه بمعدل من التدقيق ضرورة انه قد كان
 المعصوم هو استحسان نظر الوف فتم ما يوجب ذلك في موارد فغير
 في غيره وانما يخص ربها بمعدل من التحقيق فتدبر في المقام فانه
 في غير مقام الشان ان الجاز لا يقتضي احداهم الجاز في العكس
 ثانيا الجاز في الاستدلال لثباتها الجاز في اللفظ وهو على الجاز

تارة يكون في المركب كالاستعارة القشبية وافرى ما هو في
بكره التوسعة مثل الخدق انى معنى العام اول فائدة اخرى غير التوسعة
فان تقع انقسام الى استعارة ومجاز مرسل والاستعارة تنقسم
الى مكنية وتخييلية وتصورية والمراد من الثالث لفظ استعمال فيها
رسمه عنده الحقيقة واما الاول فمما رافق على وجهها في تحق
القشبت المنية اظفارها واختلف في تفسيرها فقيل
بالتسليم استعمال مكنية واشبات اظفارها تخيل فيها هذا كون كل واحد
منه قسم الحقيقة ويكون الاستعارة اعم من وجه من الحقيقة وقيل ان
المكنية هي لفظ المشبه به المراد به المشبه كان لا ينفك اذ صلت بل
المستعار فانه استعمال لفظ المنية لتسبب المراد به المنية وقيل
ادعى الترادف بين اسبغ والمنية فاطلق المنية المرادة لتسبب
ورادف به المنية من باب الاستعارة وظهر الوجه الاول وفاقا
لبعض المعاصرين وتسميته استعمالا لانه انما كان يقتضيه
ذكر

ذكر لفظ المشبه به في ذكر لفظ المشبه به في المثال انما هو عن التركيب
هو ان كان المجاز في الاستعارة وجدا كذا يدعون من هذا القبيل من باب التوسعة
استعارة بالاشياء ولكن الحق وقوسه فان قولهم انبت الربيع البقل شبه
بما فان رسله الدنابات الذي هو فخر في لفظ الى الزمان الذي هو ظرف
وعمل للدنابات جعل الله تعالى قال بعض افاضه عن هذا وهذا الاستعارة
ينضم تشبها للزمان بالافعال الحقيقية انهم فيج ان يقال ان الزمان
بما يرى اعتبارا لظواهر الى ان ويصح ان يقال تشبها لسنن الله بالافعال
الحقيقية ولم يذكر من اركان التشبهم الدال المشبه والمشبه به بلفظه
او ادعى الترادف بين الربيع والافعال الحقيقية فاطلق الربيع المراد
للفعال اذ عاد او اريد به المشبه بكنز الظاهر من هذا الاعتبار في
الاول واصطلاح القدماء بين عليه وانما لف مرسوم واخذ فيكون
ما ينبغي وان كانا جامع لدلالة الطرفين وتحقيق المقام الساجع الى ان
في المجاز الاستعارة من شئ ان استند اليه الفاعل كان حقيقة

ام لا ذهب الرزني الى الاول مستند بما متناع صدور الفعل
 فاعمل وعلما لاقام الرزني مستند بعد في خواصه في بلدك حق
 لي على فاعل وفي نحو زيدك وجهه حسن اذا ما زدت فاعل او غير ذلك
 ومن هو الحق وما يستدل به الرزني منطوقه وغفلة فان الفعل مستند الى
 غيره ما هو لم قد يكون منتزعا عما مستند الى ما هو لم لم يصلح فان اطلاق
 القول قد ثبت بل قد ثبت في على فاعل فاريد المبالغة في كماله في السببية
 للمقدوم فانتزع من قد ثبت اقدم في السبب المقدم فاعل فاعل
 كيمتنع صدور الفعل عن فاعل وبزير منتزع من كثره فلم هو كرس عند الفعل
 فكان الوجه يزير هو الحسن والضم الفاء القوية الدرس هو من هو غير
 من مصدر عن الفاعل فقد يتحدان في نحو ضرب زيد ونفرت فان في
 مات زير فان زير فاعل حقيقة لكنه لم يصدر عنه الفاعل ولو قيل قتل
 السيف زير او السهم زير لم يكن الفاعل من حقيقة وان صدر عنها
 الفعل انما هو السهم انما يعنى المحقق في الرزني الفاعل وجهه ما يدعي انه
 منه

انه منه من باب المستند الى الرزني في نقل ثبوت الغيث او السهم
 ان الرزني في الارتفاع ومثله تحرير رقبته واعصر خرقه وغير ذلك وجعل
 جميع ذلك من باب المستند الى المكنية واقترعه في ما يكون منه باب
 المستند الى ولم يذكر وصفها وولد ربيب في كل من الكثرة كما يمكن ان
 ان يقال استعمل الغيث في النبات بعدد ثمة السببية الموقوفة
 يمكن ان يقال وقع الرعي على الغيث لكونه سببا لما كان حق الفعل
 ان يقع الفعل عليه ويمكن ان يقال سببه الغيث بالنبات في
 النفس ولم يزد من الرزني انما استنبه انما استنبه فيكون الغيث
 مكنية لكن النظر يدبر ان يكون الى انظر انما اعتبارا وهو من ارادة
 النبات من الغيث لان الرعي وقع على غيره من الممر من المطر كما
 لدرزم المستند الى الرزني او الممر من المطر من سببهم في النفس
 النبات ويسمى كل ما اول ما اول سببه حكمه لا يترى الى تاويل
 منه الى انظر الى انظر مع ما يزداد عن انظر بهنم او

فقد يقال لظرف انه حال وكذا العكس بيان ان ذلك بطريق البرهان
 انه تارة يكون النظر والعقد الى ان الشيء الفلاني كما المنية
 مثل الشيء الفلاني كما السجدة الصفة الفلانية كما فيقال النظر
 فهذا ان كان المقصود التثابة المظم كان المقام مقام التثابة و
 مثل قوله تثابة رمولى راجعى ومطابق مما مثل ما في الالف السجدة
 معنى نسكس وان كان المقصود التفسير في التثابة او بيان
 المقدار او الى او المكاني مثلا كان المقام مقام التثابة
 وان اريد التفسير الهمم كان المقام مقتضيا للاستعانة
 وان كان السجدة به رمولى من السجدة لم يكن كما المنية بالنسبة
 الى السجدة لكنه اريد زيانا تقريره وبينه كما لم يثبت الهمم
 له كما الثبات والظفر كان المقام مقام الاستعانة بالمنية
 فالحق ان المقصود اثبات لزوم السجدة للمنية وتشبهها بالسجدة
 حتى يتبع لونه شبه المنية بالسجدة او لم تثبت لزوم السجدة
 تأكيداً

تأكيداً كما مر وان كان الظاهر الوجه السابق لكنه جميعها لكفافة مقتضى
 دليل والذين يقتضيه مستغفار من اللفظ هو ان كراهة تلك التثابة
 تلك يبيح كذا في الاستعانة كونه وجه السجدة واعرف في السجدة
 وفي التثابة ان قصد التفسير في التثابة كذا في التثابة وان
 قصد بيان المقدار اللزوم هو التثابة في المقدار او في
 وجه السجدة واللزوم هو التثابة فقط في بيان الحال والمكان وقد
 يتبع العقد الى ركنه الفلاني او شبهه الى غير من هو لغاية
 يرجع الى غرض المتكلم كقاعدة الاستمرار في قوله ما سلم اوليه
 قائم فانه يغير مبالغة في الاستمرار لا يفيد اقوالاً يطول كلام
 او يصح كل دليل على النسبة الى السجدة والنهار يغير تمام
 استوارهما بخلاف النسبة الى الشيء البدر والنهار فاما
 بيان التثابة وممكناتهما بمنية على الشوايات وان لم يفرق
 في حاصد المعنى في السجدة كصوم كمنها راوصوم شخص في كمنها

وانما فضيلة الكلام بالمعاني الاول وترتيب اللفظ على احداثها و
مثل شوت عر وكلام حكيم وكذا بحكم فان مثل ذلك فيفيد
مبالغة وتويرا ليدفقه قولك وصاحبه شاعر وحكيم قد شاعر
القول بان كون اشعر شاعرا والكلام والكاتب حكيم ان في ذلك
عارض في واحد اليمين الغير فكن عليه شئ راضية وعند العلم
والضلال البعيد ومثل انبت البرسيم البقاء فانه بمنزلة
لتحقيق الدنيا بجهن زمانه ولو استند الى الفاعل الحقيقة
يصح ان يقال باني دليل كنهها وجوه البرسيم مستفاد من كنهها
الدنيا ان الهم دليل وقد يتعلق القصد لا التعبير شئ
عن شئ من باب التوسعة المحض في الاستعمال كما في اطلاق
المطلق على المقيّد كالمشقة على شقة الشمس والمرسنة
انهم ان لم يقصد التشبيه او التوسعة من مختصا وتوفيق
للمقام ايش مثل وجا ركب الى امر وحكيم على وجه او التوسعة
تاكيد

تاكيد الحكم مثل كنه شئ فيكون المقام مقام هذا المورد
وقد يتعلق القصد بالتعبير عن شئ باللم يوضع لم يوضع من
الدغاض مثل كمال السبب في السببية في مثل رعين الغيث
او ظهور المذهب في السبب عن سبب مخصوص فيحسن او يفسد
بسببه مثل اكلت دما ان لم اكلت بفترة بعيدة مهوى القوط
طليبة الشرا والتمس للقول مثل انني عصفرا او محض الدلالة
في الدلالة لذلك الشئ كلسان الصدق للذكر الحسن بالنسبة
الى المورد او الشئ في النهاية كالمصدق انما نطق على فضيلة ذلك
او المحللة او لاكون الشئ اعظم الدرجة وعدمها كالعين في البرية
او لاكون الحكم المتعلق مرافعة فيدل على عظم الرزق كعشق البرية
فان الرقبة قامة الانسان كما في حديث المولى فكذلك كنه راية
يفهم صاحب الزمان صلوات الله عليه و رقبته هكذا وقوله
فقراب القرب فليس من العجز وقوله يوي ما قلنا فيه شعاع

بسرية اللف الى تام الاختصاص فيكون العتق كما يسمع فيلغظ
 ان جاز ولا يستفاد من المطالب في السند الى انفسهم الذي هو الكمال
 لم يسمع عتق قامة تكونها اعم من قامة الانسان لكونها اعم من انفسها
 بخلاف الرقبة والوصف لفظ القامة الى غير الانسان منسأ
 عدم ايجاز او الكمال استنبه به على المشبه فيكون المقام تمام
 هذا المورد ومن المورد مقتضياتها فان اختلفت المقامات
 ومقتضياتها فالافتقار على بعضها وارجاع البولي اليها
 وقصور وغفلة فيجب كل مقام ان يخذل ظاهر الحال من مقتضيات
 المقام كما في مسكن النحو في تعلق القصد بديل الجنس
 فيلزم ذكر القينز وقد تعلق بديل في مئة الفاعل والفعول
 فيلزم ذكر الحال وقد تعلق القصد بذكر مفعول في الموصوف
 لسمع او الذم فيكون المقام مقام التصفة التي هي التمام وقد
 يتعلق القصد ببيان محل الفعل ومكانه او زمانه فيلزم ذكر
 وصفه

وصحة ما يدل بعض بعضه في سقط الباقي عنه (الاعتبار وبالملة ا
 الجازي الكسندر او الكامة او الارب كلها تابع للاعتبار في اعتبارها
 وهو المراد بالاعتبار الوهمي ويدل على ان يكون في الكافي
 في النظر على بيان اختلاف معاني الكسما المشتركة لفظيا
 التي لى والمخوف كالعالم والسبع والبصير لطلق على المخوف
 باعتبار معنى واحد انما لى بغير ذلك المفعول في مقام التطير
 الذي يسمع ذلك قول النكس الجازي السكس وهو الذي طب
 خالط الله به الحق كاتم فكلمهم بما يقولون ليكون عليهم حجة في
 تضيق ما ضيق فقد يقال للمزكسب وجار ونور وسكرة
 وعلقة وسر وسر وكل ذلك على خلافه وحالته لم تقع (الكس) مما
 على معانيها التي كانت بنيت عليها الذم (الكس) ان ليس على
 ولا كلب فانهم ركك له الحديث قوله وهو الذي امره ان عند
 النكس الذي خالط به الحق يعني خالطهم بسبب انهم لم يقولوا

او يكون عليهم حجة والمراد من وقوع الاستدلال في المخلوق هو التعبد
مجردا لا محض والاستدلال بدليل محل الكلام وقوله على معانيها فكلما
عليه استدلال مرجع في المخلوق ككل كلامه على الاستدلال في الخلق
فيكون مجازي في اللغة ومن رجع الى وحدانية وانه علم ان في قوله نعم
يا لها مان ابا الى صرحا استدار مجازيا وفي قوله اراني عصر خيرا
مجازي في اللغة فانهم ويدل عليه ايضا وصف له عز وجل بانه مبرز
ومرير او محيط او لطيف او باطن او ظاهر او قريب او بعيد
او انه استولى على الارض او انه شأ ومعلوم ان ظاهر اللفظ
غير مجازي ولم يستدل هذه الصفات الى غير ما هو له ولا يكون
تشبيهه الى ما يشبهه للمبالغة وتجاوز فالمراد منها المجازي واللفظ
ايكاد انه انكس واعتقته وغضبه ورفعه ونفع التبرير النظم
التفكير في عقيب الدور والمريد الموجد والمحيط العالم والظاهر
الغالب والباطن اهل بالانطلاق والقريب العالم بالسكرار

والبعيد

والبعيد الغير المحاط والاستدلال الاستدلال ومن يتسم بالحواس
التي هي الحجة وغضبه عقابه ورضاه ثم توابه كما فسره في الدخاوت
وكذا المتنونه عنهم من ان كمال التوحيد في الصفات وقوله في
في الخطبة كل تسركم مفاها اللهات ربيد عليا انه لا يوصف فكل
وصف ليس فيه على حقيقة معناه ولذا ورد في المزمع العلم
سكب اجهل من قدرته سكب العجز ومن حقيقته سكب الموت
والنعم الاستدلال قد يتعلق بها الجار والمجرور ولا يصلح الاستدلال
الفقر والسكت فيما وضع له فهو مجازي مثل سكب على حاكم في قوله
وفي قولنا ربينا الغيث مبالغة في كمال سكبية الغيث
ولديهم الله بارك انبيات منه ولو جعل ارتفاع مجازيا لكان
المبالغة في الرعي او يتعلق الرعي بالمغيث كما في انبت الله
البقر فان المبالغة فيه في تغلق الانبيات بالبرق وفي عينا
الغيث لو كان الارتفاع مجازيا كما المبالغة في تغلق الرعي ليس

كذلك فافهم وانما المذهب الكلام في المقام رفعا لبعض أو لم الصلح
منه القامري في المقام السادس جبر بعض الاستغناء التفسيرية
حقيقة ونسب في القوانين والعقود الى السككي وهو نوع من فان كلمة
مير في الجازية وهو منكر لما في العقول وكلام القائل من انه من لم قال
حتى قال له بعض القامري على ما حكى وقبل نقل القول الذي هو تحقيق
الحال كي ينكشف به ما كلامهم من ان السككي فنقول استبراه اعيان
الاصوليات ان الجاز ان كانت العلة من حقيقة الاستعمال في غير
التشبيه او هو والقول هو المقبر بالجاز السككي وانما في الاستغناء
وقد علمت ما وراءه انه ليس في كل جاز تشبيه وتزويل بل
مبلغ الاستغناء في الظهور وان ذكر بعض الاعيان فهم بالادراك
استغناء الى جملتها والاستغناء قد يكون بالاختلاف اللفظي الموضوع
للمشبه به على المشبه كاللطف الذي هو على كل حال المشبه
لزيادة المبالغة في التفسير في الجماعة فهذا ما يوزن الجاز بالدرج
وان

وان اكثر تلك المبالغة احيانا بالانقياب والافق عنه بقوله فانتقلنا
ومن عجب شمس تطلع من الشمس قوله لا تجبوا منه بل غدا لنته
زتران زرع على القر وقد كان في الجاز اوله الذي على كسبيل ان وكل
متعارف وهو المتعارف اشتمل على الكيفيات والهيئات خصوصية
وغير متعارف وهو الترتيبات التي فالحق الذي هو واريد منه غير المتعارف
وهذا الذي هو العجب الذي هو في الجاز ان لم يوضع غير المتعارف
وقد يكون بالاختلاف الذي هو على الفرد المتعارف الذي هو المتعارف
فيكون استغناء في مفهوم الحقيقة وواقع هذا المفهوم ادعاء على غير محله
وهو جاز في الذي هو بالذات ان اللفظ مستعمل في ما وضع له وانما
الترتيب الشجاع من اوافه ليس شيئا غير كونه فردا لم ويرد عليه في
درجته مفهوم ليكون مقصودا اصليا وانما جيبا بانظره فهو له
لنقله في سطح القومية الى المعنى المراد وهذا موجود في جميع اقسام الجاز
وان اختلفت تلكات فجازية الجاز بالاختلاف على غير ما وضع له

وان اشبه الى مفهوم ما وضع له بدل من استعمال فيه ولو لم يظهر
الافعال لم يذكر في غير ما قلناه التوسعة ولو لا ذلك لم مفهوم
والرفع اعظم على نبات لم يظهر الا كما ركبها بحال السبب البكينة
فالوجهان الذين يجران توجههما في القول ووجهان للطلدق واحد
وايق في لغة اللفظ واللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
لوقد استعمل وكما وايضا للهدى والهدى في اللفظ في اللفظ في اللفظ
العقل وانما الجاز بارقة همدق الغير من هذا المفهوم فيكون الجاز
السابع قد قررنا سابقا وجود الجاز في المفرد والمركب فاما
لبعض المعاني ومما حبب الفضول وانكر العذر الجاز في المركب
وخصته بالمفرد فقط ووافقه بعض اعيان العصر الى اللفظ في اللفظ
في انكاره فقال موايد المذهب العذر ان الجاز في اللفظ في اللفظ
ان يكون له معنى فرفع ان يكون له وضع وكلها في المركب في اللفظ في اللفظ
التركيب

عليان عن ركناء المفرد بالمفرد وربط احدهما بالآخر وموضع حرفي
يحدث بنفسه في استعمال هو خصوصية في استعمال المفرد في
الاستعمال ليس في ذلك كمر لدراسة اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
استعمال التركيب ومع ذلك يعرف ان يكون المركب معنى ولفظ في اللفظ
في استعمال ان يطرقت الى المركب حقيقة او جاز واما ان في اللفظ
قوام التركيب بالركن والمركب في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
متعلقة بغيره في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
عبار اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بقائه ولكن في غاية الضعف والسطوت ونهاية السخف والهبوط
بما لا يتعد الى ركنه مقال وهو انه قد سمعت سائلا بقائه في اللفظ في اللفظ
مباحثنا ان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بمع اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
عند وجود اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

المستتسنة ويقع ذكر الفاظ استتبع في موضع مستتسنة لا حذر
ان الخصوصية ايا حصة بين ضرب زير لفظ احد والذكر ليس بينهما
مع ملا خطتها بل لفظ الوحداني وان لم يستعمل اللفظيا وضع عليه المفردات
في الحقيقة لكن تلك الخصوصية ايا حصة على خطه الاجل والذكر شاي
ينترج عنه الوضع ويكمن بضرب زير حقيقة مركبة فزود عدم حصولها
في مفرداتها وان استعمل المركب بعد قوله لو خطت بهي معناه واض
فيه كما مستعمل زير قائم في حياته وزير زهر في مائة يكون في
مركب ولو لم يستعمل المفردات اللفظ معانيها الحقيقية والوقوف على
شأنها كما فانقطع موقع فتا ذلكم المعاصرات بركاة فانك قد
ان معنى المركب ما ورثه المفرد بالعبارة وشأنه الوحداني على ان
قوله فلو لم يكن المفردات على معانيها استعمال التركيب من اجاب العجب
فروية امكن استعمال مفرد في غير معانيها مركبا وباجمله ان لفظ
لم يفهم مع الجاز المركب ولم يعلم ان المراد من الجاز المركب ان هذا

يا

تأمل في المفرد بانه فان حيوة زير لفظي بها الزير فقط والفاطم كذا
بدرج من التركيب كذا يعني بها وكذا الحقيقة وباجمله تنظر في حقيقة
والجانب ثانياً هل طبع السليم والكثرة تعصب محض ومكابر صرف
قد بر فيها حقيقة تعلم مواضع فتا كلمات المنكرين لذكر كذا وكذا
فانك قد اشتبهت بين المعاصرين من صدر البحث الى زماننا
هذا من عنوان ان العبادات هل هي موصوفة للصحيح او لا ومنه في
الفائدة وانكر معنى المعاصرين من البحث وطعن على المعاصرين
بعبارة فليظن وتوقع المبحث وترجع الى طرف يتوقف على
رسم امر الاول ان المراد من العبادات هي افعالها الشرعية
من الشرائع للثبوت بها كالصلاة والزكاة والصوم والحج وشأنه
دونه فاعلم بغيره جانب الشرع بالفتن بمبانيهم اللغوية كالتركيب
والزبارة والجهاد والقائمة وشأنه فان المراد فيها على اوضاعها
اللغوية والقوية وما ثبت لها من الشئ شرط فانها شرط جازيها

والأحدان الملائمة العبادات هي المأهيات التي لم يكن قبل الشروع
اختراعها الشئ فان التصلو ما هيته مختصة من قبل الشروع لم يوفقها
اللفظ وذلك ان هذا السك انما افاد بعض المعاني فقال ان تعرف
الشئ في جملته هيته ليس باختراع رتبها بل المعقول من قبله
في اعطائها عنوانا للمعاني منها من وجه تبدل او تغير في رتبته
لما هيته ومن نحو المعقول منه اللفظ غير ثابت في اكثر اللفاظ المتداولة
في الشرح بالنسبة الى ما يرجع الى احد معاني تلك اللفاظ
وما وضعت بارزتها فاللفظ الذي هو محفوظ في جميع اللفاظ
المتداولة في سائر الشرح والتمشيع واستعمالهم بل تبدل في
هذا كل يوم طال بقائه ولكنه معقول من التحقيق بل التحقيق ان الشئ
تكون باختراع رتبها والجار طبيعتها لا تدعى انه اختراع ما هيته بل
ورتبها وسماها بها وليس فيه معنى اللفظ الهنوي ولم يلاحظ في صميم
من كسبه الثاني ان الملائمة للصحة ان الصحة والنفوس اي غرض

في العوائق وصفها من ضلالت لا يغير بان لا يورد قابل لها فالصحة يتغير في
تتوارر في مورد قابل للفساد وكذا الفتن يغير في مورد قابل للصحة فكذلك العقل
لا يتغير في الصحة والفساد فكذلك لا يغير في الصحة والفساد فارجع في
الشرح بالأسبوبة والشكال وحديث الكهولم الى هذا بالاسم بالاسم
في التحقيق المحقق فنقول ان مقوم الشئ انما هو جوده بها المعبر بالفضل
الجنس ونفقد ان احدها لا تقوم لها نوع وجودها كجودها في القوام والصحة و
والنفوس الالهية اعرافيات اما هيته فتقومها ليس بصحة كمن يراها
فان اباد الصحة يغير في لما هيته رتبها في صحة لوضوئها فالصحة في ما هيته
بما خرج تقومها بربها وبطبيعتها وذلك ان الصحة والنفوس هي غرض
منها كمنه ومقتضى التقابل من كل منهما عند الترتيب عليه في رتبها
من التقابل بالفساد لا يغير في الدلالة ما يورثها الصحة وهو لما هيته بربها
قال بعض المعاصرين ان الله تعالى فلا يغير في الشئ الصحة والنفوس في وجوده
الشئ من جوده في ما هيته ونقول ان قال فالصحة ليس عشرة

هو اقوى القولين واعتبرها وقد قرناها في منتخب الوصول في الزمر فيلزم ان
فان ذلك في حقيقته كالمقام في تحريك الوضع وتعليم التبع بتوقف على حكم
الاول في تحريكه فنقول اختلف كلمة العلية وغيره في تحريكه فاشهر
كما صرح ابن حاجب بمعنى النفاة انه تخصيص شيء بشئ من اللفظ
او اصل الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني ومنها تعين اللفظ للشيء
على المعنى بنفسه ومنها انه يعين الشئ للشيء على شيء اخر به
المعنى في المقابلة وقال يحقق اللفظ بالادى انه تنزيه اللفظ عن
المعنى وقال يحقق الخراساني الوضع هو كونه اختصاص اللفظ بالمعنى
خاص بغيرها ووربطهم تلك التوفيقات اشكالها لتلك الاشكال المذكورة
التحقيق ان يعرف بانه حصول الارتباط والاختصاص بين الشئ وبين
بوجوده احدى اوجه الوجود في الشيء او خارجيا او في
او غير المعنى انه لا يعني ان تلك التوفيقات سرع لفظ من قبيل
ليط للحد كى يور عليها بالنقض والذبح من قبيل توصيف الشئ بما هو

ونعم ما قال في الفوائد الضيائية قال بعض الشرحين قد جرت في الشئ
بما هو علم منه ان كان المقصود تمييزه عن بعض ما عدل كما في السهم في الشئ
توجه نظره بقوله الوضع وشروطه فوجه كما توجه نظره فانقصه انه كما اورد
الفاء في المقام اطلاق اللفظ على التوفيقات الشئ بعد ما انقضت والذبح
وابر لم الله في كلها غير وورد ولد اعرضنا عن ذكر الاشكال است الورد
عليه الثاني في بيان الوضع في الحروف وهيئات اللفظ وتوضيحها
يتوقف على حكم قال وهو ان الاسماء والمصادر وضعت للمعنى على
منفسها بربطها وباستقلالها كاللوز والقمح في المعنى ولا تعلقها
بغيرها كالسهم والبصرة وتعلقها بالهاتين اذ كل منهما اهلها متبدا والآخر
منها في قولك سكرت من البصرة الى الكوفة وكان السهم في
المعنى ومنسوب الى المتكلم في نحو سكرت وكقوله السهم على صفة في الزمان
المعنى في نحو كان زيد قائما والتعلق بالذات يكون في زوالها او ثباتها
او في ثباتها او متكلمان في نحو هو واثبت وانا وضعت الحروف وهيئات

اروف وحيث ان الفعل والافعال انما تصبوا واستلما انما
 والضمائر على هذه المتعلقات وصره الدلالة لهذه المتعلقات
 وتوضيح المقال ان الاستلما اما حقيقة هو جرم او عرض اما جرم كونه
 في انهما على خطه بالارستقلاذ او اما العرض فهو حقيقة واضحة في
 الاول كما انهم يدبر ريب واما الثاني ان لو خطت بالارستقلاذ
 وان لو خطت على خط الدلالة والبقية شئ آخر كما ان الدلالة والبقية
 الذين هما الدلالة والبقية والبقية شئ آخر كما ان الدلالة والبقية
 بينهما وكون السيرة واقعة الزمان كما في السيرة وكون الدلالة
 متصفا بالارستقلاذ اليم والغيبية وكونه في الجاهل بالاهتمام
 كما ان ذلك متصفا بالارستقلاذ اليم والغيبية وكونه في الجاهل
 السيرة معاني السيرة في الوقت هي الدلالة والبقية هو متصفا
 وبين الدلالة والبقية هو متصفا في الوقت بالارستقلاذ والبقية
 واقعة في البقية ومتصور بتبعيته فادراك الاول وهو الدلالة

ان

الى بيان متعلقه اجمالا او تفصيلا او لدوبا الدلالة ويعلم ان يقع ما
 عليه ويجوز ان يعم قد تصور متعلقه اجمالا دينا وبالعوض من غير ان
 له في تفصيله وتصوره بخلاف الثاني فالتصور ولد برزت الدلالة متعلقه
 اجمالا او تفصيلا في تصور رتبة في فقهه ولعلمه من مراد من غير بانه
 عن معنى غيره وادراك اليم او متصفا بصلوات العلم ارفا ابتداء
 معنى في غيره وبما قرناه ان القدر في رتبة علمه على الحق في اوقات في
 في كفايته من عدم الوقت من حيث المتصفا بالارستقلاذ والبقية
 الوقت في الدلالة فاستعمال الفاظ الدلالة والبقية
 ليكرار الربط بين الدلالة والبقية وقد شرنا في اوقات في فوات الدلالة
 ولذا فائدة في الدلالة في الثالث في اوقات في الوقت والوقت
 فاعلم ان اللفظ السيرة هو متصفا ومعناه سيرة هو متصفا
 وتخصيص هذا اللفظ او حصول الاحتجاج بينهما سيرة هو متصفا
 فلهذا بحث لنا عنه واما الوضع والوقت لم يقدرا في اوقات في الوقت

حين الوضعية لانه ان يتصور الموضوع لفظا كان او غير الوضعية
 فان تصور مفعول كليا كان الوضعية عاملا في المفعول المتصور حين الوضعية
 فان وضعه بانما تصور بعينه كما الموضوع لم يضع عاملا مثل كماله
 الدخيل اسكن والمبهات واخوف الضم عند قدامها التوسيم وان
 وضعه بانما تصور او لا وجعل مرة لدرته جزئية كما كان الموضوع
 خاصا كالمبهات واخوف على ما تقدم في العضدين وجامعة فان
 الوضعية تصور معنى كليا ووضع على جزئية الدلالة وجعل مرة لدرته
 والعلم الدخالي كاف في الوضع وان تصور الوضع مفعول جزئيا كان
 الوضع خاصا فان وضعه بانما كان الموضوع له انما كانت كفا
 الدلالة فان قلنا ان ركن الوضع والموضوع له ثلثة كما ان المتقدم
 تبوهم وقد احوال الراجح ان كون الوضع خاصا والموضوع له عاملا ووقع
 فاضل المصرا طال التبعات والصواب هو ان لا يستعمل كونه في
 مرة لدرته العام ومنه عيان العصر منه قال بتبسيط التوسيم قال قالوا
 لا تصور

وقالوا لا تصور منه عموم الموضوع له اقول يمكن عموم الموضوع بان يتصور
 فردا من كلى ويضع اللفظ بانما كلفته مثل التعريف بالمثل هذا هو
 كلام طالع بقاءه ولكنه في غاية الضعف والسطوة فمروته انه ان تصور
 معنا كليا ووضع بانما كان من قبيل الدل وجميع الية الدلج
 اختلاف التصور في وضع الحروف انه بالوضع العام للمعنى العام وال
 استعمال الموارر من باب طلاق الكلى على ما ورد في الكلى من السبيل
 المعنى الكلى لا يسمى بدار المعنى الكلى لان كما المعنى مع متعلق ما احوال الدل او الكلى
 العام معنى من اجزى الدل او لم يضع معنى اصلا وانما وضع لبيان قوته
 عارضة تلك القيود التابعة لمعنى الدل لفظا لا معنى فان الدل وضع لمعنى
 وشرطه شئ من تلك القيود فان لم يكن شئ من تلك القيود لم يكن
 اللفظ المطلق من باب تقييد الدل لمعنى الموضوع الشرط
 شئ وان كان شئ مما يدل على هذا القيود كان قوته على ازالة
 المعنى المقيّد بان كلى القيود الموضوعية قوته لها الحروف لدر الدل او كلى

عن كون الوجود وعدم الاستقلال في نفسه فيحتاج الى قنينة اخرى
وعدم استقلاله في نفسه فيحتاج الى قنينة اخرى وعدم اعطائه لقنينة ووضع
اللفظ مستلزم للتصور ولذا يمكن الوضع للمعنى في تصور المعنى المستلزم
كان يتصور ابتداء الاستعمال ويوضع من ذلك ان يكون في اوله المعنى
على ما ذكره بعض المتأخرين ويعلم التقييد من اجتماعها لمقتضى معناها فيكون
لعدم المعنى كسب على المعنى حتى يتصور معنى او يتصور الاستعمال او
بالوضع الثاني والتعبير عنه عند التقييد بالمعنى المستلزم
تشبيهه من باب التعبير عن الشيء بما يشبهه ويقرب منه ولهذا
والتشبيه وان استلزم التصور اليقيني لكنه في حق الاستعمال في الوضع
يلزم تصور مستقلا ولو اجاز له وغيره كما ان اوله عليه اوله ان
المعنى اوفى هو الذي هو في احد المعنى طائفة وتبينه بل يحيا له وبما
فان ما ان يتصور المعنى الذي في الاستعمال ويجعل له في وضع اللفظ
للمعنى اوفى المتصور اجاز له بولسطة الاول واستلزم الوضع للتصور
الاستقلال

الاستقلال في معنى بل كفي تصور معنى في استعمال الاستعمال بولسطة
الاستعمال الذي يقيد به واي فرق بين تشبيهه بشيء وبين
وضع اللفظ له ان التشبيه والموضوع كلهما في هذا المقام شيء واحد فان
كفي تصور في فهم ما يقيد به فتح التشبيه والوضع واللفظ يقع شيء
فهما واللفظ المستعمل في ان الوضع اوفى المعنى مستقلا وكذا الهيئة
ويراد منه مجموع احواف ومتعلقها والهيئة وارتباطها المقيدة كما ان الهيئة
والخبر موضوعان لمعنى اعم من كونها احدهما مستقلا للآخر والآخر مستقلا
اليه لكن دل على ذلك الاجتماع في الكلام وكذا المستثنى والمستثنى
منه والعام انما هو المثنى في له فانه اراد منه مجموعها بثبوت حكمها كونه
المستثنى او الخاص ونفيه عنها او بالعكس وكذا اللفظ مع قنينة المعاني
كما سيجي وتكون فان اللفظ في جميع موضوعات العلم ما يرد وتقوم
بذلك ان لم يتم دليل على طلبه مع انه ممنوع ان الطريف الكلي على الفروقات
فان المقصود من الوضع الاستعمال في نفس الموضوع له اوفى افران

اوفى ما ينسب من ان الوضع للكل واسلم لهجة الاستعمال في
 المعنى الحرفي وبدون الدق على قول المستدل ايضا والوضع لا يوجب
 الحروف قونية ليس بالواجب في الوضع على نفس المعنى والنزوم قونية
 افرى على رادة المعنى الحرفي في غير المقام وتخص الاستعمال بمنوع كمرعى
 الرادة التقيد من نفس الحكم بقونية الحروف والتحقيق ان يقال ان معنى
 الحروف معنويات من نفس الحروف الاستدلال بما يقتضيه الجملة فان
 تصور من فهم من ابتدئ من شئ وان تصور الى فهم من شئ
 شئ الى شئ فالحرف على الدق والى على معناه من نفسه وان لم
 المعنى معنويا ولا يفهم كذلك اللوح من قول الجملة فلا يراد من نفسه
 الحرف عن تعريف الوضع وقول النباه الحرف ما دل على معنى في غير معناه
 انه مقبى في ماله خطها وادراكها بالاستعداد لكونه معناه الاستعداد
 على قول في غير غير وببركة غير واما مجرد ادراك معانيها وتصورها
 فهو بدري ويتصور بنفسه سيما يقتضيه النظر الدقيق فظهر في
 القول

القول بعدم الوضع في الحروف واما القول بان الحروف واخوانها موضوعية
 بالوضع العام لمعنى الحرفي الذي جعلت مرة لدرجته تلك الحروف
 وهو المنقول عن قدامها في الوجود والصواب معهم كما يشير بقاؤه في
 العصر من قال بان الوضع والموضوع له عامان في الحروف بينا لقدم اهل
 العربية قال لال اللفظة ويدل على قول قدامها العربية تبادر المعنى
 الكلى من اللفظ وعدم تبادر المعنى الحرفي فانك ان قد تدرست او سمعت
 كلمة من تفهم منه ابتدئ شئ من شئ فهي مستقلة في الدلالة والمعنى
 ايضا ولكنه في نهاية الضيق والسقوط بل ان تضاهى ان المتبادر
 هو المعنى الحرفي ومنه يتعلق بصوره بالاستعداد على تصور معناه
 ومنه على ثب الدوام في المقام ما صدر عن تحقيق الدوام في اطلال اللفظة
 قال ان تصور الحرفية ليست المحلول الغير المحصور في الدلالة المعنوية
 كلى فانه خلط حيث ناسى من الفعل والزهول فانه على تصور المعنى الكلى
 ووضع شئ للفراد وجعل مائة درجته في تلك الكلى فانه

١٢ العنصر في علمه

فائدة في تراض الدواعي فنقول كلمات الدواعي بسنة هذا البحث
 لا يجوز جمعها في النقص والبرام بنقل كل مفعول بعض المعاني
 الدواعي وان يطول به عنان الكلام قال طالع الله بقائه ثم ان علم عدم
 الراد ما وضع له ودار الدواعي التقييد والتخصيص والجاز والاشتراك
 والاضمار والنقد والنسج قدم التقييد والتخصيص على الجمع لانهما
 افرح عن الحكم ولم يستعمل اللفظ الدفيا وضع له والخذ بالعموم والاختصاص
 انما كان من باب تراث التقييد والتخصيص مقدم على التخصيص كما
 ورد الامر بالتشط عند كل صلوحة فلور ذكر اتم التمشط البديل
 قيدناه بغير حال الصلوة والوقوف فيها ووجه ذلك قوة دليله
 العام على شمول من الدواعي ووجه القبول ان العام مضر في
 الحكم كذا في فائدة التخصيص من قوله والمطلق رال بثبوت الحكم للشيء
 وثبوت كذا في فائدة البديل باصالة عدم الدواعي على لغة الفروع
 فالتقييد غير ماضى له والجاز والاضمار في مرتبة واحدة ان في
 فروع

خروج عما يقتضيه الوضع وان كان في احد هما اللفظ وفي الآخر المعنى
 وبها مقدم فان مع الاشتراك الدواعي لا عدم تعدد الوضع وهو مقدم على النقل
 الدواعي لا عدم الخروج عن احد الوضوعين بعد ثبوت قدر ثم ان العقل
 لا ينفك اذ ما يقع مقدم على النقل الى غير الاول والامر بينهما بان كل واحد طالع
 بقائه ولكنه من الدواعي كما استنبطه فروة ان ما افاد تبعا للمعاني
 كفا هذا التخصيص فاعية صفات الدواعي لها ووجه ذلك استنبطت عقلية
 وتخييلية وهامة بد التفتيق ان في صور وراز الدواعي تراث الدواعي
 الخمسة الطرية للفظ الدواعي رال احدهما الدواعية الفرائض مع
 مستعدة دبارة ما فاعله وضمن مع وجه ذلك المحقق انما رال طالع
 الله بقائه في كفاية الدواعي فان انما رال للفظ احل خمسة ووجه
 والاشتراك والتخصيص والنقد والاضمار الدواعي رال احدهما
 فيما ان رال الدواعي وبين انما رال الدواعي فاعية عنه الدواعي
 ان رال الدواعي فاعية الدواعي وان كان ذلك وترجع بعضها مع بعضها

لذكر انما استثنائية لدا اعتبارها ان كانت موجبة
 لظهور اللفظ في المعنى لعدم منسب غير ذلك على اعتبارها بدو
 وان كان كما ذكرنا في لفظها فلو كانت في لفظها
 في هذه المعنى لكانت في لفظها لذكرنا وان كانت لفظها عام
 تعلم فليس كما تسميها كليات بل انما هي لفظية فليست
 اعم من ان يكون لفظها لفظا لغيره بل هو لفظها لغيره
 حكم المولى لذكرنا لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 المطلق عن العموم والطلاق لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 كثير الدوران في اللفظ لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 بالامتنان عن الفضل والامتنان بالامتنان والامتنان
 عليه مضافا الى ما قلنا اختلف في تاييد الصدور واختلف في تاييد
 التروية بحيث جعلها التروية او البصرة بالامتنان والامتنان
 وعمل المقيدين وانما هي اعم من ان يكون لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 فصل

تعلم انما عندنا في لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 مع اننا انما عندنا في لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 بل التروية عندنا في لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 في مقام البيان ولم يمتنع في غيرنا فلو لم نزل التقييد والتقييد
 لزمنا خير البين من وقت الحاجة فلو تفرق لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 الذي به لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 التقييد والتقييد لزمنا في لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 والتقييد من انما هو العام والمخصص والمطلق والمقيدين من حيث الوقت
 وانما طلب وفي لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 انما يطلب في لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 الكافرة واما التروية فهو البصرة ووجه اعم من ان يكون لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 وتعلم انما عندنا في لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره
 عن المقيدين وتوقع حكمها لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره بل هو لفظها لغيره

في تعارضها التخيير ويدل عليه ما فيهم انه ان ورد حديثان
مختلفان وراوى كليهما ثقة فاعلم بانها كانت على يقوم اقام
عليه السلام المتواترة الدلالة على ان الاثمة يعلم ان الحديث
سليمي وجهها في كل منها الخبر يقع من عملها وقدرها على
ذلك الفهم وانما ورد وجوه التراجع في حقوق الدلائل لعدم
التخيير لها ولما يبدى خبر الذي لم يثبت وثاقه راويه وكان من
التراجع في تعارض الدخول راجع الى شئ واحد وهو اصابة العلم
الناطقة بغيرها بقاء اليقين انه كذا لم يعلوم وموقعه في
وضع بعد ما وزناه وانما افاد ان الحديث في تعارض خبري هو التخيير
ان هذا المصداق اصول مع الوورد والرجحان بخلافه
واكثر في اول الكارعة في رار فليدرك فلذلك هذه المختص لنقلها و
جهة في رارة فيعلم من تحقيقه في التراجع وهو الموافق للاصحة في الحديث
واما ما بقي مما ثبت انما تعارض الدخول فارجع الى منتخب الحصول

فان ذلك في تحقيق الكلام في تحرير مقدمه الوجوب وتتميم الحديث
على رسم امور بها كي ياتي الحق في الحديث بمرتبته الظاهر الاول
في شئ ليس الا من انما استعمله من اى استعمله في حقيقة او اصولية
الثاني من مباهتها اللفظية او العقلية اقوال احدى انه من حيث ان
الفقهية من الحديث عن وجوب الشئ وحرمة ليس كذلك الفقه كما
لا يخفى ومن القول من استخفاف الرواية بغيره يحتاج الى رسم مقدم
كما هو ضابطه في شئ ليس استعمله في كذا في كذا
وهو ان قدر رنا في علم ان تميز العلوم بتميز الموضوعات وتمايز
الموضوعات بتميز القضايا وتدريب ان موضوع كل علم في
عن عوارضه الذاتية كعلم في الموضوع اعلم وجزئه في استعمله في كذا
بما هو موضوع في من كذا وتدريب في كذا في كذا استعمله
بموضوع الحصول ان موضوع الفقه هو افعال المكلفين وتدريب
ان وجوب مقدمه وعدمها ليس منها كي يكون منها بغير موضوع

وقد مرنا في علم ان موضوع الاصول كماله داخل في استنباطها
وهذا وان لم يكن جامعا لموضوعي الاصول لانه لا يعدم وجوده في موضوع
الجامعي صار منزلة بعد كونه جامعا غائبا والتفصيل في علمه الثالث
انها لم يباحث الفاظ الاصولية وهو الظاهر صاحب العلم حينئذ
البحث بان الامر بالشئ يقتضي ايجاب ما لا يتم الدائم واستدل بها
اختار بالاولى فان ظاهر كلامه هو صيغة الامر وفعل او وقع
معنوم ذلك ان الوجوب لو فهم في الجماع او عند غيره خارج عن
النزاع والحال تميم البنية كوجب عن انما حصة حصص ومنه ان
نحو الثالث ان من مبادئ الحكمة وهو الحكم عن المصدر
ما راد الاول والتحقيق ان المسئلة من تلك الاصول العقلية و
تقريبه انه لم يستلزم راد وجوب شئ اربعة قد صرح به
ويدل بذلك ما افنداه من بقا من ان الاصول ما لم يخل
استبطلت الحكم وهو كذا كما لا يخفى على ان الفقه ما كان العلم
والعالم

والعالم فيه علم السواد فخلت لم تسئل فاما غرضنا لاجل المقادير
غيره ويؤيد جريانه بدليلهم بدليلهم في مباحث اصولية الثانية
قد تقسم المقدمة الى قسمين الاول ان ينقسم الى دالية وجارية
فالاول هو الذي ركبت منها من المقدمة بعبارة اخرى ان الجزء الذي
ركبت من المقدمة منها بعبارة المقدمة الدالية يقال انه لا بد من ان
يغايير المقدمة من المقدمة ان هو لا يزم المقدمة لانها ما لا يتم
الانها وبعبارة اخرى يتوقف في المقدمة عليها ولا يستلزمها
الغاية بل هي المتوقف والمتوقف عليها فان كانت المقدمة الدالية
هي اصل في المقدمة فلذلك معنى للتعبير عنها بالمقدمة فموضوعها
في يزم توقف الشئ على نفسه ولعلنا وضع ثلثا نقول ان
هنا موجه لكنه اعتبارية كحاطية وحيثية حيثية ان الدالية
هي الكمال في المقدمة هو شرط للجماع بعبارة اخرى ان الجزء
هو من حيث هو باكمل الشئ في المصنعي ذلك المقدمة فان

شئت فقل انها لكبير مقدرة بشرط التولية والركوع والتسجود
 بعده فبشرط ذلك لا يخرج اجتماع اجزاء المقدرة واما التغير بالمقدرة
 هو تلك التي لا ينفك عن مقتضى الشرط الاجتماع ولا بشرط التولية فهذه
 التي هي في الوجود والاعتقاد في حصة التغير وهو كذا في رتبة في حصة
 ثم لا ينفك عن باب احد في فرع ذلك المقدرة من جميع النواع ان لا يكون في
 وجوب تلك المقدرة بعد كونها نفسا في المقدرة ان الامر بالوجود فيها
 منبثقة الى الوجود والعدم في الوجود فلا يكون في الوجود في حصة
 في ان المقدرة المتشعبة فيها ما كان وجوبها وجوبا غيرا ولا كمال
 في كون تلك المقدرة وجوبها وجوبا نفسيا ان الصلة بالوجود في حصة
 الصلة منبثقة على الوجود بانفاز وجودها وبكيفية كماله كانه في
 كبر فاقدر فارك فاسجد الا غير ذلك فلو كان النزاع في ذلك النظم
 كون شي واحد وجوبا غيرا تارة ونفسيا اخرى والحال ان شي
 ضروري كما انه كما اجتماع القدر في حال غير مقبول فكل اجتماع
 مستثنى

محتج غير مقبول وان قدر الجهات كقول اهل الكرم العالم اكرم في
 اكرم النزاع استجماع النزاع تلك الدواعي فانه لا وجوب فيها
 لا وجوب واحد ولعل فارد وتقدر الجهات والدواعي للوجوب
 لتقدر الطلب في نفس الامر وتعام الكلام شيئا في مستقص في اجتماع
 الامر والامر الشئ الى نعم قلنا ان المقدرة الداخلية خارج عن حيز
 لا يكون في ذلك فان وجوبها وجوب نفسا فلو كان غيرا في رتبة
 لا يستلزم تحمل موضوع واحد في شيئين في مقام التأسيس
 في مقام التأسيس لا يكون في شيئا والاشكال في المقدرات الخارجية
 من غير ان يعلل السبب والشرط والاشكال في المقنن فاعلم ان كلمة
 في هذا المبحث لا يخلو وجوب ولا بد من تحقيق الحال بها كني كشيء
 في كلامهم من الاشكال فنقول قد قررنا في غير واحد من ما حسناته
 قد يتعلق غير المولى تارة بشي بسيط لا جرم في شيئين بنفسهما
 في التكوينات وتارة يتعلق بالتركيب من اجزاء شيئين وبالاجزاء

عند العقد حتى يبروزها بحكم بالارستخالة ضرورة عدم استعماله لصلوة
عنده يبروز الطهارة والكون عليه على التخصيص له كذا في التفسير ان الله
وانما الارستخالة عند الشروع والعارفة ولا يخفى انه يمكن ارجاع الضرر
في الحقيقة لا القول ان بعد ذلك الشروع في الصلوة يبروز الطهارة
والعارفة عن الكون فيه يبروز كانهما استتمتا لها عقدة ههنا التقدير
ولا انه كمال في خروج المقدمة العقلية عن حرم النزاع كما ترى في القسم
الثالث تنقسم الفهم الى وجودية تامة وجوئية اخرى علمية
ثالثة وصحية البعث ومرجع الضرر لا التلبيح القول حصصا على هذا
المعنى ولا شبهة الفهم في خروج مقدمة الوجوب عن حرم النزاع
ان عرفت ان هذا النزاع في ان وجوب المقدمة مقدم لوجوب المقدمة
ام لا وفي الموضع وجوب در المقدمة موقوف بحصولها فاما تحصل
تجب كتوقف وجوب الحج بحصول الارستخالة وكذا النتيجة
في خروج مقدمة العلم لا عدم توقفها عليها فان وجوب غسل
البرزخ

البرزخ من المفاضلة مقدم لتخصيص العلم فراغ الذمة عن عهد المولى
وهو توقف غسل اليد عليها وانما وجوبها من ناحية العقد ان هو
يحكم بالعلم بحصول فراغ الذمة عن عهد المولى من باب الارشاد
منه في توقف وجوبه عليه ضرورة ان وجوب الشيء لا يستلزم العلم
والمحتاج اليه ولا كذا في ذلك كذا في ذلك تنقسم المقدمة الى قاصرة
ومقدمة ومثارة اما الاولى فلا شبهة في دورتها معها وجودها
واما الثانية فلا شروط امتنع كالأجانية في الفضل على القول
بالكشف الحقيقي مثل غسل الارستخالة لصوم يوم العاشية و
استمرار القول ببطلان احد الصلوات يبروزها كان باب العلم على
المقدمة وصفت انها كانت من احد العلم فلا يبروز تقدمها في جميع
مع العمل ولا يحسن ذلك فذلك ان الشك في زمان كذا في النزاع
قاعدة العقلية بذلك كذا كذا مقدم العمل عن العلم المحال
عند العقد ولا يمكن ذلك كذا في ختصاصا بان كذا من العلم بل

في شرط المنقضي المتقدم على الشرط زمانا كما تقدم
 حينئذ كالعقد في الوصية والصرف الوكيل في كل عقد النسبة
 الى غالب جازية لتصرفها حينئذ قال محقق في الراس في الكفاية
 ضرورة اعتبار مقدارها مع زمانا فليس في شكل الترخيم الوكيل
 العقلية مختصا بالشرط المتصرف في شرطيات كما اشتبه في
 بل في الشرط والمنقضي المتقدم في المتصرفين حينئذ انما كل
 حال بقائه في التفتيح من بين الاشكال لا في انبعاث العلمانية
 اجوبة احدها ما من صاحب الغرض من ان الشرط في تلك الموارد
 ليس من شرط هو توقيعه ويوصفنا في وقت هو مقدم فلا
 يلزم اخذ ذلك من حقيقة رحمة الله ولكنه من انقضاء الدخول
 ان الحق واعتمد ان الدلائل موضوعية لمعانيتها الواقعية ولا شبهة
 ان استثناء الخبر هو شرط انفس الدخالة لا تقيدها
 لا ريب ان تعقبها ليس بغيرها لعدم كونه من واقعها بل من
 وضعها

من فروعها ومن خلاف موضوعها وانما ان اجتهادها في ذلك حقيقة جازية
 ثانيا ما من بعض معاصرين الدساتير في حق الشرط صاحب البنية
 ان الشرط هنا حينئذ من شرط كذا يلزم اخذ ذلك من مقدم اصله لكنه غير لازم
 ببيان ذلك ان الاخبار ليست بامثلة العقد بل هي في الخارج في الشرطية
 ويطرح بدونه وقاعدة العقلية بتقدم شرط على الشرط فيجب ان يكون
 مستكشف ما معنى العقد بشرطها او شرطه فان لم يكن ان يقال
 ان الشرط هنا هو الدخالة لا ريب انية الموجود في حال العقد فاجابة
 كاشفة عنه بحيث لو عرض اليه عند كونه كافيته من حصول حقيقة
 عما كان يرضى بها في ذلك حال البقاء والظاهر من شرطها
 الترخيم او رويته رمت بمراتب بان المنزح لقاعدة العقلية باقية
 التفسير الاول كما لا يخفى واما التفسير الثاني فمعلوم ان الدخالة التفسير
 او الوفي فلا ريب كما قلنا ان الترخيم والدخالة الواردية في الاخبار
 هو كونه رضاء واجابة بالاحوال في العيش والارض والدخالة في

من حيث كونها فرضية مع اتفاقها مع كونها حال العقدة كذا فانه انما هي
مع عدم البرهان في كونها فرضية مع كونها حال العقدة كذا فانه انما هي
التقديرين ولم يعالج احد من القائلين بحقيقة الفرضية وكونها العقدة حال
نفسه انما ثبت به كون الفرضية تقدير فتم **الثالث** ما استسببا
الحسن الشيرازي فاب منقسم بطريق الحكمة من ان شرط في هذا الامر ان يكون
المتقدم والمتأخر بوجوبها الاكواني الذي مان كي يلزم ان يكون له وجود
الدهري المتالي وبما يكون الوجود الذي يكون الوجود في نفس له شرط في
المتفرقات في سلسلة الزمان بجماعات في وعاء الالهي من كذا كذا
طاب نوره وعلته انما كان عالم الاكوان والزمان متفرقة غير فاع يتصور
التقدم والتأخر في عالم الدهر والتمثل في قارة غير متفرقة والمتفرقة في
اجزاء الزمان في نفسنا بجماعات في وعاء الدهر ولا يتصور فيه التقدم
التأخر ولكنه من حيث الالزام وان كان لطيفا في مرتبة كما هو به
الحق في امره في وير عليه ولا ان طاهر من الشئ هو بالوجود كوني
الترمان

الترمان ولد في سنة عشر طه كذا الاله كذا في زماننا ان عقولنا قاصرة من
انبات وجود الله عز وجل وانما اثبتت جماعة من الحكماء بوليد لبعض الحكماء
والترمان به مجرد خيال الداعي ما من شئ من الوجودات في الدنيا
على ما في طالع الدهر انما تقرأ انه قد كسسته وحصل ان انما هي شطرا
ان الشرط من خيال يلزم ان يكون ولكنه من غير انب الكون ان فاسبا
ما رجع الى ما افاد صاحب الفصول فير عليه ما روي عليه والذليل في
انه مجرد تغيير العبارة وليس النزاع في العناوي كيقال ان النزاع في
هذا القول في ذلك القول انما هو ما وقف عليه من الدهرية في
هذا الاشكال اجماعا فقلت ان كل تقدير فيه غير وبيان التيقن في
الحجوب بدهج الحجاب يتوقف على بيان امور بها كي ياتي الحق في حلة
الظهور الاول ان اجابات على قسمي بسيط ومركب في
عبارة عن جبر الشئ وانما في عبارة عن جبر الشئ في شئ وبعنا
افضل ان الجبر البسيط مفاد كانه الله والمركب هو مفاد كانه انما قد

فان التكوينيات بنماها وبكبر من قبيل الاول والآخر عبات مطا
 وضعية كانت ام لا كغيره من قبيل الثاني فان شئت فقل ان
 الوجود على قسمين وجود نفسي كوجود زبر وجود غيري على
 كما جاء في ربط الوجوب بالانتماء فالاول هو البسيط والثاني هو المركب
 الثانية ان كلامه نفسا لا يشترط في ذاته من الوجوب
 والربطية بلية وبان اثره والذات احدى المذكورات اما ان اثر كل
 كل شي في كل شي ولما عدم كل او ما اثر البعض في البعض
 محقق ان اثر شي في اكله انما يقع في اوله لا في اواخره لا في اواخره
 الشئ وعلمه تمام احوالها لذاته والذات لا يشترط في
 في كل شي انما كل علمه في احواله والذات لا يشترط في احواله
 واقع وكل بطلان الاول والثاني والثالث فلو كانت ترجيح بل هو
 الثالث ان كلامه نفسا لا يشترط في ذاته من الوجوب
 والذات لا يشترط في احواله والذات لا يشترط في احواله
 انما

استحالته لذاته الموجوده يؤثر في الوجود كما سبق وهو متوقف على الوجود
 وبذلك ما افاد في المحققين في المقبول من انه على القول بكونه كغيره
 حقيقة انما يثبت بانها معدوم في الوجود فان الدجاء في حاله المعدوم فلا يشترط
 والذات لا يشترط في احواله البعد ان المحقق وثق ان الحسن والقياس في ذاته
 يختلف بالوجود والاعتبار والاضافات فان الضرب بوجه
 اعتبار رقيق وافر حسن وبالنسبة الى شخص حسن وافر في ذاته
 والى هذا ينظر قوله شئان عجيبان هما ابد من مع شئ
 يتقبلان وعبارة يقتضيان الخامسة ان الشرط في التكوينات
 غيره في التكوينات فانه في الاول علة عنه كونه شئ بسبب
 لتاثير الموجوده في المقصود بحيث لا يؤثر به ووجوده في احواله كالف
 الشئ في النار واما في شئ بطلان النوعان عن المحققين وبما
 يلزم ان كل قوتها ان المولى ناة لطيف شئان الدليل في مقامه
 يطلب ان كل مع وجوده في ذاته وانما في المعتبر بالمشروط وطوبى

هو المقتر بالشرط والذوق في موجد لا يبي كونه سابقا ولا لاحقا
مقتضى انما يكون في السائر سائر ان افعال الاختيارية بغير اختيارية
كما في زمان في بعض فرائدنا يحتاج الى مقدرات الوجود والذوق مع كونها
ولا يربب ان وجوده لا يوجد العلم الذي هو الموجد لخصيصتها لا يوجد
انما هي العينة ولا سبب في ان العلم ليس كمالها من افعال الاختيارية
ان الله قد تلت تلك المقدمات فاعلم ان ما يعطى الخصومة وحين
الشيء حسن في نظر المولى هو في ظرف وجود العلم الذي لا يربب
العينة كى يلزم ان يكون بياض ذلك بتقدير اولى ان عدم الدربا باليا
الاعتناء في ربيته والافعال الاختيارية مما لا يربب فيكون وانما يتحقق
الدربا باليا والمناسبة بلباط خصوصية فيه ولا يربب ان موجد
هو وجود العلم والعلم بغير علم ذلك الوجود الذي يتحقق الشرط
بالباط اعطاه تلك الخصومة ولا شك ان حاله ليس ان يكون
والفقر في الوجود العلم الذي على كل حال هو العلم الذي لا يربب

ان الشرط في الشئ لم يكتف به عن ماضية خصوصية فيها بها
يعتقون ويعتقدون ويدر ونها باخرى فلا فرق بين كونهم معطيا وموجد
شيء متقدم او متأخر في الخارج بعد كونه موجد بوجوده الذي هو العلم
يعتقد بالذوق والذوق في ذلك فان افعال الاختيارية لا يعتقون ويعتقدون
لا يوجد خصوصية فيها ولا خطتها فيه وموجد لا هو الفاعل الموجد
في هذه المقام فيكون لهم وان كان متأخرا بوجوده العينة في ربيته
وكذا في ذلك فان قلت ان ذلك ليس بشرط مصطلح قلت
انما اطلق الشرط لذلك هذا الوجود لا يجد حاله في الشئ
اليس في الشرط هذا على انما نقول ان الشرط الذي لا يشكك
هو ذلك فان شئت فغير بالشرط فان شئت فغير بشرط
وقد سترنا بتقدير ذلك الوجود اوضح في بعض فرائدنا انما
الشرط المتأخر اما شرط التكليف او الوضع او المأمور به اما لا
فلما كان التكليف من افعال الاختيارية وقد عرفت انها تتوقف على

مؤلفها ومخترها كي يكون في الثاني دليل على امره والى طلبه فانه
 يكون له بعد حصوله تلك حصة من التكليف ولا حصة من طلبه
 ينشأ عنه بحيث لو لم يكن له ما رغب الى التكليف والى الامر اليه الى
 الادراك عليه ويسمى كل واحد من هذه الاطراف من الحكم الذي
 الى طلبه وامر الله بخلق بوجوده العلم قبل التكليف وان كان
 مقتضاها وجود الغيرة الخارجية كما لا جد في ذاته في التكليف
 ولا جد في ذاته في الامر اليه ويوجد كونها كالحصول متقدما كما في
 الخارج او متأخر اما الثاني عند ما كان شرط الوضع فكل من العلم فانه
 دخل شي في الحكم به ومهمة الامر الحكم به ليس الا ما كان في علم
 يصح انشره ويدر ونه لا يكاد يصح انشره عند قيامه من هذا الى علم
 الموجود قبل الحكم به وجود العلم حاله كمال المتقدم بوجود الغيرة في
 وان كان متأخرا فيه واما الثالث افع كونه شي من علمه كونه
 فهو ان لم يكن فان الامر الى طبعه هو من وضا فمفهومه من غير حسن
 ولاحظ

ويبنى على ان يكون من عنوانه التبع في نظر المولى فيكون غير صحيح فان قيل انهم
 بل كما كونه الى منزلة او من شأنه ان يكون مع كونه من العلم في
 عنوانه احسن ولاحظ كونه في امره اطاعة المولى ومنه الى العلم
 الاول عنوانه من عنوانه التبع ويسمى تلك التي تشرط لحدوثها
 في العنوان من تأخر العلم بخلقها وتقدم من هنا فانهم وانهم ووضعا
 في ذلك المحقق في ان حاله بقائه ان هذا التفسير متعلقا
 من حقيقة ويسمى من انما اطال بقائه ولا يخفى على العقل المعاني
 ان من الجواب في غاية الدقة والمثبات لم يحقق احد من المتقدمين
 ولم يثبت انهم من انهم في كما عرفت احبهم فان عرفت في
 فاعلم ان هذا شرط هذا النحو من في علم الترتيب وانما في هذا ما
 بعدنا في في اننا الصغير في العيب الثالث فيقسم الوجوب
 اليه الى قسمين الاول الى مطلق وشروط وعرف الاول ان لا
 يتوقف وجوبه الا وجوب الغير والثاني بانه ما يتوقف وجوبه على وجوب

الى موجب الغير ولما رأى شفا عتق ان بعض الوجوب يقع على ما يكون
 بالنسبة الى شرطه ووطوباء النسبة الى شرطه على بعضهم
 غير الحسنة ولكن لا ينفى ان ذلك ليس محلا كي يورر بالانقضاء
 وتطويع عن الكلام بل من غير سماع اللفظ وتوفيق السمع بما
 هو اعلم منه بل من الكلام ان المطلق ما يكون مع قيد او شرط كما يكون
 ولا يخفى ان المطلق لو شرط من الدور لا ينافيه الاعتناء به والله
 فانه وجوب الله هو مقيد شرطه وفروقه تقيد كلمة بالعقد والبيع
 فيما يكون واجبا مطلقا باعتدال شرطه بافرا الصلوة بالنسبة
 الى الفقه والفرق مطلقا وبالنسبة الى الشرع والشرع قيدا والشرع شرط
 واجبا بالعكس فحينئذ يخرج الكلام الى ما لا بد من تبيين ذلك
 الحال حتى يكشف غموض هذا القول فنقول ان الامور تارة ما يكون
 باطله من غير قيد موافقا لغرض المولى ومطلوبه عند بعضه
 الوجوب المطلق واخرى ما يكون مطلقا وموافقا لغرضه لا باطله من غير قيد

قيد

من ذلك وانما شرطه لا يشترط ومقيد بقيد كما ان المراد بالصلوة مع
 تحصيل الوضوء وتارة ما يكون اما من موافقا لغرض المولى ومطلوبه
 مع قيد وشرط لكن مع كونه اتفاقا بنفسه ومطلوبه بما لا يشترط
 بان يكون وجوبه من مصلحة مع اتفاق حصول وجود هذا الشرط
 بنفسه ولا يتقارن فتقول المولى ان استطعت فان كنت
 مصلحة من شرطه بانفاق لا استطعت ومطلوبه بانفسه
 بتحصيلها مما يشترط ان الاصولين يختلفون في ان هذا القيد قيدا
 او التعليل على قولين وقيد نقله ويزعم احداهما انه بدوي ان يعلم
 لا مرة ممتنع من ان يختلف الداعي المتباعدة فان قلنا انه قيد
 اشارة فالقوة ان الطلب الذي هو موجود من طرف المطلوب هو
 فان قلنا انه قيد كمال الهيئة فيكون القيد هو الطلب فليس يكون
 طلبه من الله استطاعة فانه لم يستطع فليس الطلب موجود
 فيه وهو ما يوجب الطلب ان عرفت هذا فنقول الاول انه قيد للمادة

اختار الشيخ النجاشي من مرقاة المفاتيح كتابا على ما كان
عنه قويا ثم استدل به بما ملخصه ان الدلائل اولى بغيرها
وهو ملخص التقدير اعتبارها بما يعتد عليه لا بما لا يعتد به
للقيد السقييد فان الهيبة لا تقيد ولا يمكن ان يقيد لانها
صرفية جزئية ومعنى جزئية بعد كونه جزئية الباطنية ان يطلق وكذا
لا يقيد ان يقيد بوجه ذلك ان الجزئية ما يتشخص ويميز كالجزئية
ولذلك لم يعمد الى يقيد بعض جهاته او يطلق فان معنى جزئية
الاعتبارية في الخارج بعد الطبع تشخص وصادر جزئيا فلهذا عومل به
بقيد قدومها الى القول بكونه قيد للمادة ثم ان ظهور ذلك في
في انه قيد للهية لكن العقول لا تستعمله بصفه الى انما هي محتملة
اعلى الوجودية الشائنة انه قيد للهية اختار فقيه عصرنا
نحو استيفاء اطلاقه بانه في كفاية الوصول بانه من مبناه
الوقوف بين معاني التسمية والحرية والوضع الموصولة
المستعمل

خاص والوقوف انما من ناحية استعماله فان استعمله
الربط بكونه حرفا فان استعماله بنظر الاستعمال لا يوجب تشخيصا
الاستعمال ان الحرية والتسمية انما من ناحية فقيه فقيه
ان ذلك انما في ظاهرها من ملخصه تحقيقه الله الله ولكنه في غاية
الضعف والفساد فانك قد عرفت في معنى المشتقات و
الوضع ان الوقوف بين التسميات والوضع انما هو من ناحية فقيه فقيه
والاستعمال بانه للوضع فان كان الوضع مطلقا فتقيد الاستعمال
لا يقيد كما قد زعم مستقيم في قولنا انما هو للخيار وذلك
فانما هو في الواقع البين في احوال الدنيا ما اختار الشيخ
مبناه وتحقيقه وكذا في معنى الحق وقوله انما هو في الحق
في ذلك بركانه حيث قال بعد افا انما هو فقيه فقيه
الشم من جزئية معاني الحرية ليصح ان نقول بانها قيد للهية ايضا
بتقريب ان يطالب القيد ببيان الحرية فبدل استعماله

ايج ثم يطلبه ولكنه من افشاء انه حله ضروري انه يكون في الهيئة
 مفاد حيا وكونه جزئيا فلا ريب في كونه غير قابل للتقدير قبل
 استعمال اوبعد قال بعض من اخنا احوال الله تعالى في انذاره
 تحقيقه انه على القصور في مرحلة المصهور وان كان بانها نقول انه
 قد ورنا في بعض قولنا من ان المراتب تارة تتعلق بفعل نفس
 المعظم الذي وينا شر عقاباته وتارة تتعلق بفعل نفس المعظم
 مع انبائه بعد شهر فكلما يمر ايج في هذه السنة ولكن طرف المراتب
 اسكنه الترتيب وتارة تتعلق بفعل نفس المعظم مع حصوله قيد شرط
 بعد شهر فانه يقصد من هذه السنة مع حصول شرط في السنة
 الترتيب وبعبارة اخرى لو حصل الاستطاعة في السنة الترتيب
 ارجح من هذه السنة ولم يكن شرط فانه من هذه السنة لعدم رتبة
 فيها بخلاف السابق فانه يتلوه عقاباته من هذه السنة وكلما كان
 في تعلق المراتب بفعل الغير فارجح فانه يتعلق بمراتبه بفعل الغير لا بمراتبه

وتارة تتعلق بفعل الغير من المراتب مع انبائه بعد شهر فانه يقول
 لو حصل ذلك الاستطاعة في السنة الترتيب فارجح من المراتب
 ارجح في الطلبات مقيد بحصولها بحيث لو حصلت وجب الطلب
 لكن هذه الطلبات مرحلة المراتب لا في مرحلة اللفظ كما سمعت ثمانية
 ربما تهم بما قرناه ان المراتب لا يقيد ولا يقيد الترتيب بل هي
 ان كانت المقيد كما رتبنا اليه في مقيد لا خبا المراتب
 من المراتب ان الشايب المقيد بطولع الشمس لمحو وجوب الطلب
 حج المقيد فهدا ولم يجمع وغلط صرح ان الشايب ليس مفاد حيا
 اليها بخلاف طلب ايج ان الطلب فيه حيا فان ان الشايب
 بل فقط بعث ليس طلبا بخلاف ان الشايب بعينه المراتب والطلب
 فانه طلب وانما هو لا يقيد الترتيب فانه قابل كما قرناه في
 القاطد ومن اعياض العصر من انه لو وجب المعلق والشرط غايت
 انه لا رومنت استلزام عدم تصوره ولكنه من المراتب السخيفة

بل الواجب على كل واحد واجب مما لا يتخالف الزمان بهما الجانبة وجوب
 فان الواجب يوتى به بعد من الضر ولا فرق عند التعيين
 وسنة ثمانية قد تخرج مما حققناه ان واجب العلم ما كان بشرط
 فيه متعلقا للتكليف وامتنع وط لا يكون متعلقا له ومنه انتزع
 ان مقتضى واجب الشرط خارج عن حيز النزاع لكن يلزم
 فيه تحقيق قدر وجوب الشرع مواضع وجب مقتضاها بقدر وجوب
 ان مقتضاها منها نؤمن اجنب مع عدم قصد الفصل وعدم قتله
 الذي يتبناه ومنه اوجه ليس الالزام الواجب مع عدم وجوب
 الفصل هناك تثبت اوجه ومنها وجوب حفظ اما لو علم ان
 بعد الوقت كي يتوضأ ومنها وجوب تعلم مسائل القبلة ومقتضاها
 لو كان يتقار بالباح كونها مقتضى لها مع عدم وجوبها بقدر التقدير
 الى غير ذلك من المواضع التي فيها وجب عن ذلك بوجوبها
 الاول انه قد قرنا في هذه المسألة وسنقر في ان الالزام الواجب

في غير ذلك

منه الواجب النفسى وهو ما كان لفظة الالزام وكثرة المصلحة
 في الاحتفاظ بعلق الالزام بنفسه وحياله ولبس ان اقرى للكونه بها
 لمصلحة عظيمة وحكمة كثيرة ورد في حيز الطلب من غير تبعيته بغيره
 فان تلك الموارد وان كان شرط الواجب الا ان كثره مصلحة
 فيها وقت ففكرها في حيزه من غير تبعيته بغيره وحار وجبا
 نفسيا للشرطية وغيرها كي يلزم الحذر الثاني ان نقول ان
 امثال تلك الموارد من قبيل الواجب المعلق فان المطلوب لما
 كان في الفصل مثلا هو ان المقار للصبح وكان الالزام والطيب
 من اول حيز اجنبية لكن كان موطنه هو ان المقار من كذا عدم
 النوم وحفظ الماء مصلحة اليه ولذلك كان الطلب الذي
 عليه منبثقة اليه فوجب اتيانه قبل ذلك لا يكون خاتمة
 ان حال الشرط على ان مقتضى احدها ما يشك في وجوده في
 قضية منها اصاله المخلوق الهية والامان بغيره فيعمل بالحق

وبارسل لها ثانياً ما يعلم وجوده وشك في كونه تحصيلياً أو ثنائياً
وتفضيلاً يتوقف ببيان مقدمته أي أنه قد عرفت أن مقتضى
التحقيق أن الحسن واليقين في الأشياء يختلف الوجه والوجهين
لأنهما مقتضى الذات ثانياً لأنك قد عرفت أن المطلوب
وأما ما عرفت أن يكون من مصلحة باطلية وأخرى على طرقتين
ولذلك لا يرب أن يكون من مصلحة تارة يحصل لها وإثباتاً وأخرى
بتحصيلها فالثاني أن علم أن ما مر من تفسيره وفيه ما مراده
وإفاده غرضه كي يكون بوجه أن مقتضى المقدمات فاعلم أن كان
أخصوصية التفاتية فلهذا ان يعبر بقولهم أن استطعت فيكون قديماً
للمادة فإن كان من قبيل الثاني فلهذا ان يعبر بقوله صانعاً
ثالثاً ما لو شككنا في كونه الواجب طلقاً ومشرطاً فإن كان
الدار عليه الدليل اللفظي فالمرجع عند التحقيق الأصول العملية من أن
الطلاق اللفظي حاكم الداعي ما لو شككنا في كونه قديماً للمعاني أو

الهيئة

أو الهيئة فقد رجع كونه قديماً للمعاني بوجهين أحدهما أن طلاقاً
بطريق التسميول كشمول العام بأفراد أو مفاداً كشمول كل
أفع طلب للكرام كعدم رتبته في خوف طلاقه للزينة على قدر محبته
بطريق التسميول وأما الخلاف الثاني بطريق البدل من مفاد الكرم فإدرا
الكرم رجلاً أفع طلب للكرام في حاله وأخرى فالشمول بغيره إلا بطريق
البدل فيخرج اليك كما كان عموم بطريق البدل وتقييده أولى وأرجح
الثاني أن لو كان قديماً للمعاني ليرتفع قابلية المادة عن التقييد بخلاف
كونه قديماً للمعاني للمادة فإنه لا يتغير قابلية الهيئة ولا يخفى أن هذا
بما الوجهين من سخراف الدوام أما الأول فلهذا سلم لو كان
عموم التسميول ثانياً بمقدمات الحكمة أما أن كان كلاً لها ثانياً بمقدمات
الحكمة أما أن كان كلاً لها ثانياً بمقدمات الحكمة فلهذا سلم أحدها على
الأخرى كما هو كذا هنا ولما الثاني فلهذا أنه أو ما حوز وصنوع ذكرى لها
وأما أن كان الواجب ثانياً بغيره فيضطر إلى كذا الداعي وخوف



دست گشتانی کوزه الواجب مشروطاً او مطلقاً فالصحيح انهم اصول
 العلميه اعني اصالته وبراهنه فانقطع في سداد كلمات شيخنا ارفعنا
 وقد رتبنا اليه في هذا الباب وفي بعض فوائدها فالله اعلم خاتمه
 بحرف الكلام ولم يستأذن من التوفيق كي نختم مقام فان استعمل
 فله حقوق في جميعه من الكتاب واحكامه رب الدنيا وسببها
 ونسئل من طالع هذه المختصر والصلح السهم او سلبه فان يعقوب ورفعه
 بعين اللطيف والكرم واسعد التوفيق لمولفهم هذا المختصر وهو
 حسن ابي محمد بن مطبل بن فتح الربيعي عمري جليلي تقديراً
 بفوائده الختم ليلة الخميس وهدى شهر ربيع الثاني الفلك الحرام ما فيها
 ثلاث ساعات الا عشره وربعه دقيقه باقية لدول الجبريل الامام
 في سنة ثلثه مائه واربعمائة وعشره وربعه للاف واحمد له رب العالمين
 ومولف هذا الكتاب تحفيظك اخوه منها هذه الكلمات في اخوة
 الكبير في الاصول ومنها جميع افول هذا الصغير انهم في الاصول

ومنها حال الكارست في
 الامكانات والوقوع في
 احكامه بين بعضه وبين
 منتخب الاصول وهو
 نفوس الدنيا في حق
 الاصول الى ان ينتهي
 ومنها كشف الضميمة
 الاثر ومنها شك في
 في شرح دعا المصباح في
 ومنها مائة استيفاء
 ومنها مخزن الفوائد
 شرح القضايا ومنها
 كشف الرقعة في موقعة
 التقويم في علم الجمع وان
 ساعد التوفيق في
 انظاره في شرح تبصرة
 والاعلام